دراسات في الإعلام



الإعلام والمظاهرات

مشروعيتها ودوافعها

د. فتحي حسين عامر

العربي للنشر والتوزيع

الإعلام والمظاهرات.. مشروعيتها ودوافعها

د. فتحى حسين عامر

الطبعةالأولى: نوفمبر 2017

رقم الايداع: 2017 / 11269

الترقيم الدولي: 9789773193492

الغلاف: عصام أمـــــين

60 شارع القصرالعيني - 11451 - القاهرة

ت 27921943 - 27954529 فاكس27947566

www.alarabipublishing.com.eg

بطاقة فهرسة

عامر، فتحى حسين

الإعلام والمظاهرات/ فتحى حسين عامر.- القاهرة: العربي للنشر والتوزيع

2017

- ص؛ سم. تدمك: 9789773193492

1- المظاهرات

2- مصر – الأحوال السياسيه

3- الإعلام والسياسه

أ- العنوان 301.6332

الإعلام والمظاهرات

.. مشروعيتها ودوافعها

د.فتحي حسين عامر

العربي للنشر والتوزيع

بســـم الله الرحـمن الرحــيم

{ن والقـــلم وما يســـطرون}

الاية (1) من سورة القلم

أهـــــداء

الي نقطة الضوء في حياتي كلها أبنائي الاعزاء

أدهم ومريم وأحمد

المؤلف

مقدمة

دائمًا هناك عقيدة راسخة داخلي أؤمن بها - كما هي راسخة في أذهان الكثيرين غيري - بأن حق التظاهر والتعبير عن الرأي وأن يقول الانسان ما يريده بحرية تامة ودون قيود ودون أن تؤثر حرية في القول علي حرية الآخرين أو تنال منهم بالباطل أو بغير حق هو حق طبيعي منحه الخالق عز وجل للإنسان علي وجه الارض.. وأن هذا هو من أهم أسباب تقدم الشعوب في كافة المجالات عندما تطبق الديمقراطية حق التطبيق وكما يقول الكتاب وقد سبقت الشريعة الإسلامية البشرية جمعاء في ترسيخ وإثبات هذا المبدأ الهام الذي أكد على حرية الإنسان في الإيمان بالله وحرية في الكفر به كما جاء في الآية الكريمة:

﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ صدق الله العظيم.

وحرية التظاهر مكفولة دستوريًا، وليس هناك كائن من كان في هذا الكون يستطيع أن يمنع أحد أن يعبر عن رأيه بحرية تامة ودون قيود لكي يطالب بحق من حقوقه أو يمنع خطر من الاخطار أو يقول الحق ولا يخشي فيه لومة لائم.. وحق التظاهر والتعبير عن الرأي هو واجب علي كل مواطن أن يستخدمه للتعبير عن رفضه أو تأييده لمجريات حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. إلا أن الملاحظ على الساحة المصرية، أن المدعين نصّبوا أنفسهم قيمين علينا، وزعماء بلا صك منا، وأخذتهم العنجهية والعصبية والصراخ والعويل والهتاف المحموم وربما المصطنع والمغلوط دائما والمخلوط أحيانا بإتجاهات متنافرة، اجتمعت كرها من أجل الظهور والحضور الطاغي أمام الكاميرات والفضائيات والإعلام المصري والأجنبي، والذي يدعي في كل الأحوال بتنسيق دقيق مع

توفير الدعم "اللوجستي" للفنيين والمخرجين والمقدمين من أجل إظهار القادة في أبهي صور الانفعال والهتاف ضد مصر ومن في مصر.

ربما كان حق التظاهر من ناحية اخري قد اغتصبه حفنة من محترفيها امتهنوها بعناية من أجل البترو- دولارات واليوروهات، وعن قناعة منهم ان هذا الجانب الذي تم توظيفهم فيه ضد النظام، هو الذي منح بعض الزعماء الجدد كثير من الدولارات والسفريات الي الخارج ومنهم من اشتري العديد من العقارات والسيارات والمكاتب الفارهة بعدما تلقي المنح الاوروبية من الخارج. وحاول الجميع هنا اظهار حفنة من المتظاهرين - أمام اماكن بعينها مثل نقابة الصحفيين - قلعة الحريات المفترضة - ودار القضاء العالي ونقابة المحامين وكافة الميادين الشهيرة في مصر مثل ميدان التحرير في قلب القاهرة-، بأن مصر تنتفض!

تمهيد للمظاهرات

شهدت مصر أحداثا عاصفة منذ ثورة 25 يناير 2011 على جميع المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، عقب تنحي الرئيس الاسبق **محمد حسني مبارك** عن سدة الحكم في 11 فبراير من العام نفسه بعد 18 يوما من إندلاع شرارة الثورة التي كان شعارها "عيش حرية كرامة إنسانية"، وأجبر الثوار النظام وبطانته علي الرحيل من حكم البلاد، بل قادتهم الي المحاكمة والحبس ومن ثم فقد أبهرت المظاهرات والانتقاضة الجماهيرية العالم كله في حينها، حيث تواجدت العديد من الظواهر اللافتة فى الشارع المصرى منذ ذلك التاريخ. كان أبرزها ظاهرة "المظاهرات الشعبية"، للعديد من أفراد الشعب علي إختلاف مستوياتهم الاجتماعية والثقافية والنوعية والعمرية، ظهرت في العديد من الصور مثل الإضرابات والاحتجاجات والاعتصامات، حتى أصبحت هذه المظاهرات الشعبية سمة أساسية للفترة الانتقالية التي تولي فيها المجلس العسكري حكم البلاد وإستمرت ما يقارب العامان حتي بعد تسليم السلطة لأول رئيس منتخب بعد ثورة 25 يناير - كما أعلنت اللجنة العليا للاشراف علي الانتخابات الرئاسية - وهو **الدكتور محمد مرسي** في 24 يونيو 2012.

وهذه المظاهرات – الشعبية أو الفئوية كما يحلو للإعلام ان يطلق عليها آنذاك – هي مطالب لفئات متعددة من المواطنين المصريين الذين ينتمون في الغالب للطبقات الكادحة الفقيرة والمتوسطة، والعليا أحيانا – ومن كافة المجالات المجتمعية ومستوياتها الاجتماعية ومختلف الاحزاب والحركات والائتلافات والقوي السياسية داخل المجتمع أيضا، من أجل تحسين أوضاعهم المالية والمهنية والمجتمعية بوجه عام، نتيجة القهر والفساد والظلم وتقييد الحرية التي عاشوها في ظل النظام السابق وأدت الي قيام الثورة ضده. فقد إنفجر بركان المطالب الفئوية منذ تنحي مبارك عن الحكم وأحاطت حممه النارية كل مؤسسة وشركة ووزارة وحكومة ومجلس عسكري حاكم في البلاد، لم يعد لدى العاملين فى الجهاز الإدارى للدولة أو المواطنين أو القوي السياسية أي قدرة على احتمال غلاء المعيشة الذي هو في ازدياد مستمر وتقدم دائم دون ان يقابله زيادة في الرواتب الشهرية – وكأنه يفترض أن يكون المواطن المصري بطلا حتي يتمكن من المعيشة براتب يكفية الاسبوع الاول من الشهر فقط – تحت وطأة تدنى الرواتب والأجور وإستمرار غياب العدالة الاجتماعية بين العاملين هذا من ناحية ومن ناحية أخري عدم تحقيق أى هدف من أهداف ثوة 25 يناير منها العدالة الاجتماعية وحرية الإعلام والرأي والكرامة الانسانية وغيرها، فقد إنتفض الجميع فى كل مكان ووجدت الحكومة مصيرها معلقا بالاستجابة الفورية لمطالب العاملين وسط اقتصاد تحاصره ديون داخلية تزيد على تريليون و200 مليار جنيه، وديون خارجية تبلغ 75 مليار دولار، وسط عجلة إنتاج أصابها العطب والخمول والشلل أحيانا، وحاجة ملحة الي إستثمارات – تراجعت بشكل كبير بسبب حالة عدم الاستقرار المجتمعية– ، ورفض العاملون الانصياع لدعوات ضعف الاقتصاد وعدم قدرته على تلبية مطالبهم دفعة واحدة وتمسكوا بموقفهم الرافض للحلول الوسطي، بل أجبروا الإدارة – في أحيانا كثيرا – على الرضوخ لتحقيق مطالبهم دون رؤية واقعية للأوضاع الاقتصادية أو حوار مجتمعى لإيقاف نزيف خسائر مؤسسات الدولة وشركاتها.

وبنظرة موضوعية فاحصة، يمكن القول إن هناك أسباباً وراء هذا كله فى مقدمتها – كما يري خبراء الاقتصاد – تدهور قيمة الدخل الحقيقى للمواطن بفعل التضخم الاحتكاري، واختلاف أجر العامل من جهة لأخرى دون مبرر حقيقي، بل ان

هذا الاختلاف فى الأجر يكون مع نفس الزميل فى جهة العمل الواحدة وبصورة غير مبرره لا شكلاً ولا موضوعاً، اللهم الا عامل المحسوبية، واستمرار وجود فلول الحزب الوطنى البائد فى الإدارة وصناعة القرار دون إجراء أى تطهير لهذه الفلول بعد ثورة 25 يناير 2011 ويضاف الى ذلك أيضا، التباطؤ فى اتخاذ القرارات الواجب اتخاذها فى الوقت المناسب من أجل المصالح الاقتصادية للبلاد، كما أن هناك عمليات ندب وإعارة لفترات طويلة لشاغلى وظائف الإدارات العليا فى جهات عمل غير التى يعملون فيها بالأساس، مما يعد استنزافاً لمخصصات الجهة المنتدب اليها على حساب دخول العاملين الأصليين، كما أنه لا توجد جهة لتلقى شكاوى العاملين لبحثها ودراسة مدى مشروعيتها من عدمه، الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى حدوث تعدد لظاهرة الاحتجاجات والاعتصامات والمظاهرات الفئوية.

الإحتجاجات والإعتصامات والمظاهرات الفئوية

فالمطالب الفئوية عبر الإعتصامات والإضرابات والتظاهرات السلمية هي حق مشروع للمواطن بشرط عدم التعرض للمنشآت العامة أو قطع الطرق وتعطيل مصالح المواطنين.

وكانت هذه المظاهرات الشعبية - من وجهة نظر البعض - تمثل خطراً على دوران عجلة الانتاج وتعطلها، مما يسبب ضرراً بليغاً بالاقتصاد القومي الذي يعيش أسوأ فتراته، فقد إنطلقت صرخات مدوية تطلق فى فضاء المجتمع، تحذر من استمرار المطالب الفئوية والاستجابة لها على النحو السائد، كونها الخطوة الأولى على طريق تركيع الحكومة والحكومات المقبلة.

فهي - من وجهة نظرهم - صورة قاتمة، ترسخ تفاصيلها المطالب الفئوية والاعتصامات والاحتجاجات والإضرابات التي تعد من الحقوق المشروعة للانسان وتكشف عن أبعاد تقود لإغراق المجتمع فى دوامة الفوضي، وتعطيل عجلة الإنتاج وإفلاس شركات ومؤسسات الدولة أمام عجزها على الوفاء بالتزاماتها نحو رفع الأجور والرواتب وتثبيت العمالة المؤقتة وفتح باب التعينات الجديدة، ومطالب بإقالة مسئولين ينتمون الي النظام السابق وتعيين آخرين والقصاص من قتلة شهداء الثورة ووقف المحاكمات العسكرية للمدنيين، وإستكمال أهداف الثورة التي لم تستكمل بعد والتأكيد علي مدنية الدولة عدم جنوحها الي الدولة الدينية وغيرها من المطالب والتظاهرات الشعبية التي سوف نعرض في الدراسة تباعا.

ومن ناحية أخري هناك من يري عكس ذلك وأنه لابد من إثارة هذه المطالب في الوقت الحالي، لأنه وقت كشف الحساب والشفافية ومحاسبة المسئولين السابقين، والحد من الفساد الذي إستشري في كافة أركان المجتمع منذ ثلاثة عقود ولم يكن شيء يوقفه الا الثورة التي قامت في 25 يناير.

الفصل الاول

ماهية المظاهرات

تعريف المظاهرات

تعرف "المظاهرة" علي أنها الحدث الحر والمشروع من قبل مجموعة من الافراد بينهما مصالح مشتركة وأهداف واحدة وهي الحدث الذي يعبر عن رأي وطموح شريحة معينة في المجتمع، كما ان أغلبية المظاهرات تحصل من جانب الطبقة الفقيرة والتي تشعر بان حقها مهضوم من قبل سلطة أو مؤسسة حكومية.

ومعني "المظاهرة" من حيث اللغة فقد جاء في العين للفراهيدي: الظِّهيرُ من الإبِل: القويّ الظهر، الصَّحِيحُهُ، وقد ظَهَر ظَهارةً. والظَّهيرُ: العَوْنُ، والمُظاهر: المُعاونُ، وهما يَتَظاهرانِ، أي: يَتَعاونان.. والمعني الاصطلاحي للمظاهرة فهي تجمع أو سير عدد من الأشخاص بطريقة سلمية في مكان أو طريق عام أو بالقرب منهما بقصد التعبير عن رأي أو الاحتجاج أو المطالبة بتنفيذ مطالب معينة، ولها تسمية أخرى فهي تدعى بالمظاهرات أو المسيرات، والمفرد منها مظاهرة أو مسيرة.

ويقصد بالمطالب الفئوية للتظاهرات الشعبية بأنها المطالب التي يتقدم بها مواطنون مصريون من مختلف المستويات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والمهنية والنوعية، وتشمل المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتي يتم رفضها، إذا لم تكن صادرة عن الفئة التي تحكم البلاد من مسئولين ووزراء ورئيس حكومة ورئيس الجمهورية، وإذا لم تكن تخالف القانون والدستور بل تعد حقاً مشروعاً لهم وفقا للقانون الوضعي أو القانون الانساني، وتتخذ في الغالب شكل المظاهرات والاعتصامات والإحتجاجات والإضرابات والوقفات السلمية.

تعد قضية "المطالب الفئوية" أو التظاهرات الشعبية من الظواهر الموجودة في المجتمعات، ليس منذ عشرات السنوات فحسب بل كانت منذ مئات السنين في العالم المتقدم وانتشرت بكثرة مؤخراً في العالم النامي والمتخلف لاسيما خلال السنوات العشر الاولي من القرن الواحد والعشرين فيما عرف بثورات الربيع العربي التي بدأت بتونس ثم مصر ثم ليبيا ثم اليمن ثم سوريا وخلصت هذه الثورات بالإطاحة برؤساء هذه الدول.

فقد إزدادت بشكل ملحوظ وظاهر في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، عندما إنتفض الشعب بكل طوائفه ضد نظام الحكم الفاسد وأجبر رئيسه علي التنحي عن الحكم، ومحاكمته هو ورموزه في سابقة لم تكن في مخيلت أحد علي الاطلاق ولم يكن أحد يتصورها في الحلم نفسه!!

فقد طفت علي السطح ظاهرة التظاهرات والاحتجاجات أو المطالب الفئوية، الامر الذي ثار معه تساؤلات عديدة منها: هل هي حقوق مشروعة أم هي وسيلة للي ذراع الحكومة للحصول علي المزيد من المزايا بعد ثورة يناير؟ وهل ينبغي أن تنصاع الحكومة لهذه المطالب التي حرموا منها طوال العهد السابق؟ خاصة بعد إنتخاب رئيس جديد للبلاد وهو – الدكتور محمد مرسي-، وتأكيد أول رئيس وزراء في عهد مرسي وهو – الدكتور هشام قنديل- عندما قال: "أن الإستجابة لكل المطالب الفئوية من رابع المستحيلات"! قائلاً في الوقت نفسه أن التظاهرات السلمية حق مشروع للمواطن، ولكن بشرط عدم التعرض للمنشآت العامة أو قطع الطرق أو تعطيل مصالح المواطنين.

وتعدد المكاسب والنجاحات التي واكبت ثورة الخامس والعشرين من يناير المجيدة والتي قامت أساساً على تكريس مفاهيم الحرية والعدالة الاجتماعية وسيادة دولة القانون وتدعيم قيم المواطنة الحقيقية، وهو ما تحقق بدرجة كبيرة خلال العام المنقضي، الذي شهدنا خلاله أحداثاً جساماً وأموراً بالغة الأهمية، وتطورات مثيرة.

المظاهرة في اللغة

المظاهرة في اللغة: المعاونة، أو أعلان رأي، أو إظهار عاطفة في صورة جماعية. والتظاهر: أي التعاون. تقول: ظاهر فلانًا، أي عاونه. وظهرت على فلان، أي غلبته. قال تعالى:

{**إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَد صَغَت قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَولَاهُ وَجِبرِيلُ وَصَالِحُ المُؤمِنِينَ وَالمَلَائِكَةُ بَعدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ**} **التحريم:4**

أي أعوانًا. ويقال: تظاهر الناس، أي إجتمعوا ليعلنوا رضاهم أو سخطهم على أمراً يهمهم.. والمقصود بالمظاهرة في الاصطلاح القانوني: النزول الى الشوارع، والتجمع في الأماكن العامة، وتسيير الحشود البشرية بغرض المطالبة بحق سياسي، وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لها.

الفصل الثاني

أنواع المظاهرات ودوافعها

صور المظاهرات واشكالها:

تتنوع المظاهرات في أشكالها وصورها الي عدد من الاشكال وهي ثلاثه أنواع:

1- المظاهرة السلمية: وهي التي تأتي داخل أطار خالي من مفهوم العنف وتقوم بمفهومها السلمي دون اللجوء الى خلق المشاكل أو التعدي على ممتلكات الآخرين والدولة.

2- المظاهرة التهجمية أو العنيفة: وهي تظاهرة غير حضارية، ويكون العمل بها غير منضم ومقصود بان تكون مظاهرة عنيفة وذلك لصالح جهة معينة ولغرض محدد، ولهذا الحدث أهمية كبيرة لدى السلطات ويحسب لها الف حساب خاصة إذا كانت شرسة بإعمالها وأفعالها وأفكارها.

3- مظاهرات متنوعة المسميات: منها: المظاهرات الصامتة أو المصاحبة للصياح والهتافات. والمظاهرات الواقفة أو السيارة. والمظاهرات لحق سياسي خارجي أو حق سياسي داخلي. والمظاهرات المأذون لها من جهة الإدارة غير المأذون لها. والمظاهرات السلمية أو المصاحبة للعنف والشغب.

والفرق بين المظاهرات وبين الإضرابات: أن الإضراب امتناع عن طعام أو عن عمل بصفة فردية أو جماعية بقصد المطالبة بحق إنساني. أما المظاهرة فهي خروج الى الشوارع العامة بشكل جماعي بقصد المطالبة بحق سياسي لابد منه كما حدث خلال ثورتي(25 يناير 2011 وثورة 30 يونيو2013).

صور أخري للمظاهرات العنيفة

يحدث خلال خروج الناس في مظاهرات صور عديدة ومتنوعة من التظاهر والتعبير عن الرأي قد يكون بمجرد حمل شارات ورقية او من القماش للتنديد بسياسة معينه أو الاعتراض علي قرارات حاكم أو وزير أو أي مسئول في البلاد أو المطالبة بصرف رواتب متأخرة للعمال والعاملين بالشركات أو البنوك أو الإعلام أو أي مهنة من المهن أو المطالبة بسكن أدمي أو المطالبة باهتمام الدولة بالعشوائيات...الخ.

ومن هذه الصور:

1- قطع الطرق والشوارع الرئيسية والميادين من أجل إقناع الطرف الاخر بما يؤمن به الطرف المتظاهر، وهذا الامر حدث في مرات عديدة أبرزها انتفاضة "الحرامية" التي قام بها الشعب بسبب ارتفاع سعر رغيف العيش قرش صاغ في عهد الرئيس انور السادات عام 1977 ويحدث دائما وقبيل ذكرى حرب أكتوبر المجيدة وبعدها وفي العصر الحالي كما في ثورة 25 يناير 2011 وفي 30 يونيو2013، عندما تناقلتها صور الفضائيات والصحف والمجلات للمتظاهرين المرابضين في ميدان التحرير "أيقونة الثورات المصرية" وكافة الميادين الرئيسية بالمحافظات للاطاحة **بحسني مبارك** ونظامه و**محمد مرسي** ونظامه وجماعة الإخوان المحظورة كما تم الحشد ضد حكم المجلس العسكري الذي حكم مصر خلال الفترة الانتقالية التي بدأت عقب اعلان الرئيس الاسبق مبارك التنحي عن حكم البلاد في 11 فبراير 2011 لغرض الانفراد وإقناع اكبر عدد ممكن من الأفراد لضمهم الى صفهم وهوما تحقق لهم بالفعل وتم الاطاحة بالانظمة الفاسدة من سدة الحكم.

2- التهجم في اغلب الأحيان على المحال التجارية ومؤسسات الدولة: كما حدث من قبل في محاصرة مؤيدوا تيار الإسلام السياسي - من جماعة الإخوان المحظورة - للمحكمة الدستورية العليا لمنع دخول القضاة للمحكمة ومباشرة أعمالهم وإصدار الاحكام القانونية، ومحاصرة مدينة الانتاج الإعلامي أيضا لمنع وصول الإعلاميون الي أماكن عملهم ونقل المعلومات والاخبار والحقائق الي الجمهور في البيوت وفي كل مكان بالاضافة الي الذهاب الي أماكن اعتصام الطرف المضاد من أجل افتعال التشاجر معهم والاشتباك معهم وغالبا ما تنتهي هذه الظاهرة أو المظاهرة مخلفة ورائها عدد من الضحايا من الجرحى أو القتلى ناهيك عن الإفراد الذين قد تعتقلهم السلطات اثر أعمالهم.

أسباب ودوافع المظاهرات

تتعدد الأسباب التي تؤدي الي المظاهرات من قبل العديد من الفئات الشعبية في المجتمع منها ما يتعلق بحقوق شخصية ومنها ما يتعلق بحقوق جماعية وعامة.

وأكثر المظاهرات ما يتعلق بتحسين الأجور والرواتب والتعينات واقامة العدل وتحقيق الحرية والكرامة الانسانية وهي تلك الشعارات التي أطلقتها ثورات مصر 25 يناير و30 يونيو والاخيرة زادت من مطالبها مطلبين وهما إسقاط حكم مرشد جماعة الإخوان للبلاد والدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة.

لكن علي ايه حال فإن فساد الطريقة التي تم بها اسقاط نظام الحكم السابق في مصر وتنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم والمتمثلة فى المظاهرات والاعتصامات، وقيام جماعة الإخوان بإجهاض أهداف الثورة وعدم تحقيقها على أرض الواقع.

بالاضافة الي خطأ الرئيس السابق محمد مرسي في إصدار تلك القرارات التي سبقت الإستفتاء على الدستور واستعجاله في الإستفتاء على الدستور وفرضه على الشعب قبل الحصول على محبتهم ورضاهم.. من الأسباب التي دعت الي المظاهرات. كما أن عجز الرئيس المعزول مرسي وحزب الإخوان عن تلبية رغبات الشعب وفشلهم في إدارة حكم مصر ومعالجة وتحسين أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية، وكراهية أغلب الشعب للاخوان وذلك بسبب عدم مصداقيتهم وتناقضهم وتعصبهم مع بعضهم البعض ولبسهم لباس التدين والاستقامة وإعفاء اللحية لكسب ثقة الناس من أجل الوصول الى السلطة من العوامل التي أدت الي المظاهرات الشعبية ضد السلطة الحاكمة.

ناهيك عن التآمر الغربى على مصر ووجود أيادي داخليه وخارجية غير راضيه عن الإخوان تسعى لاسقاط نظام حكمهم.. وفقدان الدولة هيبتها جراء الاحداث السابقة وعدم قدرتها على قمع الخارجين عن الحكم باستخدام القوة، بسبب خوف الرئيس المصري والوزراء والقادة العسكريين في الحكومة من المحاكمة سواء أمام المحاكم المصرية أو أمام المحكمة الجنائية الدولية في حالة سقوط ضحايا أسوة

بمحاكمة أفراد النظام السابق.. وتعدد الديانات والأحزاب السياسية والفصائل والجماعات والمذاهب الدينية في مصر، والصراعات والمكايدات بين الأحزاب السياسية على كرسي السلطة، عدم تطبيق الديمقراطية الحقيقية في تبادل السلطة.

والقمع والتسلط والقهر والاضطهاد، والفقر والبطالة والغلاء والركود الاقتصادي وفشل الأنظمة السابقة في تحسين أوضاع الشعب وازدهار بلدانهم وتطويرها اقتصادياً وعلمياً وإدارياً، والفساد المالي والإداري والقضائي الذي تعاني منه مؤسسات الدولة، وعدم تطبيق سيادة القانون على الجميع وإعطاء الشعوب حقوقها التي كفلتها لها القوانين والأنظمة، بالاضافة الي عمالة الأنظمة والحكام لأمريكا ودول الغرب، ورغبة بعض الأحزاب والأشخاص في الوصول الى السلطة وتولي الحكم، وعدم الاهتمام بشريحة الشباب المتعلمين وتوفير فرص العمل لهم وتمكينهم من المساهمة في إدارة البلاد، ورغبة الشباب في تحسين أوضاع البلاد وتغيير نظام الحكم، ووجود أيادي خارجية تسعى الى زعزعة الأمن والاستقرار ونشر الفوضى والاضطراب في الدول العربية.

أسباب ودوافع أخري للمظاهرات

تتعدد الأسباب التي تؤدي الي حدوث مظاهرات في المجتمعات وهي أسباب تختلف بإختلاف طبيعة كل مجتمع عن الاخر:

ومن أهم أسباب اندلاع المظاهرات سواء السلمية أو العنيفة كما يري الخبراء والمراقبين:

1- تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

2- نقص في الخدمات المعيشية.

3- إصدار سلطة أو حكومة معينة، بعض الأنظمة أو القوانين المجحفة بحق طبقة معينة من المجتمع.

4- حرمان المرء من حرية التعبير.

فمثلا.. هناك أسباب للتظاهرات بعد ثورة 25 يناير وبعد الفترة الانتقالية التي حكم فيها المجلس العسكري البلاد وتولي اول رئيس مدني منتخب لحكم البلاد للتدهور الاقتصادي فمع اصرار الرئيس محمد مرسي علي بقاء الدكتور هشام قنديل رئيس للوزراء رغم التداعيات الخطيرة لسياساته كرئيس لحكومة مصر في هذه الفترة الحرجة من تاريخ الشعب المصري، وهي سياسات غير موفقة تماما ليس تجاه الاقتصاد المصري فقط ولكن تجاه الدولة ككل، فما من مجال الا وطاله نصيب من قرار خاطيء تم اتخاذه بفوقية وجهل بداية من قرار إغلاق المحلات منذ الساعة العاشرة مساءا ثم تراجعه بعد الضغط الشعبي مرورا بقرار الدمغة والضريبة وتحرير وعودة منطقة بور سعيد.

وإنتهاءاً بفشله في الحصول علي قرض صندوق النقد الدولي بعد مفاوضات قاربت العامين، فلا يوجد إنجاز واحد يبرر لنا أسباب هذا الاصرار علي بقاءه في مكانه غير انه من أصحاب الثقة والمقربين وهذا ما أكدته الدكتوره **علياء المهدي** عميد كلية الاقتصاد

السابق والتي قالت بأن أي مشكلة في العالم مهما كبر حجمها لها حل إلا الغباء وهو أن تعمل علي تعميق المشكلة بدلا من إيجاد حل لها وهو ما يحدث الأن فمعظم السياسات التي رسمتها حكومة قنديل منذ توليه هي ترسيخ للمشكلة الاقتصادية في مصر فعلى سبيل المثال قرار إغلاق المحلات التجارية كنوع من توفير الطاقة، وقد كان قراراً عشوائياً وسلبياته أكثر من إيجابياته، وكان ليتسبب في خسائر تقدر بمليار جنيه من حجم التجارة الداخلية علي الأقل، كما كان له تداعيات خطيرة علي الأمد القريب والبعيد، منها فساد وتوقف العديد من المصانع الجاهزة والصناعات الحياتية التي يعتمد عليها المواطن البسيط.. ثم تلاها قرار حزمة الضرائب الجديدة في وسط إضراب سياسي لم تشهد له مصر مثيل وذلك بصدور قرار جمهوري بفرض حزمة ضرائب جديدة دون النظر الي حجم الدماء التي تسيل في الشارع وحجم الإختناق الموجود في قلوب المصريين من سخط بسبب إستحالة الحصول علي لقمة العيش نتيجة الأرتفاع غير المسبوق في الأسعار والتضخم ثم تلاها فرض حزمة ضرائب علي سوق المال ورجال الأعمال مؤكداً أن هذا تسبب في هروب عدد كبير منهم خارج البلاد بدلاً من جذبهم وتحفيزهم للتواجد في وطنهم.

ثم تأتي الطامة الكبري وهي فشل حكومة قنديل في الحصول علي قرض صندوق النقد الدولى بعد ما يقارب عامين، مما أدى الى زيادة أعباء الخزينة العامة ثم انتهت بالفشل الزريع.

فلا يوجد عقل يقول أنه لا يمكن أن تفشل مفاوضات كانت حكومتنا تعلم بشروطها مسبقا ثم تأتي في النهاية لتقول إنها تمس السيادة الوطنية.

أن السياسات الخاطئة لحكومة الدكتور **هشام قنديل** – خلال حكم الإخوان لمصر – ساهمت في تراجع الاقتصادي المصري بصورة كبيرة خلال عشرة أشهر منذ توليه رئاسة الحكومة، مشيراً الي وجود عجز في الموازنة العامة للدولة تجاوز الـ170 مليار جنية مصري وقد يصل الي 200 مليار جنية مصري بنهاية السنة المالية الحالية 2013/2012، حيث أن ميزان المدفوعات عاني عجز شديد نتيجة انخفاض

الصادرات المصرية حيث أصبحت مصر تحتل أسوأ ثلاث دول تعاني من عجز الموازنة في تقرير التنافسية حيث عجز فى ميزان المدفوعات السلعى يصل الى 26 مليار دولار.

كما أن إنخفاض التصنيف الائتماني لمصر طبقا لتقارير المؤسسات المالية العالمية كان له الأثر في زيادة أعباء التأمين العالمي علي الواردات المصرية و علي قوة مصر الخارجية والنظرة الإستثمار ية لمصر وزيادة تكلفة الإقتراض الخارجى.. علاوة علي زيادة الدين الداخلي ليصل الي 1.3 تريليون جنية (1300 مليار جنية مصري) بزيادة في حدود 300 مليار جنية تقريبا خلال العامين الماضيين.

وكل ذلك زاد من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة لأقساط وفوائد الديون الداخلية والخارجية، فالدين الداخلي وصل لنسبة 70% من إجمالي الناتج القومي والدين الخارجي الذي تجاوز حاجز الــ 35 مليار دولار (حوالي 215 مليار جنية) بنسبة 22% من إجمالي الناتج القومي.

كما ان الدين الداخلي والخارجي يمثلان حوالي 92% من إجمالي الناتج القومي، وهذا يعد كارثة تزيد الوضع الاقتصادي المصري سوءاً، ولكي تكون المشكلة أكثر وضوحاً؛ إذا علمنا أن الازمة اليونانية بدأت عندما أصبح الدين الداخلي والخارجي لها يمثل 100% من أجمالي الناتج القومي، ويزداد الامر سوءاً بإنخفاض واردات السياحة المصرية بنسبة 40% تقريبا عن الأعوام السابقة

وقد إذدادت معدلات البطالة في مصر لتصبح حوالي 13% من أجمالي القوي العاملة التي في سن العمل... أيضاً إنخفاض قيمة العملة المحلية لأكثر من 15% أما الدولار فقد أثر سلباً على الوضع الإقتصادى خاصة وأن مصر تستورد ما يزيد عن 60% من إحتياجاتها من السوق الخارجى كل هذه المؤشرات كانت بمثابة الضوء الاحمر الذي يطلقه الاقتصاد المصري لإيضاح انه يعاني من أزمة حادة وانخفاض الإستثمار في مصر ليصل الي أدني مستوياته 2 مليار دولار خلال عام 2012 بعد أن وصل الي 14.5 مليار دولار خلال عام 2008.

الفصل الثالث

وسائل ضبط المظاهرات

هناك عدة أساليب وطرق من شأنها أن تساعد على تسيير المظاهرات السلمية كون هذا الحدث حق مشروع وقانوني خاصة إذا تم ممارستة بطريقة حضارية.

ومن تلك الأساليب والطرق:

- عمل دورات والقاء المحاضرات لتطوير المجتمع وتوعيته بأساليب وطرق المظاهرات السلمية.

1- دور وسائل الإعلام (المقروءة والمسموعة والمرئية).

2- احترام القانون والنظام، بغض النظر لسلبياتها.

وهو ما لم يفعله الرئيس السابق للبلاد محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان للرئاسة، عندما حنث باليمين الدستورية ولم يحترم القانون والدستور الخاص ببطلان إنتخابات مجلس الشعب ومجلس الشوري والجمعية التأسيسية للدستور، وأمر بعودة مجلس الشعب مجددا للعمل والتشريع بعد أن أوقفه حكم المحكمة الدستورية العليا.

فلم يصدق جموع الشعب المصري الذي إنتخب الدكتور محمد مرسي رئيساً للجمهورية أن يصدر قراراً جمهورياً بعودة مجلس الشعب المنحل بحكم المحكمة الدستورية العليا بعد أن أقسم بإحترام الدستور والقانون وأحكام القضاء إلا أنة صدرحكم جديد للمحكمة الدستورية - بعدها بيومين - بوقف قرار رئيس الجمهورية بعودة مجلس الشعب، ولم يتصور - أن رئيس السلطة التنفيذية وهو رئيس الجمهورية محمد مرسي هو المنوط به إحترام تنفيذ أحكام القضاء وأحكام الدستورية العليا- أن يفعل هذا، خاصاً أن خطاباته الشعبوية التي غازل من خلالها الشعب المصري من دون الإخوان المسلمين وعباراته والفاظه المتداولة فيها مثل أهلي وعشيرتي وأهلي وأحبابي ولن أخون الله فيكم وغيرها من العبارات، أدخلت الاطمئنان والراحة والثقة الي حد كبير في قلوب من إستمع الي خطاباته وتفاءل خيراً بعودة دولة القانون وإحترام أحكام القضاء المصري، والسعي الي بناء دولة مدنية

يحكمها الدستور والقانون والفصل فيها للقضاء وحده، ولا فرق بين مسلم ومسيحي فكلاهما مصري، وستستمر الثورة الي أن تتحقق الاهداف كاملة، وإنتهاء عصر المواءمات السياسية والصفقات المشبوهة، ودولة الظلم... بالاضافة الي أداءه اليمين الدستورية أمام أعضاء المحكمة الدستورية العليا وإستخدامه عبارات الحب والاستحسان والتوقير لأعضاء المحكمة وأحكامها... ولكن الرئيس مرسي ضرب بقراره هذا عرض الحائط وبسيادة القانون وأحكام القضاء في مقتل! وأصر علي عودة مجلس الشعب المنحل رغم أنف الجميع، ولم يحترم عقول الشعب العظيم الذي قام بأعظم الثورات في التاريخ والتي جني حصادها الإخوان وحدهم سواء في البرلمان أو التأسيسية أو الرئاسة والحكومة أيضاً ومعظم النقابات المهنية وإتحاد الناشرين المصريين...الخ، مبرراً بأن عودة مجلس الشعب لممارسة إختصاصاته الي أن يتشكل الدستور الجديد للبلاد وسيتم بعدها إجراء إنتخابات تشريعية بعد ستين يوم، أي أن مجلس الشعب المنحل سيستمر رغم حكم القضاء الي نهاية المجلس، حتي تتاح له الفرصة لسن قوانين في 24 ساعة – علي غرار قانون عمر سليمان المعروف بالعزل السياسي – ومن بين هذه القوانين الغاء المحكمة الدستورية العليا، ثم سن قانون لإلغاء المجلس العسكري، والسعي للابقاء علي سيطرة مجلس الشوري علي المؤسسات الصحفية القومية والعمل علي أخونتها وتعيين رؤساء مجالس إدارة وتحرير من الاخوان، وغيرها من الممارسات حتي تتحول مؤسسات الدولة تابعة للاخوان المسلمين ودولة مرشد الإخوان ومكتب الارشاد الذي قد يتحول الي لجنة السياسيات الشهيرة التي كانت منبثقة من الحزب الوطني المنحل!

فلقد أكد مرسي مراراً وتكراراً أنه رئيساً لكل المصريين وأنه إستقال من جماعة الإخوان المسلمين ومن حزب الحرية والعدالة، وهذا لم يتحقق لسبب وهو أن تنظيم الإخوان هو السبب الرئيسي في نجاح الدكتور مرسي ومن ثم لا يمكنه التخلي عنه أو عدم الانحياز له خاصة مع وجود نظام البيعة لدي الإخوان للمرشد العام للجماعة.

لا أعتقد أن أي رئيساً لمصر من الرؤساء الأربعة السابقين محمد نجيب أو عبد الناصر أو السادات أو مبارك قد تجرأ علي حكم المحكمة الدستورية العليا من قبل

أو خالف منطوقها ولم ينفذ أحكامها، ولكن الدكتور مرسي فعلها وهو في الأيام العشر الاولي من ولايته لحكم البلاد،وخالف الدستور.

وكنت أتمني من نواب البرلمان من الليبراليين والمستقلين دون الإخوان والسلفيين أن يربأو بأنفسهم عن الاستجابة لدعوة سعد الكتاتني رئيس المجلس المنحل للاجتماع بالمجلس لإستكمال جلسات المجلس إحتراماً للقانون والدستور وأحكام القضاء، فإذا تم الاستهانة بأحكام القضاء في مصر فإنتظروا الانقلاب أو الفوضي! وهو ما حدث بالفعل فيما بعد عندما توحد الشعب المصري 35 مليون من الشعب وراء حركة شبابية اطلقت على نفسها حركة "تمرد" وحددت يوم 30 يونيو بعد عام واحد من حكم جماعة الإخوان المسلمين للبلاد ممثلة في مندوبهم في الرئاسة محمد مرسي للمطالبة بتقديم استقالته وترك منصب رئيس الدولة لفشله الذريع في إدارة البلاد والدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة، وتحقق لهم ما أرادوا بعد 3 ايام فقط من الاعتصام والمظاهرات في الميادين ومن خلال قيام الإعلام بدوره كما ينبغي، ترك مرسي حكم البلاد وتم تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور رئيساً مؤقتاً للبلاد حتي يتم انتخابات رئاسية مبكرة للبلاد، وكنت قد نشرت مقال بعنوان "300 يوم في حياة الرئيس" أثناء حكم مرسي للبلاد في جريدة "اليوم السابع" قلت فيه:

"من المؤكد أن الـ300 يوم من حياة الرئيس محمد مرسى فى حكم البلاد ليست من أفضل الأيام فى تاريخ مصر المعاصر، ومن المؤكد أن اقتصاد البلاد لم يشهد تراجعاً على مدار أكثر من ثلاثين عاماً كما يشهده من تراجع وانحدار الآن، ومن المؤكد أيضاً أن حجم الملل والجدل البيزنطى والتناحر السياسى بين القوى السياسية المختلفة قد أخذ حيزاً كبيراً خلال هذه الفترة على حساب الهدف الأساسى، والهم الكبير للمواطن البسيط الذى يبحث عن راتب عادل يقيه من شر السؤال والاستندانة حتى يعيش بشكل آدامى، ومستوى معيشى لائق، واقتصاد قومى قوى، وطرق آدمية وأمان فى الشوارع والطرقات، بالإضافة الى مطالبه الأخرى الأساسية، مثل أنبوبة غاز أو صفيحة سولار يفوز بها بعد زحام وانتظار ساعات فى طوابير محطة البنزين أو وسيلة مواصلات آدمية وقطارات تأتى فى توقيتاتها المحددة سلفاً لها، ولا تتعطل

بسبب مطالب فئوية للعاملين والسائقين، ومن ثم تذهب مصالح المواطنين الى الجحيم ولا تجد مسئولاً فى الدولة يهتم بحل الأزمة، وطريق ليس به زحام غير طبيعى كما نراه كل يوم، والقمامة ونقص السلع وارتفاع الأسعار بشكل غير مبرر".

ناهيك عن التسول الدولى الذى تقوم به مصر للبحث عن مساعدات خارجية من دول مختلفة قد تكون أقل منا مكانة وأهمية وتاريخاً، لكن مشروع النهضة الإخوانى يعمل من منطلق الضرورة تبيح المحظورات، فضلاً عن الانتظار المهين لقرض صندوق النقد الدولى، فمثلاً هناك قرار لرئيس الجمهورية محمد مرسى بزيادة الضرائب على مائة سلعة مستوردة تعتبر فى قيمتها الاقتصادية ضئيلة، وهى مجموعة من السلع التى تستخدم لطبقة الأثرياء والقطاع السياحى الفندقى مثل الجمبرى ومناضد القمار والنضارات الشمسية والمكسرات والالعاب النارية واللبان والكبريت والبوصلات ذاتية التعبئة أو الكهربائية، وأصناف احتفالات أعياد الميلاد وأوراق اللعب والبلياردو والعاب الفيديو جيم والقطع المعدنية التى تستخدمها مدن الملاهى، بنسب تتراوح ما بين 4% الى 45% وتحصيل ضريبة جمركية بنسبة 20% على ما تستورده المنشآت السياحية من الالات ومعدات وأجهزة، وكان هذا القرار الجمهورى رقم 184 لسنة 2013 قد وضع أكثر من 20% من فنادق المناطق السياحية التى تقوم حالياً بعمليات تجديد بداخلها بتحديات اقتصادية جديدة تضاف الى الأعباء الاقتصادية التى يواجهها القطاع السياحى الآن بسبب انخفاض الزائرين السائحين بنسب تتراوح ما بين 45% الى 50% والدليل على ذلك نسب الإشغال فى الفنادق، سواء فى شرم الشيخ والغردقة والأقصر وأسوان لا تتعدى الـ40%، وهذا ما جعل اتحاد غرف السياحة باتحاد الغرف يصدر بياناً يرفض فيه هذا الإجراء الذى لن يحل المشكلة الاقتصادية التى تعانى منها مصر، لكن سوف يزيد من الأعباء الاقتصادية على المستثمرين فى القطاع السياحى، خاصة أن الـ20% التى فرضها القرار الجمهورى هى على أدوات إنتاج تساهم فى توفير العملة الصعبة للاقتصاد المصرى من خلال رفع الجودة داخل الخدمة الفندقية المصرية.

وأعتقد أننا نسير الى طريق الهلاك الاقتصادى خلال فترة الـ300 يوم فى حياة أول رئيس بعد ثورة الشعب لم تكن هى المتوقعة، فلم يتحقق أى شىء مما وعد به

الرئيس فى برنامجه الانتخابى، بل زادت الأمور تعقيداً بعد أن صرح الرئيس أثناء زيارته للسودان بأن الأزمة الاقتصادية ستحل خلال 9 شهور من الآن والتصريح الشهير لمهيب الركن هشام قنديل رئيس الوزراء بأن الشعب المصرى غير مؤهل للديمقراطية وغير ناضج سياسياً تماماً، مثل تصريح أحمد نظيف قبل الثورة بشهور قليلة وغيرها من التصريحات التى تزيد من هموم المواطن أكثر وأكثر، فلابد أن نفعل شيئاً لهذا البلد قبل أن نبكى على اللبن المسكوب ونحاول تقييم الـ300 يوم، على الجماعة الحاكمة أن تقدم التنازلات والتضحيات من أجل مصر وليس لأجل مشروع الجماعة، فالتاريخ لا يرحم أحد.

كانت "المظاهرات والمسيرات السلمية للمطالبة بالحقوق العامة" من القضايا المسكوت عنها، والتي لم يلق الفقهاء السابقون لها بالا؛ لعدم حاجة الناس اليها، ربما لعدم الوعي الحضاري بحقوقهم العامة، وربما لحصلهم عليها عن طريق وساطة الفقهاء وعلماء الشريعة الذين كانوا بمنزلة قريبة من الأمراء وحكام الأمصار في البلاد الإسلامية.

الفصل الرابع

أشهر المظاهرات ونشأتها

تتعدد المظاهرات الشهيرة علي مدار تاريخ البلاد في مصر، وكانت لها صور واشكال مختلفة ومتنوعة كما كان لها تأثي في تاريخ ووجدان الشعوب العربية وخاصةً الشعب المصري عبر سنوات من المعاناة والآلام عاشها المواطن بقوة الايمان والصبر والثقة في النصر والنجاح من أجل تحقيق أهداف عديدة من بينها الاستقلال والنمو الاقتصادي، مواجهة الاستعمار وجنود الاحتلال ومواجهة فساد القصر والملك والحكومة ...الخ . هذا علي سبيل المثال وليس الحصر.

مظاهرة كوبري عباس!!

تعد تظاهرات الشعب المصري عند حادثة كوبري عباس هي حادثة شهيرة في تاريخ مصر الحديث، حدثت في عهد وزارة محمود فهمي النقراشي عام 1946 في عهد الملك فاروق، وبالتحديد في يوم 6 فبراير 1946.

فماذا حدث في ذلك اليوم فأصبح يوم شهير في تاريخ مصر الحديث؟

بعد إغتيال رئيس الوزراء أحمد ماهر في فبراير عام 1945 كلف الملك فاروق محمود فهمي النقراشي بتشكيل الوزارة من أحزاب الأقلية ... وهي الحزب السعدي الذي ينتمي له النقراشي وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الكتلة بزعامة مكرم عبيد.

وبعد تولي النقراشي الوزارة أعاد فتح باب المفاوضات مرة أخري مع بريطانيا حول الجلاء، وحاول إحياء اتفاق صدقي- بيفن الذي أفشلته المظاهرات الشعبية واستقالة صدقي، فتقدمت حكومته في 20 ديسمبر 1945 بمذكرة للسفير البريطاني بطلب بدء المفاوضات حول الجلاء. وكان الشعب المصري تحدوه آمال عريضة في قرب الاستقلال بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية وتأسست الأمم المتحدة التي أخذت تلعب دوراً مناصراً للشعوب في تقرير مصيرها.

ولكن الرد البريطاني في 26 يناير 1946 عاد وأكد علي الثوابت الرئيسية التي قامت عليها معاهدة 1936والتي أعطت مصر استقلالاُ منقوصاً يتمثل في بقاء قوات

بريطانية في مصر لتأمين قناة السويس، فكان الرد البريطاني بمثابة صفعة لكل آمال الشعب المصري، فاندلعت المظاهرات العارمة للطلبة في كل أنحاء مصر تطالب بالجلاء وقطع المفاوضات.

وفي يوم 9 فبراير 1946 خرج الطلبة في مظاهرة من جامعة فؤاد الأول (القاهرة) الي قصر عابدين وسلكوا طريق كوبري عباس، وتصدي لهم البوليس وحاصرهم فوق الكوبري وتم فتح الكوبري أثناء محاصرة الطلبة، فسقط العديد من الطلبة من فوق الكوبري في النيل!

أطلق البعض علي هذا الحدث "مذبحة كوبري عباس". والحقيقة أن المؤرخين اختلفوا في المتهم الأول في هذه الحادث الاليم، كما اختلفوا في ضخامة الحدث نفسه. فالكثير القي بالتبعة علي رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي الذي كان رئيساً للوزراء وكان يتولي وزارة الداخلية أيضاً في تلك الوزراة، فاتخذ إجراءات قمعية ضد مظاهرات الطلبة وأطلق يد البوليس في استخدام العنف ضدهم.

والبعض الآخر يتهم حكمداري القاهرة راسل باشا والجيزة "فيتز باتريك باشا"، لأنهما المسؤلا عن قمع مظاهرات الطلبة باستخدام اساليب غاية في القسوة.

واختلف المؤرخون أيضاً حول ضخامة الحادث، فالبعض يقول أن مئات الطلبة قد أصيبوا إصابات بالغة، والبعض الآخر يقول أن الإصابات لم تتعدي 89 من الطلبة والأهالي و15 من البوليس. ويكاد يكون هناك إجماع علي عدم وجود خسائر في الأرواح نتجت عن الحادث الا حالة واحدة لطالب في كلية التجارة سقط تحت عجلات سيارة نقل في مكان الحادث.

ويري البعض أن الحادث يقع في نطاق المصادمات العادية والمتكررة التي حدثت بين البوليس وبين الطلبة والعمال في تلك الفترة التي كانت تموج بالمظاهرات الشعبية، بينما يري البعض الآخر أن الحادث كان مذبحة لم تشهد مصر مثلها في تاريخها الحديث.. وبين إنكار البعض ومبالغة البعض الآخر لم تزل الحقيقة غائبة.

ومن أسباب اكتساب هذا الحدث شهرته الكبيرة ليس كثرة ما وقع فيه من خسائر بشرية، فهي لا تقارن بالخسائر البشرية في ثورة 1919م، وإنما بسبب درامية الحادث. فهو لم يأخذ شكلاً تقليدياً للمصادمات بين البوليس والمتظاهرين استخدمت فيه العصي والحجارة، وإنما أخذ شكلاً غير تقليدي بمحاصرة المتظاهرين فوق أحد الكباري علي النيل ثم فتح الكوبري عليهم ليسقطوا في النيل!

والحقيقة أن هذا الحادث ظل نقطة سوداء في تاريخ النقراشي، واستخدمه الوفد للنيل من النقراشي، واستخدمته أيضاً حكومة الثورة للنيل من العهد السابق كله. وظل الناس حتي اليوم يتعارفون عليه باسم "حادثة كوبري عباس".

مظاهرة حريق القاهرة

بدأت مأساة حريق القاهرة في الثانية من صباح يوم 26 يناير سنة 1952 بتمرد ومظاهرات عمال الطيران في مطار ألماظة (القاهرة) ورفضوا تقديم الخدمات لاربع طائرات تابعة للخطوط الجوية الإنجليزية، تبعها تمرد بلوكات النظام (البوليس) في ثكنات العباسية تضامنا مع زملائهم الذين تعرضوا للقتل والأسر في الإسماعيلية .

ثم زحف المتظاهرون تجاه الجامعة و انجرف معهم الطلبة، واتجهوا إلي مبني رئيس الوزراء مطالبين بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وإعلان الحرب عليها، فأجابهم عبد الفتاح حسن وزير الشئون الإجتماعية بأن الوفد يرغب في ذلك ولكن الملك يرفض، فقصد المتظاهرين قصر عابدين وانضم إليهم طلبة الأزهر وتجمعت حشود المتظاهرين الساخطين علي الملك وأعوانه و الإنجليز .

وما أن انتصف اليوم حتي بدأت الشرارة الأولي للحريق من ميدان الأوبرا باشعال النيران في كازينو أوبرا، وانتشرت النيران في فندق شبرد ونادي السيارات وبنك بركليز، وغيرها من المتاجر و مكاتب الشركات ودور السينما والفنادق والبنوك، وكان التركيز علي الأماكن والملاهي الليلية التي ارتبطت بارتياد فاروق لها والمؤسسات ذات العلاقة بالمصالح البريطانية .

وطالت الحرائق أيضاً أحياء الفجالة والظاهر والقلعة وميدان التحرير وميدان محطة مصر، وسادت الفوضي وأعمال السلب والنهب، حتي نزلت فرق الجيش إلي الشوارع قبيل الغروب، فعاد الهدوء إلي العاصمة واختفت عصابات السلب والنهب، وأعلنت الحكومة الأحكام العرفية، ولكن لم يتم القبض علي أي شخص في هذه اليوم .

اختلفت الروايات في عدد من قتل في ذلك اليوم نتيجة الحرائق والشغب، ولكن جمال حماد في كتابه "أسرار ثورة 23 يوليو" عدد 26 شخص قتلوا في ذلك اليوم، 13 في بنك باركليز، 9 في الترف كلوب، والباقي داخل بعض المباني والشوارع، كما دمرت النيران ما يزيد عن 700 منشأة موزعه كالاتى :

التهمت النيران 700 مكان ما بين محلات وسينما وكازينو وفندق ومكتب ونادٍ في شوارع وميادين وسط المدينة، أكبر وأشهر المحلات التجارية في مصر آنذاك مكتبًا لشركات كبرى و117 مكتب أعمال وشقق سكنية و13 فندقًا كبيرًا مثل شبرد ومتروبوليتان وفيكتوريا و40 دار سينما منها ريفولي وراديو ومترو وديانا وميامي و8 محلات ومعارض كبرى للسيارات و10 متاجر للسلاح و73 مقهى ومطعم وصالة و92 حانة و16 ناديًا، أي أن النيران أحرقت كل المظاهر الحضارية للقاهرة وشلت كل مراكز التجارة بها .

الغريب أنه في نفس التوقيت كانت هناك حفلة ملكية واتصل فؤاد سراج الدين وزير الداخلية آنذاك بالملك يطلب منه الاستعانة بالجيش للسيطرة على الحريق لأن الأمر أصبح فوق طاقة الحكومة وفوق طاقة البوليس والأغرب أن حيدر باشا وزير الحربية آنذاك تلكأ في التدخل سواء بسبب الرغبة في إحراج الحكومة وترك الموقف يتفاقم أكثر من سيطرتها أو لأنه كان مشغولا في الاحتفال .

ويختلف المؤرخون عمن يكون وراء حريق القاهرة في ذلك اليوم، فهناك من يقول أن الملك فاروق كان وراءها ليتخلص من وزارة النحاس باشا، وبالطبع هذا كلام لايعقل، وهناك من يقول الإنجليز وذلك للتخلص من وزارة النحاس التي ساءت

علاقتها بها بعد إلغاء معاهدة 1936م، وهناك من يقول حزب مصر الفتاة والإخوان المسلمين، ولكن لم تظهر حتي الآن أدلة مادية تدين أي طرف في إشعال هذه الحرائق، لذلك سيبقي حريق القاهرة لغزاً ينتظر الحل .

والحقيقة أن الحدث كان كبيراً وحاول كل طرف أن يستغله لصالحه ضد الأطراف الأخري، ولكن الأيام التي تلت دلت علي أن الحدث كانت له نتائج فاقت كل التوقعات وعصفت بمصالح كل الأطراف لصالح ما يريده الشعب .

لكن يظل حريق القاهرة أكثر الحوادث غموضا في تاريخ مصر ولا أحد يدري حتى الآن من قام به ؟ هل رتبته قوات الاحتلال البريطاني لتوقف المقاومة ؟ أم بدأ عفويًا تلقائيًا ؟

يقول الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل (أنا مش معتقد لغاية هذه اللحظة إن عملية حريق القاهرة بدأت بتدبير مقصود على هذا النحو لكن أنا باعتقد إنه كان ركام وعود كبريت قرّب من الركام والدنيا ولعت، لكنه أظن إنه العفوي فيه ابتدأ ثم دخل الجزء المنظم).

أسفر الحريق عن مقتل 26 شخصًا، وبلغ عدد المصابين بالحروق والكسور 552 شخصًا، كما أدى إلى تشريد عدة آلاف من العاملين في المنشآت التي احترقت، وليلتها اجتمع مجلس الوزراء وقرر مواجهة الموقف بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ووقف الدراسة في المدارس والجامعات إلى أجل غير مسمى، وتم تعيين مصطفى النحاس باشا حاكمًا عسكريًا عامًا، ويعتبر حريق القاهرة هو الشرارة التي تسببت في إسراع الضباط الأحرار في القيام بالثورة بعد أقل من ستة شهور .

تاريخ المظاهرات

كشفت دراسة قانونية تاريخية أعدها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بعنوان «نحو الإفراج عن مصر»، بطلان العمل حتى الآن بقانون التجمهر رقم 10 لسنة 1914 الذي تدين على أساسه المحاكم المصرية حتى الآن المتهمين في قضايا التظاهر، بل وتستند له النيابة العامة في إعداد قرارات الاتهام حتى الآن؛ وبدرجة أكبر من قانون التظاهر الصادر عام 2013.

وفجرت الدراسة مفاجأة تاريخية مفادها أن هذا القانون المطبق حتى الآن صدر من رئيس الوزراء الأسبق حسين رشدي عام 1914 دون تفويض من الخديو عباس حلمي الثاني، وبالمخالفة للنظام التشريعي المقرر آنذاك تحت ضغط الاحتلال البريطاني، كما أن مجلس النواب ومجلس الشيوخ قررا الغاءه مطلع عام 1928، لكن الملك فؤاد الأول امتنع عن نشر قانون الالغاء في الجريدة الرسمية بالمخالفة لدستور 1923 القائم آنذاك.

وأدى هذا التحايل على الدستور الى استمرار سريان القانون الملغي دون سند تشريعي سليم، لحد إدخال تعديلات مشددة عليه في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر الذي أصدر تعديلًا عليه بالقانون 87 لسنة 1968 بإضافة مادة جديدة برقم (3) مكررا الى القانون الأول رقم 10 لسنة 1914، مؤداها مضاعفة الحد الأقصى للعقوبة المقررة لأية جريمة منصوص عليها فى قانون العقوبات، إذا كان مرتكبها أحد المشاركين فى الاجتماع العام أو المظاهرة أو التجمهر، على الا تتجاوز مدة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن، بعد المضاعفة، 20 سنة. وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا قام المتظاهر بالتخريب العمدي لمبان أو أملاك عامة أومخصصة لمصالح حكومية أو مرافق عامة أو وحدات اقتصادية أو شركات القطاع العام، مع الزام المتهم بدفع قيمة الأشياء التي قام بتخريبها، وهي أشد عقوبات فرضها المشرع المصري بشأن التظاهر.

وتلقي الدراسة الضوء على ظروف إصدار القانون بضغط وتدخل من سلطات الاحتلال البريطاني، في سياق قانوني مشوه، وفي ظل وضع سياسي غير مستقر، عززه عدم وضوح الوضع القانوني لمصر في القانون الدولي، حيث كانت مصر تحت السيادة الاسمية للدولة العثمانية، ولكنها خاضعة من الناحية العملية لبريطانيا. وكانت السياسة المصرية الداخلية ساحة للنزاع بين المصالح السياسية المتضاربة لأطراف مختلفة خاصة إبان الحرب العالمية الأولى.

وصدر القانون مخالفًا لطرق إصدار القوانين وفقًا لأحكام القانون النظامي لسنة 1913، حيث استغل حسين باشا رشدي رئيس مجلس النظار (رئيس مجلس الوزراء) غياب الخديو عباس حلمي الثاني خارج البلاد، وأصدر القانون بدعوى امتلاكه تفويضًا بذلك، رغم أن التفويض الصادر من الخديو كان يقتصر على إصدار الأوامرأمر وليس التشريعات، كما صدر بالمخالفة للقانون النظامي 29 لسنة 2013 الساري آنذاك، الذي نص على وجوب التشاور أولاً مع الجمعية التشريعية قبل سن أية قوانين.

ووفقاً لاطلاع باحثي المركز على وثائق من الأرشيف الوطني البريطاني ومكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة ودار الكتب المصرية، تبين أن القانون صدر كجزء من سلسلة استراتيجيات كان القصد منها الضرب بيد من حديد على تصاعد المظاهرات والغضب الوطني بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي أصاب المسئولين البريطانيين والمصريين بالخوف من التمرد، وتكشف المراسلات البريطانية التي تنشرها الدراسة في ملحق خاص عن حالة من الذعر والقلق من ثورة قادمة، خاصة بعدما انتشرت شائعات بحصول قادة الحركة الوطنية المصرية على وعد بمبالغ طائلة من العثمانيين إذا تعاونوا في دخول القوات العثمانية لمصر، فضلًا عن تواتر التقارير حول استمرار تدفق الضباط والجنود العثمانيين لمصر متخفين، لصنع الدسائس ضد بريطانيا، كما أفادت وزارة الداخلية بأن: "بعض الأتراك، من الحركات العمالية، ممن وفدوا لمصر مؤخرًا، يترددوا على مقهى بجوار مسرح الشيخ سلامة، وبعضهم هنا في مهمة خاصة، وعلى اتصال برفاقهم في بورسعيد"، بالإضافة

لتقارير أعدتها الشرطة حول مؤامرات من دول المحور، من بينها أن 250 ضابطًا ألمانيًا بسوريا يخططون لهجوم على مصر عبر العريش بالتعاون مع الأتراك.

وأوضحت الدراسة أن القانون لم يكن معيبًا فقط في طريقة صدوره، بل أيضًا في مضمونه، حتى أنه وفي أول مناقشة له، بعد إقراره، في برلمان 1924، أوصى البرلمان بالغائه، لكن نظرًا لقصر عمر هذا البرلمان لم يتخذ قرارًا نهائيًا بشأنه، فاستمر العمل به، وفي 15 يناير 1926 اقترح عضو مجلس النواب عن كفر الدوار **محمد يوسف** بك مشروع قانون بالغاء قانون التجمهر على أساس أنه صدر في وقت استثنائي، وهو بداية الحرب العالمية الأولى، ووصفه بأنه من الأحكام العرفية، استعمله رجال السلطة التنفيذية مصادرة لحرية الأفراد وتنكيلاً بهم، وتم قبول الاقتراح.

وتبين من دراسة مضابط مجلس النواب خلال تلك الفترة، أن المجلس قرر في 27 فبراير 1927 مشروع الغاء قانون التجمهر الى لجنة الداخلية لتقييم القانون، وفي 13 ديسمبر 1927 عقدت اللجنة اجتماعًا لبحث مشروع القانون، حضره وكيل وزارة الداخلية علي باشا جمال الدين، وتبين من المضابط أن وكيل الوزارة أبلغ اللجنة بأن الحكومة ليس لديها مانع من الغاء قانون التجمهر، معلنة موافقتها على مشروع القانون المقدم بالغائه. وفي 20 ديسمبر 1927 وافقت لجنة الداخلية بإجماع الآراء على مشروع قانون بالغاء قانون التجمهر.

وذكرت اللجنة في تقريرها، أن "قانون التجمهر المذكور صدر في 18 أكتوبر سنة 1914 وكان السبب الذي دعا المشرع الى إصداره حالة الحرب العامة".

وحيث إن القانون لا يتفق مع الحرية الشخصية المكفولة بالدستور ولا يتماشى مع العصر الحاضر، الذي لا يسمح فيه البرلمان بوجود مثل هذه القوانين المقيدة للحرية والمخالفة للدستور، الذي كفل للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة، خصوصًا وأن قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية معروض على المجلس الآن. وعلى ذلك رأت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على الغاء قانون

التجمهر المذكور، والموافقة على مشروع القانون المقدم بالغائه، وهي تعرضه على المجلس لإقراره طبقًا للقواعد الدستورية.

وبعد موافقة مجلس النواب على مشروع قانون الغاء قانون التجمهر؛ أحاله لمجلس الشيوخ والذي بدوره أحال القانون للجنة الأمور الداخلية، التي وافقت بإجماع الآراء على مشروع القانون بالغاء قانون التجمهر، وأحالته لجلسة عامة بمجلس الشيوخ، ووافق عليه بإجماع الآراء (74 صوتا) في 30 يناير 1928، وذلك وفقًا لتفاصيل مضبطة الجلسة 14 للمجلس يوم الإثنين 30 يناير 1928 صفحة 245، التي أرفق بها أسماء النواب الموافقين.

ثم أحيل مشروع قانون الالغاء للملك فؤاد للتصديق عليه ونشره بموجب المادة 34 من الدستور، وبحسب المادة 35 من دستور 1923 كان للملك خياران؛ الأول: الاعتراض على القانون وإعادته للبرلمان مرة أخرى للمناقشة والموافقة بأغلبية ثلثي أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، والثاني فهو مرور شهر، من تاريخ إرساله، دون إبداء الملك أي اعتراض، ومن ثم يعد القانون مصدقًا عليه وصدر، وهذا ما حدث في قانون الغاء التجمهر، إذ مر شهر ولم يعترض الملك وهو ما يعني صدور قانون الالغاء بقوة الدستور.

ويدلل على ذلك محادثة تمت بين رئيس الديوان الملكي في 6 مايو1928واللورد لويد المندوب السامي البريطاني، ذكر فيها أن فترة الشهر تنتهي في 9 مايو، وأبلغ لويد بذلك وزير الخارجية البريطاني السير أوستن تشامبرلين بوثيقة عثر عليها الباحثون في الأرشيف البريطاني.

وتكشف المراسلات بين الملك والإنجليز، أنه طلب منهم التدخل لوقف تمرير قانون الالغاء، وفي 6 مايو 1928 (قبيل انتهاء مدة الشهر) أرسل الملك في حالة من الذعر رئيس الديوان الى اللورد لويد ليشتكي من أنه إذا لم يوقع على الغاء قانون التجمهر فسوف يصبح قانونًا في ظرف 3 أيام، الاّ أن وزير الخارجية "تشامبرلين" أصدر تعليماته للورد لويد برفض الطلب الملكي، وذلك بنص وثيقة أخرى مؤرخة في 8 مايو 1928.

والواقع أن الغاء قانون التجمهر كان أمرًا حتميًا بالنسبة للإنجليز أنفسهم، على الرغم من أنهم أشرفوا على إصداره، حيث تكشف مراسلات تعود لأبريل 1928 (أي بعد إقرار مجلس الشيوخ على مشروع قانون الالغاء) أن اللورد لويد أبلغ "تشامبرلين" بأن "قانون الاجتماعات العامة والتظاهر رقم 14 لسنة 1923 يناسب الأهداف البريطانية، وأنه من الصعب تبرير الدفاع عن قانون التجمهر (القمعي والمكتوب بروح استبدادية) للجمهور الديمقراطي الإنجليزي" وبناء على ذلك وافق "تشامبرلين" على استبعاد قانون التجمهر من مضمون الإنذار الذي تعتزم الحكومة البريطانية توجيهه لمصر حال تعديل قانون الاجتماعات العامة والتظاهر.

وجدير بالذكر، أن قانون التظاهر الذي صدر في عهد الرئيس السابق المؤقت المستشار عدلي منصور الغى العمل بقانون التظاهر الصادر سنة 1923، في حين أنه لم يلغ قانون التجمهر الذي تكشف الدراسة أنه كان يجب الغاؤه بقوة دستور 1923 بعد إقرار مجلسي النواب والشيوخ مشروع قانون لالغائه.

وأضافت الدراسة أن المادة 26 من دستور1923 اعتبرت النشر في الجريدة الرسمية شرطاً أساسياً لنفاذ القوانين، لكن قانون الغاء قانون التجمهر تعرض للتحايل من قبل الملك فؤاد، حيث لم يصدره في الجريدة الرسمية رغم أنه لم يعترض عليه ولم يعده الى مجلسي النواب والشيوخ، بل إن تعنت الملك ضد القانون والبرلمان الذي أقره لم يتوقف عن هذا الحد، ففي 19 يوليو 1928 أمر الملك بحل مجلسي النواب والشيوخ وعطل المادتين 89 و155 من الدستور.

واستعرضت الدراسة، التي تصدر في الذكرى 89 لموافقة مجلس الشيوخ على الغاء قانون التجمهر وشارك في إعدادها باحثة متخصصة رفضت ذكر اسمها والباحث القانوني محمد الأنصاري والمحامية مها يوسف وراجعها كل من مدير مركز القاهرة بهي الدين حسن ومدير برنامج مصر محمد زارع ونائب مدير المركز زياد عبدالتواب، عددًا من الأحكام القضائية الحديثة والقديمة التي أسست إدانة المتهمين بناء على مواد قانون التجمهر؛ أبرزها أحداث يناير 1977، وأحداث مجلس

الشورى نوفمبر 2013، ومظاهرات محكمة عابدين نوفمبر 2013، ومظاهرات جامعة الأزهر، ومظاهرات الاتحادية يونيو 2014.

ونظرًا لارتباط هذا القانون الذي تصفه الدراسة بـ"الملغي دستوريًا والباطل تطبيقه منذ عام 1928" بحالات الالاف من المواطنين المتهمين أو المدانين بناء على مواده، أقام مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان دعوى قضائية، اليوم الثلاثاء، أمام محكمة القضاء الإداري للمطالبة بنشر قانون الغاء قانون التجمهر في الجريدة الرسمية، وما يترتب على ذلك من آثار أخصها وقف العمل بقانون التجمهر.

وجاء في الدعوى أنه بصرف النظر عن شبهات عدم الدستورية في طريقة إصدار القانون عام 1914، الا أن الحقيقة التاريخية الصلبة التي لا جدال فيها أنه ولد باطلًا على أيدي سلطة الاحتلال، وأن السلطة التشريعية المصرية المنتخبة الغته، وأن سلطة الاحتلال أعلنت تبرؤها منه باعتباره عارًا لا يليق بعشرينيات القرن الماضي، وعلى الرغم من ذلك استمر العمل به في جميع العهود اللاحقة.

وعن قضية "المظاهرات" كوسيلة تعبيرية للمطالبة بالحقوق السياسية؛ لعدم حاجة الناس قديمًا اليها. وفي أوائل القرن العشرين الميلادي بدأت الدول العربية والإسلامية تأخذ بالنظام الديمقراطي في الحكم الذي يعتمد على مشاركة الشعب في إدارة شئون البلاد تأثرًا بنجاح تجربة الديمقراطية في الدول الغربية. وكان من أوائل أو أئل تلك الدول مصر التي أصدرت أول دستور لها سنة 1923 الذي أقر بحق الشعب في إدارة شئون بلاده. وتفعيلاً لذلك صدر القانون رقم 14 لسنة 1923 بشأن تقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات في الطرق العمومية. وبعد أن تولى الرئيس محمد أنور السادات حكم مصر سنة 1970 عمل على تجديد وتحديث الدستور سنة 1971، وقد أقر في مادته الرابعة والخمسين بحق الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون، وكان قد نص في مادته الثانية على أن: "الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع" مما أثار خلافًا فقهيًا معاصرًا يدور حول مشروعية المظاهرات، حيث إن القانون المنظم للمظاهرات في مصر قد تقيد بمبادئ الشريعة

الإسلامية حسب النص الدستوري. كما أن هناك من الأنظمة العربية والإسلامية ما لا يعرف شعبها معنى الديمقراطية وحقوقها.

ويرجع سبب الخلاف في قضية "المظاهرات السلمية للمطالبة بالحقوق السياسية" **الى عدة أسباب من أهمها:**

حداثة وسيلة المظاهرات للتعبير، والاختلاف في بدعيتها، وغربية نشأتها، وتعارض مقاصدها في معارضة النظام الحاكم سياسيًا، مع مقاصد الحكم الإسلامي في السمع والطاعة لولي الأمر، والاختلاف فيما يترتب على المظاهرات من مصالح ومفاسد.

وقد كان ذكرنا لاتجاهات الفقهاء المعاصرين في حكم المظاهرات، والتي أجملناها في اتجاهين دائرين بين المشروعية والجواز الذي أخذ به الأكثرون، وبين المنع والحظر الذي أخذ به السلفيون المعاصرون، من أجل إنارة الرأي العام في الأوساط الإسلامية بالأوجه الفقهية وأدلتها المحيطة بالقضية؛ ليختار من يختار عن بينة، ومن قدر عليه الاختيار فليعلم أنه في سعة الخلاف وبحبوحة الفقه الذي لا يعرف التزامًا بفتوى معينة دون الأخرى الا على من اجتهدها وبقي على اجتهاده فيها، أو بالزام ولي الأمر إذا رأى إجماع الناس على رأي سواء.

وحيث إن قضية "المظاهرات السلمية للمطالبة بالحقوق السياسية" من القضايا العامة التي يحتاج فيها أولوا الأمر وذوا الشأن استبانة آراء الفقهاء؛ لمعرفة الاتجاه الغالب أو الشائع؛ لإمكان حمل الناس عليه في زمن ومكان معينين، فإنني أرى اختيار ما ذهب اليه أكثر الفقهاء المعاصرين القائلين بمشروعية المظاهرات السلمية تعبيرًا عن المطالبة بالحقوق السياسية في حال وجود قانون منظم لإجراءاتها؛ لقوة أدلتهم، ولصيرورة المظاهرات وسيلة تعبيرية إنسانية عامة، فضلاً عن موافقتها لمقاصد الشريعة الإسلامية التي تعظم الشعائر الدينية الظاهرة كالأذان والجمعة والجماعة، ومن تعظيمها أن نجعلها منهجًا في الحياة.

وصدق الله حيث يقول:

﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ **الحج:3**

بعد أن احتلت الدول الأوربية أكثر الدول العربية والإسلامية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، ومن ذلك احتلال انجلترا لمصر سنة 1882، ثم قيام الحرب العالمية الأولى سنة 1914 صدرت التشريعات والقوانين المقيدة للحريات، ومن ذلك القانون المصري رقم (10) الصادر من الخديو عباس حلمي الثاني في أكتوبر 1914 بشأن التجمهر، وقد جاء في مقدمته "نحن خديو مصر، بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في 14 يونية سنة 1883 المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية؛ ونظرًا لأن الضرورة تقضي بالتعجيل في إيجاد عقوبة للجرائم التي ترتكب بواسطة التجمهر تكون أشد تأثيرًا من الأحكام المعمول بها الآن، وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية، وموافقة رأي مجلس النظار؛ **أمرنا بما هو آت:**

مادة 1- إذا كان التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر، وأمر رجال السلطة المتجمهرين بالتفرق، فكل من بلغه الأمر منهم ورفض طاعته أولم يعمل به يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور، أوبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهًا مصريًا.

مادة 2- إذا كان الغرض من التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح، أو إذا كان الغرض منه التأثير على السلطات في أعمالها، أو حرمان شخص من حرية العمل، سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال التجمهر وهو عالم بالغرض منه، أو علم بهذا الغرض ولم يبتعد عنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور، أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهًا مصريًا، وتكون العقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن سنتين، أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيهًا مصريًا لمن يكون حاملاً سلاحًا أو الات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة".

الترخيص بالمظاهرات تاريخيًا!

وفي نقلة حضارية لمصر أصدر الملك فؤاد الأول أول دستور مصري في 19 أبريل 1923 الموافق 3 رمضان 1341هـ يعترف بحق الشعب في إدارة شئون البلاد، وهو ما يستوجب الترخيص بالمظاهرات والمسيرات السلمية، ويقع هذا الدستور في (170) مادة، ومما جاء في مقدمته: "نحن ملك مصر، بما أننا مازلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها الينا نتطلب الخير دائمًا لأمتنا بكل ما في وسعنا، ونتوخى أن نملك بها السبيل التي نعلم أنها تفضي الى سعادتها وارتقاءها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة. ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح الا إذا كان لها نظام دستوري كأحد الأنظمة الدستورية في العالم وأرقاها تعيش في ظله عيشًا سعيدًا مرضيًا، وتتمكن به من السير في طريق الحياة الحرة المطلقة، ويكفل لها الاشتراك العلمي في إدارة شئون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها... **أمرنا بما هو آت:**

المادة الأولى: مصر دولة ذات سيادة، وهي حرة مستقلة "الى آخر مواد الدستور، ومنها المادة رقم (20) التي تنص على أن: "للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحًا، وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم، ولا حاجة بهم الى إشعاره. لكن هذا الحكم لا يجري على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون، كما أنه لا يفيد أو يمنع أي تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعي".

وبناء على الحق الدستوري الذي يقر للمصريين حقهم في إدارة شئون البلاد صدر في 30 مايو سنة 1923 القانون رقم (14) بشأن "تقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات في الطرق العمومية"، ومما جاء في مقدمته: "نحن ملك مصر، بما أن حق الاجتماع العام لم تعترف به ولم تنظمه القوانين المصرية بعد؛ وبما أنه من الضروري ومن الملائم الاعتراف بهذا الحق وتقرير حدوده وأحكامه لكي يتسنى للأهلين الاشتراك في الحياة العامة في البلاد على وجه هادئ منتظم، وبعد الاطلاع على القانون نمرة 10 لسنة 1914م بشأن التجمهر، وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأي مجلس الوزراء، **رسمنا بما هو آت:**

الفصل الأول: في الاجتماعات العامة

مادة 1– الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا القانون.

مادة 2– يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يخطر بذلك المحافظة أو المديرية.

مادة 3– يجب أن يكون الإخطار شاملاً الزمان والمكان المحددين للاجتماع ولبيان موضوعه ... ويجب أن يوقع على الإخطار من خمسة أو من اثنين إذا كان الاجتماع انتخابيًا.

مادة 4– يجوز للمحافظ أو المدير أو لسلطة البوليس في المراكز منع الاجتماع إذا رأوا أن من شأنه أن يرتب عليه اضطراب في النظام أو الأمن العام.

مادة 5– لا يجوز عقد الاجتماعات في أماكن العبادة أو في المدارس أو في غيرها من محال الحكومة الا إذا كانت المحاضرة أو المناقشة التي يعقد الاجتماع لأجلها تتعلق بغاية أو غرض مما خصصت له تلك الأماكن والمحال.

مادة 6– يجب أن يكون للاجتماع لجنة مؤلفة من رئيس واثنين من الأعضاء على الأقل.

مادة 7– للبوليس دائمًا الحق في حضور الاجتماع لحفظ النظام والأمن ولمنع كل انتهاك لحرمة القانون.

مادة 8– يجوز له حل الاجتماع في الأحوال الآتية:

– إذا لم تؤلف لجنة للاجتماع، أو إذا لم تقم اللجنة بوظيفتها.

– إذا خرج الاجتماع عن الصفة المعينة له في الإخطار.

– إذا القيت في الاجتماع خطب أو حدث صياح.

– إذا وقعت جرائم أخرى أثناء الاجتماع.

– إذا وقع اضطراب شديد.

الفصل الثاني: المظاهرات في الطريق العام

المادة 9- التي أحالت أحكام المظاهرات الى أحكام الاجتماعات الواردة في الفصل الأول فيما يناسب المظاهرات.

مادة 10- لا يترتب على أي نص من نصوص هذا القانون تقييد ما للبوليس من الحق في تفريق كل احتشاد أو تجمهر من شأنه أن يجعل الأمن العام في خطر أو تقييد حقه في تأمين حرية المرور في الطريق والميادين العامة".

ثم جاء الدستور المصري الصادر سنة 1971 بتأكيد هذا الحق، فتنص مادته رقم (54) على أن: "للمواطنين حق الاجتماع الخاص في هدوء غير حاملين سلاحًا ودون حاجة الى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة. والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون".

وحيث إن الدستور الحالي قد نص في مادته الثانية على أن: "الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع" فإنه قد تولت قضية فقهية جديدة حول مشروعية المظاهرات والمسيرات السلمية للمطالبة بالحقوق العامة التي أجازها الدستور وفقًا لضوابط القانون وتبعًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

قانون التظاهر في دستور 2014

قانون التظاهر (قانون رقم 107 لسنة 2013) هو قانون ينظم الاجتماعات والتظاهرات السلمية المصرية صادر في نوفمبر 2013. يُلزم القانون منظمي المظاهرات بإبلاغ السلطات قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل من موعدها، ولوزير الداخلية أن يقرر منع المظاهرة إذا كانت تشكل "تهديدا للأمن". وينص القانون على استخدام تدريجي للقوة يبدأ من التحذيرات الشفهية الى إطلاق الرصاص المطاطي مرورا بخراطيم المياه والهروات والغاز المسيل للدموع.

أصدر القانون المستشار عدلي منصور الذي عُين رئيسًا مؤقتًا لمصر عقب عزل الرئيس محمد مرسي في انقلاب 3 يوليو 2013، وصدر القانون في ظل عدم وجود برلمان للتشريع. واجه القانون رفض عدة كيانات سياسية منها حركة 6 أبريل وحركة تمرد وحركة كفاية، ووصف محمد أمين المهدى وزير العدالة الانتقالية آنذاك الحاجة لهذا القانون بأنها ماسّة لمواجهة مظاهرات جماعة الإخوان المسلمين.

وصف مركز كارتر في مايو 2014 القانون بأنه يقيد بشدة التجمعات العامة بما في ذلك الحملات الانتخابية، وأوصى بالالغاء الفوري للقانون واطلاق سراح السجناء المحبوسين بمقتضاه. وطعن المرشح الرئاسي السابق خالد علي في يونيو 2014 أمام المحكمة الدستورية العليا لالغاء القانون بداعي مخالفته للدستور.

دافع الرئيس عبد الفتاح السيسي عن القانون وقال في نوفمبر 2014 أن القانون مستمد من القوانين الغربية وأنه "لا يمكن ترك ظاهرة التظاهر تتحول الى أعمال عنف وتعطيل مسيرة الوطن وتخريب للمنشآت العامة والاعتداء على الممتلكات.

نصوص قانون التظاهر

أصدر الرئيس عدلي منصور يوم 24 نوفمبر 2013، القرار بقانون رقم 107 لسنة 2013 بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية.

وفيما يلى نص قانون رئيس الجمهورية:

يتشكل نص القانون من أربعة فصول:

1- يختص الفصل الأول والمتضمن سبع مواد بالأحكام العامة والتعريفات.

2- يختص الفصل الثاني بمواده الثمانية بالإجراءات والضوابط التنظيمية للاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات.

3- يختص الفصل الثالث بمواده السبع بالعقوبات.

4- يختص الفصل الرابع المكون من ثلاث مواد بالأحكام الإجرائية.

للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية والانضمام اليها، وذلك وفقاً للأحكام والضوابط المنصوص عليها في هذا القانون.

الاجتماع العام هو كل تجمع يُقام في مكان أو محل عام يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص دون دعوة شخصية مسبقة لا يقل عددهم عن عشرة لمناقشة أو تبادل الآراء حول موضوع ذي طابع عام.

ويعتبر من الاجتماعات العامة في تطبيق أحكام هذا القانون الاجتماعات الانتخابية التي تتوافر فيها الشروط الآتية:

1- أن يكون الغرض منها اختيار مرشح أو مرشحين لعضوية المجالس النيابية أو سماع برامجه الانتخابية.

2- أن يكون قاصرا على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم.

3- أن يكون الاجتماع في الفترة المقررة للدعاية الانتخابية.

4- الموكب هو كل مسيرة لأشخاص في مكان أو طريق أو ميدان عام يزيد عددهم على عشرة للتعبير سلمياً عن آراء أو أغراض غير سياسية.

5- التظاهرة هي كل تجمع لأشخاص يقام في مكان عام أو يسير في الطرق والميادين العامة يزيد عددهم على عشرة، للتعبير سلمياً عن آرائهم أو مطالبهم أو احتجاجاتهم السياسية.

6- يحظر الاجتماع العام لأغراض سياسية في أماكن العبادة أو في ساحاتها أو في ملحقاتها، كما يحظر تسيير المواكب منها أو اليها أو التظاهر فيها.

7- يحظر على المشاركين في الاجتماعات العامة أو المواكب أو التظاهرات حمل أية أسلحة أو ذخائر أو مفرقعات أو العاب نارية أو مواد حارقة أو غير ذلك من الأدوات أو المواد التي تعرض الأفراد أو المنشآت أو الممتلكات للضرر أو الخطر، كما يحظر عليهم ارتداء الأقنعة أو الأغطية لإخفاء ملامح الوجه بقصد ارتكاب أي من تلك الأفعال.

8- يحظر على المشاركين في الاجتماعات العامة أو المواكب أو التظاهرات الإخلال بالأمن أو النظام العام أو تعطيل الإنتاج أو الدعوة اليه أو تعطيل مصالح المواطنين أو إيذائهم أو تعريضهم للخطر او الحيلولة دون ممارستهم لحقوقهم وأعمالهم أو التأثير على سير العدالة أو المرافق العامة أو قطع الطرق أو المواصلات أو النقل البري أو المائي أو الجوي أو تعطيل حركة المرور أو الاعتداء على الأرواح أو الممتلكات العامة أو الخاصة أو تعريضها للخطر.

9- يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أو تسيير موكب أو تظاهرة أو يخطر كتابة بذلك قسم أو مركز الشرطة الذي يقع بدائرته مكان الاجتماع العام أو مكان بدء سير الموكب أو التظاهرة، ويتم الإخطار قبل بدء الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة بثلاثة أيام عمل على الأقل وبحد أقصى خمسة عشر يوما وتقصر هذه المدة

الى أربع وعشرين ساعة إذا كان الاجتماع انتخابياً، على ان يتم تسليم الإخطار باليد أو بموجب إنذار على يد محضر.

ويجب أن يتضمن الإخطار البيانات أو المعلومات الآتية:

1- مكان الاجتماع العام أو مكان وخط سير الموكب او التظاهرة.

2- ميعاد بدء وانتهاء الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة.

3- موضوع الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة، والغرض منها، والمطالب والشعارات التي يرفعها المشاركون في أي منها.

4- أسماء الأفراد أو الجهة المنظمة للاجتماع العام أو المواكب أو التظاهرة وصفاتهم ومحل إقامتهم ووسائل الاتصال بهم.

ويصدر وزير الداخلية قراراً بتشكيل لجنة دائمة في كل محافظة برئاسة مدير الأمن بها، تكون مهمتها وضع الإجراءات والتدابير الكفيلة بتأمين الاجتماعات العامة أو المواكب والتظاهرات المخطر عنها، وطرق التعامل معها في حالة خروجها عن إطار السلمية، وفقا لأحكام هذا القانون.

يجوز لوزير الداخلية أو مدير الامن المختص في حالة حصول جهات الأمن - وقبل الميعاد المحدد لبدء الاجتماع العام أو الموكب او التظاهرة - على معلومات جدية أو دلائل عن وجود ما يهدد الامن والسلم، أن يصدر قراراً مسبباً يمنع الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة أو إرجائها أو نقلها الى مكان أخر او تغيير مسارها، على أن يبلغ مقدمي الإخطار بذلك قبل الميعاد المحدد بأربع وعشرين ساعة على الأقل. ومع عدم الإخلال باختصاص محكمة القضاء الإداري، يجوز لمقدمي الإخطار التظلم من قرار المنع أو الإرجاء الى قاضي الامور الوقتية بالمحكمة الابتدائية المختصة على ان يصدر قراره على وجه السرعة.

تتولى قوات الامن في إطار الإجراءات والتدابير وطرق التعامل التي تضعها اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير لتأمين الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة المخطر عنها، والحفاظ على سلامة المشاركين فيها، وعلى الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، دون أن يترتب على ذلك إعاقة الغرض منها. وإذا صدر خلال الاجتماع العام أو التظاهرة أي فعل من المشاركين فيها يشكل جريمة يعاقب عليها القانون أو خروج عن الطابع السلمي للتعبير عن الرأي يكون لقوات الأمن بالزي الرسمي، وبناء على امر من القائد الميداني المختص فض الاجتماع العام أو تفريق الموكب أو التظاهرة، والقبض على المتهمين بارتكاب الجريمة. ويجوز لمدير الأمن المختص مكانيا قبل الفض أو التفريق أو القبض أن يطلب من قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية المختصة ندب من يراه، لإثبات الحالة غير السلمية للاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة، ويصدر القاضي أمره على وجه السرعة؟

وتلتزم قوات الامن في الحالات التي يجيز فيها القانون فض أو تفريق الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة في أن تقوم بذلك **وفقا للوسائل والمراحل الآتية:**

- مطالبة المشاركين في الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة بالانصراف الطوعي بتوجيه انذارات شفهية متكررة وبصوت مسموع، بفض الاجتماع العام أو الموكب او التظاهرة متضمنة تحديد وتأمين الطرق التي يسلكها المشاركون لدى انصرافهم.

- في حالة عدم استجابة المشاركين في الاجتماع العام أو الموكب او التظاهرة للإنذارات بالانصراف تقوم قوات الأمن بتفريقهم وفقا للتدرج الآتي:

استخدام خراطيم المياه، استخدام الغازات المسيلة للدموع، استخدام الهروات.

- في حالة عدم جدوى الوسائل المبينة في المادة السابقة في فض وتفريق المشاركين في الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة أو قيامهم بأعمال العنف أو التخريب أو الإتلاف للممتلكات العامة أو الخاصة، أو التعدي على الأشخاص أو القوات، تقوم قوات الأمن بالتدرج في استخدام القوة على النحو الآتي:

- استخدام الطلقات التحذيرية، استخدام قنابل الصوت أو قنابل الدخان، استخدام طلقات الخرطوش المطاطي، استخدام طلقات الخرطوش غير المطاطي. وفي حالة لجوء المشاركين في الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة لاستعمال الأسلحة النارية بما ينشأ معه توافر حق الدفاع الشرعي، يتم التعامل معهم برد الاعتداء بوسائل تتناسب مع قدر الخطر المحدق بالنفس أو المال أو الممتلكات.

- يحدد وزير الداخلية بقرار منه بالتنسيق مع المحافظ المختص حرماً آمناً معيناً أمام المواقع الحيوية كالمقار الرئاسية والمجالس النيابية ومقار المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية الأجنبية والمنشآت الحكومية والعسكرية والأمنية والرقابية ومقار المحاكم والنيابات والمستشفيات والمطارات والمنشآت البترولية والمؤسسات التعليمية والمتاحف والأماكن الأثرية وغيرها من المرافق العامة. ويحذر على المشاركين في الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة تجاوز نطاق الحرم المنصوص عليه في الفقرة السابقة.

- يصدر المحافظ المختص قرارا بتحديد منطقة كافية داخل المحافظة تباح فيها الاجتماعات العامة أو المواكب أو التظاهرات السلمية للتعبير السلمي فيها عن الرأي دون التقيد بالإخطار.

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في قانون العقوبات أو في أي قانون أخر يعاقب على الأفعال المنصوص عليها في المواد التالية بالعقوبات المقررة لها.

- يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن سبع سنين وبالغرامة التي لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة الف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل من حاز أو أحرز سلاحا أو مفرقعات أوذخائر أو مواد حارقة أو مواد نارية أثناء مشاركته في الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة.

- يعاقب بالسجن أو بالغرامة التي لاتقل عن مائة الف جنيه ولا تجاوز مائتي الف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عرض أو حصل على مبالغ نقدية أو أية منفعة لتنظيم اجتماعات عامة أو تظاهرات بقصد ارتكاب أي من الأفعال

المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا القانون، أو توسط في ذلك. ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من حرض على ارتكاب الجريمة حتى ولو لم تقع.

- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنين وبالغرامة التي لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تجاوز مائة الف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف الحظر المنصوص عليه في المادة السابعة من هذا القانون.

- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التي لا تقل عن ثلاثين الف جنيه ولا تجاوز خمسين الف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتدى أقنعة أو أغطية لإخفاء ملامح الوجه بقصد ارتكاب جريمة أثناء الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة أو كل من خالف الحظر المنصوص عليه في المادتين الخامسة والرابعة عشر من هذا القانون.

- يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن عشرة الاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين الف جنيه كل من قام بتنظيم اجتماع عام أو موكب او تظاهرة دون الإخطار المنصوص عليه في المادة الثامنة من هذا القانون.

- مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسني النية تقضي المحكمة في جميع الاحوال بمصادرة المواد أو الادوات أو الأموال المستخدمة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

- يلغى القانون رقم 14 لسنة 23 المشار اليه، كما يلغى كل ما يخالف هذا القانون من أحكام.

- يصدر مجلس الوزراء القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

الانتقادات الموجه للقانون التظاهر

يعد الحق في التجمع السلمي من حقوق الإنسان الأساسية التي كفلتها المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ومعظم دساتير العالم بداية من إعلان حقوق الإنسان الفرنسي الصادر 1789 مروراً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة في 1948 والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ونصت المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية، وأنه لا يجوز إرغام أحد على الانتماء الى جمعية ما، كما نصت المادة رقم 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه"، يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به.

كما ينص الدستور المصري 2014 في المادة 73 على أن "للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة، والمواكب والتظاهرات، وجميع أشكال الاحتجاجات السلمية، غير حاملين سلاحًا من أي نوع، بإخطار على النحو الذي ينظمه القانون، وحق الاجتماع الخاص سلميًا مكفول، دون الحاجة الى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضوره أو مراقبته، أو التنصت عليه..".

1- انتهاك للدستور

وبالرغم من أن مصر مصدقة على أغلب الاتفاقيات والمواثيق الدولية، بما يعني أنها ملتزمة بتنفيذها، كما يلزم الدستور المصري 2014 باحترام الاتفاقيات والمواثيق الموقعة عليها مصر وتنفيذها، وتنص المادة 93 على أن "تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقًا للأوضاع المقررة".

ويأتي قانون تنظيم الحق في الاجتماعات والتظاهرات السلمية والمعروف إعلامياً بقانون "التظاهر"، عاصفاً بالتزامات مصر الدولية، ومنتهكاً للدستور الجديد.

2- رفض شامل من المنظمات والهيئات

ومنذ إعلان الحكومة السابقة مشروع قانون تنظيم الحق في التظاهر، لقى المشروع رفضاً من قبل الأوساط الثورية والسياسية والحقوقية، رفضا لبنوده والتي توضح أن الفلسفة القائم عليها المشروع هي التقييد والمنع وليس تنظيمًا للحق.

في 23 أكتوبر عام 2014 أصدرت عشرات المنظمات الحقوقية المصرية والدولية ... وعلى رأسها "هيومان رايتس ووتش"،"ومنظمة العفو الدولية والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان"، بيانات شرحت فيها أسباب رفضها مسودة قانون "التظاهر"، وأكدت أن مشروع القانون يستمد فلسفته من قوانين تم سَنها في عهد الاحتلال البريطاني لمصر!

3- الداخلية تحضر الندوات.

وأكدت أنه يضع قيودًا عديدة على حرية المواطنين في الاجتماع العام، حتى أنه سمح لقوات الأمن بحضورها تحت دعوى "تأمينها"، والزم المنظمين بإخطار وزارة الداخلية قبلها بسبعة أيام عمل، حتى وإن تم تنظيمها في أماكن خاصة. بموجب هذا المشروع يتاح لقوات الأمن أن تحضر الندوات التي تنظمها الأحزاب السياسية والمراكز البحثية والجمعيات الأهلية وغيرها.

بل أعطى لها حق فض هذه الندوات لأسباب متعددة، من بينها تجاوزها للمدة المبينة في الإخطار، بوسائل قد تصل الى استخدام طلقات الخرطوش المطاطي وقنابل الغاز، وهو ما يشكل إهدارًا خطيرًا للحق في حرية التعبير، كما يُفاقم من خطورة الأمر، أن مصر ستشهد في الفترة المقبلة انتخابات برلمانية ورئاسية، الا أن مشروع القانون - وعلى خلاف القانون رقم 14 لسنة 1923 في عهد الاحتلال البريطاني- لم يستثن الاجتماعات والمواكب الانتخابية من القيود الموجودة في القانون، كما أنه يجرم الحق في الإضراب، ويعاقب عليه بعقوبة تصل الى خمس سنوات فضلاً عن الغرامة.

4- يبيح للأمن استخدام القوة المفرطة

اهتم مشروع القانون بوضع قيود صارمة على المنظمين للاجتماع أو للمظاهرة، بينما وضع قيودًا فضفاضة على استخدام رجال الأمن للقوة المفرطة، لا تتناسب مع الأفعال التي قد يرتكبها بعض المتظاهرين أو المجتمعين.

كما استحدث مشروع القانون تعريفًا جديدًا للدفاع الشرعي يتيح استخدام القوة المميتة من قِبل قوات الأمن، وهو الدفاع عن "الممتلكات".

وعلى الرغم من أن القانون نص على تنظيم المظاهرة بالإخطار، الا أنه أفرغ مضمون الإخطار من معناه، حيث منح وزارة الداخلية حق الاعتراض على الإخطار وفقًا لمزاعم أسماها مشروع القانون "جدية"، ومشروع القانون نص على أن يتم تقديم "الإخطار" قبلها بسبعة أيام عمل، وهي مدة طويلة جدًا تُقيِّد تفاعل المصريين مع الأحداث الجارية.

5- عقوبات سالبة للحريات

أفرد مشروع القانون عقوبات سالبة للحرية وغرامات قاسية على من يخالفه.- فعلى سبيل المثال- نص القانون على عقوبة الحبس حتى خمسة أعوام وغرامة تصل الى مائة الف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين عاقب مشروع القانون بالحبس الذي قد يصل الى ثلاث سنوات وغرامة قد تصل الى مائة الف جنيه كل من ارتدى أقنعة أو أغطية بقصد إخفاء معالم الوجه أثناء الاجتماع أو المظاهرة.

ووضع مشروع القانون قيودًا على أماكن الاجتماعات والتظاهرات، وذلك بنصه على حرم لا يقل عن 100 متر ولا يزيد عن 300 متر أمام بعض المنشآت!!

6- المجلس القومي لحقوق الإنسان يطالب بالغائه

كما أصدر المجلس القومي لحقوق الإنسان تقريراً يتضمن موقفه من قانون "الحق في الاجتماعات والمواكب والتظاهرات السلمية في الأماكن العامة"، والمعروف إعلامياً بقانون "التظاهر"، حيث يرى المجلس أن مشروع القانون قد خلط بين تنظيم حق التظاهر السلمي وبين ما تتعرض له البلاد من عنف وتعطيل للمواصلات وقطع الطرق وتخريب المنشآت العامة والخاصة، وكذلك الإضراب الذي ينظمه قانون العمل، وهذه الأعمال جميعًا مؤثمة وتعاقب عليها القوانين الحالية مثل المواد في قانون العقوبات الباب الثالث عشر من الكتاب الثاني (من المادة 163 الى المادة 170 مكرر) عن تعطيل وإتلاف المواصلات بكافة أشكالها واستخدام الأسلحة والذخائر والمفرقعات، والباب الثاني عشر الخاص بإتلاف المباني والآثار، وغيرها من الأشياء (مادة 162، 163) والباب السادس عشر الخاص بالترويع والبلطجة (مادة 361، 361 مكرر، ومكرر (أ)، 365، 368). ومن واجب الدولة أن تطبقها بحسم على مرتكبيها، وأن يتم تعديل قانون العقوبات لإضافة الجرائم التي استجدت مؤخرا وتحديد العقوبات المناسبة لها.

وقال المجلس: "إنه لا حاجة لإصدار هذا القانون بوضعه الحالي؛ لأن ما ورد به من تجريم لهذه الأفعال لا علاقة له بحق التظاهر السلمي وأن هذه الأفعال موضع تجريم بالفعل في القوانين الحالية.

7- التظاهر السلمي.. مجرد يافطة

وأوضح المجلس أن الاكتفاء بإصدار القانون في حدود أنه لتنظيم حق التظاهر السلمي يتطلب استبعاد كل المواد والنصوص المقحمة على هذا المشروع والتي تعاقب عليها القوانين القائمة، كما أنه تأكيد لحق الشعب في التظاهر السلمي الذى انتزعه الشعب في ثورة 25 يناير 2011 ودفع ثمنه غاليًا من أرواح مئات الشهداء والاف المصابين ولن يتخلى عن هذا الحق خاصة وأن التجربة قد أثبتت للمواطنين أنهم لا

يحصلون على حقوقهم الا تحت ضغط جماعي جماهيري، ووسيلته الأساسية هي التظاهر السلمي والاعتصام السلمي.

وطالب المجلس بإعادة النظر في مشروع القانون وإدخال التعديلات الآتية عليه تحت اسم (قانون تنظيم الاجتماعات العامة والتظاهر السلمي) على أساس المعايير الدولية للتظاهر السلمي منها: تعديل والغاء 7 مواد من القانون.

وشدد المجلس على أن إصدار هذا القانون يجب أن يسبقه قوانين لها أهميتها بالنسبة لحريات المواطنين مثل قانون التعذيب ... وقانون حرية العقيدة ... وقانون ضد التمييز الطائفي، كما أنه من الضروري الإسراع بإصدار قوانين لتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين والعدالة الاجتماعية وتعزيز حرياتهم، مثل: (قانون الحريات النقابية ... والنظام العادل للأجور ... وزيادة المعاشات ... والحد من البطالة وتطوير الأحياء العشوائية.

8- قانون يحبس النشطاء

قالت الدكتورة ماجدة عدلي، رئيس مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، أنه بموجب قانون التظاهر تم الحكم على 25 شابًا وقفوا بشكل سلمي أمام مجلس الشورى بالحبس 15 عامًا وغرامة 100 الف جنيه ومراقبة 5 سنوات، في حين أنهم نظموا وقفة أمام مجلس الشورى حيث تعقد جلسات لجنة الـ 50 وقتها ضد إقرار مادة لمحاكمة المدنيين عسكريًا.

أضاف عدلي: "إن هذا القانون الذي أقرته حكومة حازم الببلاوي رئيس الوزراء الانقلابي السابق، كان يستهدف بالأساس قمع أصوات شباب الثورة ... ووقف التظاهر بالدولة، مشيرة الى أن وزارة الداخلية لم تغير من نفسها ولا تزال تنتهك حقوق المواطنين ".

9- عقوبات موجودة منذ الاحتلال البريطاني

من جانبها قالت هبه مرايف المسؤول السابق عن الملف المصري "بهيومان رايتس ووتش": "إنه بالتأكيد قانون "التظاهر"، سيكون من الحقوق الأساسية التي سينظر اليها في المراجعة الدورية الشاملة أمام المجلس الدولي لحقوق الإنسان في أكتوبر المقبل.

واستنكرت هبه مرايف، قانون التظاهر الحالي والتي تقوم فلسفته على العقوبات الموجودة منذ الاحتلال البريطاني لمصر في قانون 1923.

وطالبت مرايف السلطات المصرية بضرورة الغاء قانون التظاهر على وجه السرعة، ومن الممكن أن يتم وضع لإصدار قانون تنظيم الحق في التجمع السلمي، بعد حوار مجتمعي وهو الأمر الموجود في بلدان العالم، والتي تقوم فلسفة قوانينها أنه لا يمكن أن يتم حبس أي متظاهر سلمي وفي حالة تكون غرامات مالية.

كما طالب قسم التشريع بمجلس الدولة بوجوب عرض وأخذ رأى مجلس القضاء الأعلى، على تعديلات قانون الحق فى الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات المعروف بــ"قانون التظاهر"، وذلك إعمالاً لحكم المادة رقم 185 من الدستور، التى أوجبت أخذ رأى كل جهة أو هيئة قضائية فى مشروعات القوانين المنظمة لشئونها، والتى تتناول شأنا من الشئون التى يتولاها القضاء وفقا لاختصاصه الدستورى والقانونى.

وتنص المادة العاشرة التى راجعها قسم التشريع وأرسلها لمجلس الوزراء، على أن لوزير الداخلية أو مدير الأمن المختص فى حالة حصول جهات الأمن – وقبل الميعاد المحدد لبدء الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة – على معلومات جدية أو قرائن ودلائل كافية، عن وجود ما يهدد الأمن أو السلم، التقدم بطلب الى قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية المختصة لالغاء أو أجراء الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة أو نقلهم الى مكان آخر أو تغيير مسار المظاهرة، ويصدر القاضى أمرا مسببا فور تقديم الطلب اليه على أن تبلغ به الجهة الإدارية مقدم الإخطار فور

صدوره، ولذوى الشأن التظلم من القرار وفقاً للقواعد المقررة بقانون المرافعات المدنية والتجارية.

وسبق للمحكمة الدستورية العليا أن أصدرت حكمها بإبطال وعدم دستورية المادة العاشرة من قانون التظاهر رقم 107 لسنة 2013، والتى كانت تمنح وزير الداخلية ومدير الأمن المختص حق إصدار قرار بمنع الاجتماع أو التظاهرة المخطر عنها أو إرجائها أو نقلها، فأجرت وزارة العدل التعديل الجديد، وتم عرضه على قسم التشريع بمجلس الدولة.

وهناك ملاحظات قسم التشريع على تعديل المادة، حيث أيد القسم برئاسة المستشار أحمد أبو العزم، المادة فى شكلها الجديد، ومنح الاختصاص لنظر الطلب الى قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية المختصة، رافضاً المطالب بجعل الاختصاص لمحاكم القضاء الإدارى بمجلس الدولة.

ذكر قسم التشريع أن اختصاص قاضى الأمور الوقتية "الأمور المستعجلة" بنظر طلب جهة الإدارة بالغاء أو أرجاء أو نقل أو تغيير مسار التظاهرة فى ضوء ما تحصلت عليه من معلومات جدية أو قرائن ودلائل كافية قبل بدء التظاهرة، تفيد وجود تهديد للأمن أو السلم، لا يخالف حكم المادة 190 من الدستور، الخاصة بمجلس الدولة، تأسيساً على انتفاء وجود المنازعة الإدارية التى يختص بها مجلس الدولة فى مثل هذه الحالات، حيث لا يتجلى أى وجه للسلطة العامة فى هذا الشأن، فلا تصدر الجهة الإدارية أى قرار إدارى ينال من حق الأفراد فى تنظيم الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة السلمية، وإنما تلجأ الى قاضى الأمور الوقتية بطلب استصدار أمر، ليقرر حينها دون غيره، ما إذا كانت هناك حقوق ومصالح وحريات أولى بالرعاية تجيز منع الاجتماع أو التظاهرة السلمية أو تأجيلها أو نقلها أو تعديل مواعيدها أو تغيير مسار التظاهرة، وذلك فى ضوء ما تقدمه جهة الإدارة "وزارة الداخلية أو مدير الأمن المختص"، من دلائل وبراهين ومعلومات موثقة تقتضى ذلك وتبرره.

أوضح قسم التشريع كذلك أن الطلب الذى يقدم من وزارة الداخلية أو مدير الأمن المختص لا يصدق عليه وصف الدعوى، كما أن الأمر الذى يصدر فى شأنه لا يصدر عليه وصف "الحكم"، وبالتالى يفقد مقومات المنازعة الإدارية، فضلا عن أن جهة الإدارة لا تملك استخدام أساليب السلطة العامة فى الحالات المشار اليها ويبقى الأمر مرجعة القضاء فى كل حالة على حدة، ومن ثم لا نكون بصدد منازعة إدارة مما تدخل فى اختصاص مجلس الدولة، الأمر الذى يضحى معه إسناد المشروع المعروض الاختصاص بنظر الطلب المشار اليه لقاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية، فى محله، وفرضته اعتبارات عملية تبرره نظرا للسرعة المطلوبة فى هذا الشأن وطبيعة الإجراء الوقتى الذى تقتضيه ظروف الحال والمصلحة العامة المستهدفة من ورائه والتى تكون أولى بالرعاية من مصلحة بعض الأفراد فى ممارسة حقهم فى تنظيم التظاهرة أو الاجتماع العام أو الموكب.

وتبنى القسم وجه النظر هذه بعد دراسته لمشروع القانون فى ضوء نصوص الدستور والقوانين ذات الصلة بأحكامه، وأحكام المحكمة الدستورية العليا وأحكام المحكمة الإدارية العليا وأحكام محكمة النقض ذات الصلة بالمشروع، ومنها الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم 160 لسنة 36 قضائية دستورية 2014 وكذلك فى ضوء ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا "دائرة توحيد المبادئ"، من أن المقصود بالمنازعة الإدارية تلك المنازعات التى تنشأ نتيجة نشاط وأعمال السلطة الإدارية بوصفها سلطة إدارية - أى فى مجال ممارسة وظفتها الإدارية - إذا ما باشرت بشان هذا النشاط أسلوب السلطة العامة.

كما استند الى حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم 1770 لسنة 48 قضائية عليا عام 2009، الذى أكد أن لا تعتبر المنازعة إدارية لمجرد كون الإدارة طرفا فيها، فإذا كانت التصرفات التى تجريها الجهة الإدارية متجردة من السلطة العامة ولا تتعلق بقرار إدارى نهائى أو التعويض عنه، تسرى أحكام القانون الخاص، كما يختص القضاء العادى بنظر المنازعات الناشئة عن تلك التصرفات.

كانت المحكمة الدستورية العليا قد أبطلت هذه المادة والتى كانت تمنح وزير الداخلية ومدير الأمن المختص حق إصدار قرار بمنع الاجتماع أو التظاهرة المخطر عنها أو أرجائها أو نقلها، وذكرت فى حيثيات حكمها الى وجوب أن يكون القرار أو الطلب مراقب من "القضاء المختص"، دون أن تحدد من هو"القضاء المختص"، فتم إجراء التعديل ومنح الاختصاص لقاضى الأمور الوقتية، فخرجت مطالب بجعل الاختصاص للقضاء الإدارى بمجلس الدولة، لكن قسم التشريع بالمجلس أيد وجهة النظر الأولى مستنداً فى حيثياته لما سبق ذكره.

الفصل الخامس

مشروعية المظاهرات

هناك سؤال تبادر في أذهان كل فرد في المجتمع المصري وهو ما يتعلق بمشروعية المظاهرات من الناحية الدينية.. بمعني هل التظاهرات حلال أم حرام واذا كانت حلال لماذا تقيدها الدولة أو السلطة القائمة علي الافراد واذا كانت حرام فما أسباب حرمتها. وهل الخروج في مظاهرات علي الحاكم تعد من الأمور المحرمة كما زعم البعض أم هي من الأمور البديهية المحللة باعتبار ان الحاكم أو رئيس الدولة هو أولاً واخيراً موظفاً عام بالدولة شأن أي موظف أخر إلا أنه يمثل رمز للدولة المصرية ومن ثم فان الاختلاف معه لا يفسد للود قضية كما يقولون.ولكن علي اي حال فقد أفتت لجنة الفتوى بالأزهر بجواز التظاهر السلمي، بعد 24 ساعة من المظاهرات التي شهدتها مصر احتجاجا على الأوضاع المعيشية والمطالبة بإقرار إصلاحات سياسية ودستورية، في 26 يناير 2011 في الوقت الذي أحجمت فيه دار الإفتاء عن التعليق على التظاهر ضد "الحاكم الظالم". وقالت لجنة الفتوى إن الإسلام أباح للمسلم أن يعبر عن رأيه بأي وسيلة سلمية مشروعة، مشترطاً عليه عدم إتلاف وتخريب الممتلكات العامة والخاصة بالأفراد أثناء الخروج في مسيرات احتجاجية بالشوارع.

وقال الشيخ الشحات مرزوق رئيس اللجنة، إن الفتوى الصادرة جاءت إستنادا الى قول الرسول صلي الله عليه وسلم:

"من رأي منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان".

وأضاف إن الفقهاء اشترطوا في إباحة المظاهرات أن يأمن المنظمون لها الا يندس فيها المخرّبون والمفسدون في الأرض، مشددا على أن الإسلام حرم التخريب ونهب الأموال والاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة مهما كانت الأسباب والمسببات.

من جانبها، رفضت "دار الإفتاء"، إبداء الرأي الشرعي حول مدى مشروعية الخروج والثورة في وجه الحاكم المسلم إذا كان ظالماً وتدهورت أحوال البلاد في عهده وسادت الرشوة والمحسوبية.

دعا مجمع البحوث الإسلامية برئاسة الإمام الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر أولي الأمر والمسئولين في العالم العربي والإسلامي الى مضاعفة الجهود للقضاء على البطالة وتوفير فرص العمل والعيش الكريم لكل أبناء الأمة الإسلامية.

وأكد المجمع أن معظم الدول العربية والإسلامية قادرة بمواردها وثرواتها الطبيعية الضخمة بأن تساهم في محاصرة الفقر والمرض والبطالة.

وفي نفس السياق هناك فتوى الشيخ محمد الشناوى أحد علماء الأزهر الشريف فى المظاهرات السلمية عن مدي شرعية التظاهرات الشعبية يقول فيها: "سالنى كثير من الناس عن شرعية المظاهرات، وهل هى خروج عن الحاكم؟ وطالبنى سائل أن تكون الفتوى مكتوبة حتى يقرأها مرة بعد مرة ويقتنع بها من لم يعرف حكمها.

والجواب: أنى لا أستطيع التخلف عن بيان حكم شرعى طلب منى، والا كنت كاتماً لعلم رزقنى الله إياه، وعاقبنى الله باللعنة فى الدنيا، ولجام من النار فى الآخرة فهذا ما أخافه فأقول وبالله التوفيق بأن المظاهرات هى: خروج جماعة من الناس فى شعب معين يعلنون رأيهم ومطالبهم بصوت جماعى لإيصالها الى ولى الأمر المسئول أو الضغط عليه ليستجيب لهم، **وهى نوعان:**

النوع الأول: مظاهرات يصحبها تخريب العمران وإفساد الصالح، وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة وهذه محرمة شرعاً، ولا يجوز لمسلم أن يفعلها أو يشارك فيها وهذه ليست مظاهرات فى الحكم الشرعى، إنما هى جريمة قطع طريق، وإفساد فى الأرض، ومن يمت فى المشاركة فيها يمت ميتة جاهلية، وهذه ليست موضوع الفتوى ولا موضوع الحديث هنا.

النوع الثانى: المظاهرات السلمية التى تخرج الى الشارع بقصد إعلان أو أيصال مطالبها بصوت جماعى الى ولى الأمر المسؤول نصرة للحق ضد الباطل، وإنكاراً للظلم والفساد، وإقراراً لمصالح الناس ولا يصحبها تخريب عامر ولا إفساد صالح، ولا إتلاف ممتلكات.

وهذه المظاهرات السلمية بهذا الشكل مشروعة، بل هى بما وصفناه: واجبة شرعًا ولا حرج فيها ولا تأثيم، فهى طريق من طرق النهى عن المنكر، وإزالة البغى والظلم، وهي **وليست خروجا على الحاكم وذلك للأسباب التالية:**

أولاً: الأصل إباحتها

فقد اتفق الفقهاء كافة أن الأصل فى المعاملات التى تحقق مصالح الناس وتدفع الفساد عنهم الإباحة والمشروعية الا إذا قام الدليل من القرآن أو من صحيح السنة على التحريم، فإذا لم يقم الدليل من الدليل على التحريم من القرآن أو من صحيح السنة يظل الأمر مباحًا على أصله.

والمظاهرات السلمية ليست كالعبادات المحضة كالصلاة والصيام حتى نطلب الدليل على شرعيتها من القرآن أو السنة، إنما هى وسيلة من الوسائل السلمية التى اتفق عليها الناس، ومقصودها إيصال المطالب الى من يهمه الأمر، فهى بهذا وسيلة وليست غاية، ومقصودها رعاية مصالح الناس ودرء المفاسد ، ولا أجد دليلاً قطعياً فى الإسلام يحرمها، فيظل حكمها باقياً على الإباحة والمشروعية بقاء على الأصل.

ثانياً: المظاهرات السلمية من وسائل تغيير المنكر

وما دامت المظاهرات السلمية تطالب بحق ولا تطالب بباطل، وما دامت تنشد تغيير ظلم قائم فى الحكم أو منكر سائد فى الإدارة، فهى وسيلة من وسائل تغيير المنكر، وهى الوسيلة اللسانية، وهى بهذا تكون واجبة شرعاً وواجب كل مسلم أن يشارك فيها ويدعمها، ويجب على القائمين بها ان يستمروا حتى يتغير المنكر، ويزول الظلم والبغى عن المؤمنين، لأن تغيير المنكر باللسان واجب شرعاً، كما أن السكوت عن الجور محرم شرعاً.

والله تعالى يقول:

{**وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**} ال عمران:**104**

والواضح أنها لا تأتى بمنكر أكبر ولا أصغر الا إذا أراد الظالمون إفسادها بإحداث الشغب ونسبته للمؤمنين، أو أفسادها بشائعات وفتاوى المخذولين لتخديرهم وتخذيلهم، فليحذرهم المؤمنون وليحافظوا على سلميتها.

ويقول: ان المظاهرات السلمية أقوى وسائل التعبير، فنبى الله موسى عليه السلام حينما أمره الله تعالى بالذهاب الى فرعون الطاغية طلب من الله أن يجعل معه أخاه هارون سندًا له أو ردءًا له، يقول الله تعالى على لسان موسى عليه السلام:

وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي(29) هَارُونَ أَخِي(30) اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي(31) وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي (32) طه32:29

ولهذا يقول الله تعالى:

{**قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ**} والنبى يقول (يد الله مع الجماعة) **اخرجه الترمذى وهو جزء من حديث فى صحيح الجامع 3621**

والمظاهرات الجماعية السلمية صوت جماعى مؤثر وضاغط يعبر عن يعبر عن الرأى العام، وهى فى أقل تقدير بمثابة الإستفتاء العام والإجماع الوطنى الذى يرفض الظلم والظالمين واعتبرها الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوى وسيلة من الوسائل الكبيرة لتغيير منكرات الأنظمة الحاكمة الفاسدة، قال حفظه الله فى كتاب (فقه الجهاد) "قوة الجماهير الشعبية العارمة" والتى تشبه الإجماع، والتى إذا تحركت لا يستطيع أحد أن يواجهها أو يصد مسيرتها، لأنها كموج البحر الهادر أو السيل العرم، لا يقف أمامه شيئ حتى القوات المسلحة نفسها، لأنها فى النهاية جزء منها، وهذه الجماهير ليسوا الا أهليهم وآبائهم وأبنائهم وأمهاتهم وإخوانهم.

ثالثاً: المظاهرات السلمية نوع من الجهاد المفروض

فما دامت المظاهرات السلمية من وسائل تغيير المنكر فى الإدارة ودفع الظلم عن المؤمنين، فهى من الجهاد المطلوب باللسان، والنبى يقول: (ما من نبى بعثه الله فى أمة قبلى الا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل) **(أخرجه مسلم وغيره).**

وعن أبى أمامة قال: (عرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجل عند الجمرة الأولى فقال: يا رسول الله أى الجهاد أفضل؟ فسكت عنه، فلما رأى الجمرة الثانية ساله فسكت عنه، فلما رمى جمرة العقبة وضع رجله فى الغرز ليركب قال "اين السائل؟"، قال أنا يا رسول الله، قال "كلمة حق عند ذى سلطان جائر"(صحيح. أخرجه ابن ماجة فى صحيح الترغيب 2307

رابعاً: المظاهرات السلمية تأخذ حكم مقاصدها

وما دامت المظاهرات السلمية وسيلة مقصودها نصرة الحق ضد الباطل، وتغيير المنكر وسيلة مقصودها نصرة الحق ضد الباطل وتغيير المنكر وإزالة الظلم والفساد القائم فى الإدارة والحكم فهى مشروعة بل واجبة فى الإسلام حسب هذا القصد، وقد اتفق علماؤنا: أن الوسائل لها حكم المقاصد، فتكون واجبة، وقالوا: ما يؤدى الى الواجب فهو واجب مثله.

خامساً: الموت فى المظاهرات السلمية شهادة فى سبيل الله

وما دامت المظاهرات السلمية جهاداً مطلوباً باللسان فمن يشارك فيها بنية تغيير المنكر، وإزالة الظلم، ونية القيام بفرضية الله فى تغيير المنكر فهو مجاهد فى سبيل

الله، فإذا مات فيها بهذه النية أو قتله الظالمون، ولم يتعمد قتل نفسه، فموته فى هذه الحالة شهادة له فى سبيل الله.. بقوله تعالى:

{إن يعلم الله فى قلوبكم خيراً يؤتكم خيراً مما أخذ منكم ويغفر لكم والله غفور رحيم} الأنفال: 70

والنبى صلى الله عليه وسلم يقول:

(إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله، ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو الى امرأة ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه) صحيح.. أول حديث أخرجه البخارى فى صحيحه.

سادساً: المظاهرات السلمية ليست خروجا على ولى الأمر الشرعى

وبما ذكرناه لا تكون المظاهرات السلمية خروجاً على ولى الأمر الشرعى، فالخروج على ولى الأمر تعنى أن تخرج جماعة ذات شوكة، يعنى جماعة مسلحة يقاتلون الحاكم وينازعونه سلطته بقوة السلاح، كما رأيناه قديماً فى جماعة الخوارج على الإمام على بن أبى طالب، ورأيناه حديثاً فى الجماعة الإسلامية يوم أن كانت تقوم بعمليات العنف التى رفضها كل عاقل، ورفضناها مع كل الناس.. والخروج بهذا المعنى مرفوض شرعا لأنه يؤدى الى فتنة أكبر، وهذا نعرفه ولا نجهله.

أما المظاهرات السلمية بما ذكرناه فليست كذلك مطلقاً، ليس فيها قتالاً لحاكم ولا خروجاً مسلحاً عليه، ولا إفسادا فى الأرض، إنما هى نوع من التعبير عن رأى الجماعة أو رأى الشعب، لأجل تغيير منكرات الحكام الظالمين، خاصة هؤلاء الذين لم يأتوا الى الحكم برضا الشعوب المنكوبة فى انتخاباتها، إنما اغتصبوا الحكم فيها بالتزوير، وقوة الأعداء، ودسائس مخابراتهم، كما نقلوا عن الحاح الكيان الصهيونى على المجتمع الدولى أن يعمل على بقاء الحكم الظالم الجائر فى مصر.

سابعاً: الدستور لا يعتبر المظاهرات السلمية خروجا على الحاكم

هذا فضلاً عن أن الدستور المصرى لا يعتبر هذه المظاهرات السلمية خروجاً على الحاكم، إنما اعتبرها وسيلة من وسائل التعبير عن الرأى، وأكد أنها حق الإنسان فى مصر وغيرها، والزم القوة المتسلطة أن تحترمها وتلبى مطالبها، راجع فى ذلك المادة رقم (47) تقول: (حرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان حريه التعبير عن رأيه ونشره بالقوة أو الكناية أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون..) وفى نهاية المادة (54) تقول (والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة فى حدود القانون) والقول بأنها خروج على الحاكم من تلبيس إبليس الكامن فى أجهزة المخابرات التى يديرها الأبالسة، لأجل خداع الناس المنكوبين والغاضبين.

خلاصة الفتوى

أؤكد أن المظاهرات السلمية بما ذكرناه وسيلة مشروعة من وسائل تغيير المنكر الواجب إنكاره وتغييره، وليست خروجاً على الحاكم.. هذا فضلاً عن أن القانون الإنسانى المعاصر والدستور المصرى القائم اباحها للمنكوبين ما دامت بالطرق المباحة ولم يجعلها خروجا على الحاكم.

اذن لا خلاف بين الفقهاء المعاصرين على مشروعية المظاهرات إذا تحتمت طريقًا للوصول الى إحدى الضرورات الخمس (الدين والنفس والعقل والعرض والمال)؛ لأن ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب. ولا خلاف بينهم على تحريم المظاهرات إذا تسببت في هلاك الأموال أو تلف الأنفس بغير حق، أو بث الرعب والخوف وسط الآمنين؛ للنهي عن العدوان. أو كانت المظاهرات بقصد الوصول الى محرم قطعًا كالخمر والزنى؛ لأن الوسائل لها حكم المقاصد. أو كانت المظاهرات متجاوزة للمسموح به؛ للأمر بطاعة أولي الأمر. واختلف الفقهاء المعاصرون بعد ذلك في حكم سائر المظاهرات كما لو كانت سلمية، وفي حدود المأذون به قانونيًا، بغرض المطالبة بحق سياسي داخلي كالمطالبة بالإشراف القضائي على الانتخابات، أو حق سياسي خارجي كالمطالبة بإدانة إسرائيل في اعتداءاتها على الفلسطينيين، وذلك على اتجاهين يدوران بين الجواز والمنع.

أسباب الخلاف الفقهي في قضية المظاهرات

يرجع اختلاف الفقهاء المعاصرين في حكم اتخاذ المظاهرات وسيلة للمطالبة بالحقوق السياسية الى **عدة أسباب، من أهمها:**

1- حداثة هذه الوسيلة والاختلاف في بدعيتها أو العفو عنها؛ لعدم النص عليها.

2- الاختلاف في غربية نشأة المظاهرات، وإسلامية مقصدها، وإنسانية معناها؛ خشية التشبه بغير المسلمين في أمور الدين.

3- تعارض مقاصد المظاهرات في الديمقراطية التي تسعى الى تحقيق معارضة النظام الحاكم، مع المقاصد الشرعية في السمع والطاعة وعدم الخروج على الحاكم.

4- الاختلاف فيما يترتب على المظاهرات من مصالح ومفاسد.

الفصل السادس

تاثير المظاهرات

يذكر التاريخ الحديث أن المظاهرات التي قامت بها جموع الشعب المصري في مناسبات عديدة قد أتت ثمارها بشكل أو بأخر فمثلا انتفاضة الحرامية في عام 1977 في عهد الرئيس الراحل انور السادات بسبب غلاء رغيف الخبز قرش صاغ واستجاب السادات واعادة الأسعار الي ما كانت عليه قبل ذلك.. كما كانت المظاهرات التي قام بها المواطنون بمحافظة الاسكندرية يوم الثلاثاء الموافق 8-3-2017 بسبب عدم سماح الحكومة بتفعيل الكارت الذكي الخاص بصرف الخبز علي بطاقات التموين وقطعوا الشارع المؤدي الي مديرية التموين في المحافظة وهي المظاهرة الاولي في عهد الرئيس السيسي بعد مظاهرة الحكم القضائي المصري البت بمصرية جزيرتي تيران وصنافير بعد ان وقعت الحكومة المصرية اتفاقية مع المملكة العربية السعودية باعادة ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين دون الرجوع الي مجلس النواب وغيرها من المظاهرات التي سنتاولها تباعا في هذا الكتاب:

مظاهرات 25 يناير 2011

خرج الشعب المصري بالملايين من كافة محافظات مصر يوم 25 يناير عام 2011 بعد الدعوات التي تلقاها الشباب من مواقع الانترنت والتواصل الاجتماعي الفيس بوك في مشهد مهيب هو الأول من نوعه منذ عقود عديدة مرت علي المجتمع المصري من اجل التظاهر والاعتراض علي السلطة والحكومة والمطالبة بعزل الحكومة والسلطة الحاكمة ومنع توريث الحكم في مصر لنجل الرئيس مبارك جمال، وبعد حوالي 18 يوم منذ بداية الثورة الي يوم 11 فبراير تخلي الرئيس الاسبق مبارك عن حكم البلاد الي المجلس العسكري بهدوء شديد بعدما رأي الشعب يطالب برحيله عن حكم البلاد وترك السلطة ومحاسبة الفاسدين.

أهم النجاحات التي تحققت بفضل مظاهرات ثورة الشعب في 25 يناير 2011:

أولاً: إزاحة الحزب الوطني من الساحة السياسية:

على مدى ما يزيد عن الثلاثين عاماً ظل الحزب الوطني متصدراً للمشهد السياسي المصري، متكئاً في هذا الصدد على دعم النظام الحاكم وأدواته الأمنية، ما كان له

عظيم الأثر في إضعاف الحياة الحزبية وإفساد الحياة السياسية وتجفيف منابع المشاركة المجتمعية. كان ذلك هو المسوغ أمام القضاء المصري لإصدار حكمه التاريخي في شهر أبريل 2011 بحل الحزب الوطني الديمقراطي.

ثانياً: تكريس سيادة القانون:

يضاف الى مكاسب ثورة مصر المجيدة انتصاراً آخر أضاف عظمة كبيرة الى ثورة مصر وجعلها نقطة مضيئة في تاريخ مصر العزة والحضارة، وذلك عندما تم تقديم الرئيس السابق ونجليه الى المحاكمة بتهم تتعلق بقتل المتظاهرين والتربح والفساد، كما تم أيضًا تقديم العديد من رموز النظام السابق، الى المحاكمة بتهم الفساد، والرشوة، واستغلال النفوذ، وتسهيل الاستيلاء على المال العام، وقتل المتظاهرين السلميين.

ثالثاً: التعديلات التشريعية:

أثبتت ثورة يناير قدرة الشعب المصري ورغبته في اتخاذ خطوات جادة نحو التحول الديمقراطي، **تمثلت في ما يلي:**

1- الانفتاح على مختلف القوى السياسية، بهدف الوصول الى توافق وطني حول المرحلة القادمة، وهى الخطوة التي مهدت - لاحقا - لإجراء مؤتمرات الحوار الوطني بمشاركة ممثلي مختلف الأحزاب والقوى السياسية وشباب الثورة والمفكرين والشخصيات العامة.

2- الإستفتاء على التعديلات الدستورية ليسطر مرحلة جديدة في تاريخ مصر، من خلال تشكيل لجنة قانونية لتعديل بعض المواد الدستورية التي كانت مثار جدل، وذلك في أعقاب حل مجلسي الشعب والشورى وتعطيل الدستور، والإعلان عن استمرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة البلاد حتى تسليم السلطة فى 30 يونيو القادم.

3- الإستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 مارس 2011، وتم الإستفتاء على 9 مواد فقط هي المادة 57 و76 و77 والخاصة بشروط انتخاب رئيس الجمهورية ومدة

الرئاسة، والمادة 88 الخاصة بالإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، والمادة 93 الخاصة بالفصل في الطعون الانتخابية، والمادة 139 الخاصة بتعيين نائب لرئيس الجمهورية، والمادة 148 الخاصة بقواعد إعلان حالة الطوارئ، وإضافة فقرة للمادة 189 وإضافة مادتين 189 مكرر و189 مكرر (أ) والخاصة بمن له الحق في طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، بجانب الغاء المادة 179 الخاصة بحماية الأمن والنظام العام في مواجهة أخطار الإرهاب والمعروفة بـ"قانون الطوارئ".

وتمت الموافقة على التعديلات الدستورية بأغلبية كبيرة، وبنسبة تصويت هي الأعلى في تاريخ مصر، حيث أدلى أكثر من 18 مليون مواطن، من أصل 45 مليون مواطن يحق لهم التصويت بصوته، وسط أجواء غير مسبوقة في تاريخ الحياة السياسية، وبحرية وتحت إشراف قضائي كامل.

4- أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً في 30 مارس 2011 لتنظيم السلطات في المرحلة الانتقالية الى حين انتخاب برلمان ورئيس جديدين. وصدر الإعلان الدستوري من 63 مادة متضمناً المواد التي وافق الشعب على تعديلها في الإستفتاء مما إقتضى تعطيل العمل بأحكام الدستور الصادر في سبتمبر سنة 1971.

5- استطاعت ثورة 25 يناير، أن تعيد رسم الخريطة السياسية للأحزاب، وبدأت تتشكل ملامح خريطة حزبية جديدة من أطياف متنوعة، أولها الأحزاب التقليدية أو القديمة التي ظهرت للوجود قبل ثورة 25 يناير، ثم ظهر بعدها العديد من الأحزاب الجديدة التي سعت للتواجد في الشارع السياسي المصري، بجانب ظهور قوى وأحزاب كانت متواجدة بشكل غير رسمي. وتوالى تكوين الأحزاب السياسية بعد صدور قانون الاحزاب الجديد رقم 12 لسنة 2011، حيث اتيحت الفرصة لجماعات واتجاهات سياسية عديدة للمشاركة السياسية، وفتح الباب لإنشاء الأحزاب بمجرد الإخطار طبقاً للمادة السابعة من قانون الأحزاب الجديد، وأصبح هناك أكثر من 50 حزبا تتنافس على الساحة السياسية بعد الثورة.

رابعاً: انتخاب برلمان الثورة:

بدخول مصر مرحلة جديدة من العمل السياسي في أعقاب ثورة 25 يناير، التي أتاحت مساحة واسعة من الحرية والممارسة الديمقراطية الحقيقية للأحزاب للتعبير عن نفسها بحرية كاملة، جاءت الانتخابات البرلمانية لتعكس درجة التحول المجتمعي والتطور الديمقراطي الذي تمر به مصر الثورة. ولقد أثبت شعب مصر العظيم عبر ثلاث مراحل انتخابية، وجولات الإعادة بها، بالإضافة الى أربع مراحل تكميلية، أنه قادر على المضي قُدماً في بناء دولة ديمقراطية حقيقية تعلو فيها كلمة القانون. إن المشهد الانتخابي **تضمن منذ يومه الأول، في الثامن والعشرين من نوفمبر الماضي، وحتى التاسع عشر من يناير، العديد من الملامح منها:**

1- إقبال غير مسبوق على التصويت، بمعدلات قياسية لم تعرف مصر مثيلاً له في تاريخها السياسي الحديث.

2- تصويت المصريين في الخارج، إيماناً بوجوب مشاركتهم -الحقيقية - هذه المرة في رسم مستقبل وطنهم.

3- الطابع السلمي الذي ساهم في مواصلة سير العملية الانتخابية دون تأجيل أو الغاء.

4- الإشادات الدولية.. الرسمية والإعلامية والحقوقية بسير العملية الانتخابية ومدى الشفافية والنزاهة التي تمتعت بها.

5- سيادة القانون.. من خلال إصرار أعضاء اللجنة القضائية العليا المشرفة على العملية الانتخابية بتنفيذ كافة أحكام القضاء مهما واجهوا من صعوبات.

خامساً: تدشين مرحلة جديدة من العمل النقابي:

وعلى صعيد العمل النقابي، فقد تم إصدار مشروع قانون جديد للعمل النقابي، يطلق الحريات النقابية وينحاز لمصالح العمل، انطلاقا من أهمية العمل النقابي فى تحسين أوضاع العمال وحماية حقوقهم، حيث يسمح مشروع القانون – الذى أستند الى الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية التي وقعت عليها مصر – بالتعددية النقابية، سواء للعمال أو أصحاب الأعمال، كما يعطى للمنظمات العمالية وأصحاب الأعمال، التي سبق تشكيلها قبل صدوره، الحق فى ممارسة نشاطها الى حين توفيق أوضاعها وفقا لأحكامه خلال 6 شهور من تاريخ إصداره، وإلا زالت عنها صفة الشرعية ولا يعتد بتمثيلها.

سادساً: تجديد الخطاب الإعلامي:

ولم ترتبط نتائج ثورة 25 يناير بحدود التغيير السياسي فقط، بل تخطت تلك الحدود لتؤثر على خريطة الإعلام المصري وإعادة رسمها، سواء كان ذلك على مستوى الإعلاميين أنفسهم ومواقعهم، أو مكانة الوسائل نفسها. والأهم هو حدود الحرية الممنوحة للإعلام بعد الثورة وغياب العديد من المحاذير والضغوط التي مورست في الفترات السابقة على الإعلام.

ويشهد الإعلام الرسمي بعد الثورة وعلى رأسه الإعلام الحكومي والصحف القومية، اختلافا في المحتوى، حيث تعمل هذه الوسائل لكى تخطو نحو أداء إعلامي متحرر ومعظم للقيم المهنية في ظل محاولات لإصلاح السياسات الإعلامية والهياكل المالية بها. فخريطة الإعلام أخذت في التغيير، ليس بسبب المنافسة التي تفرض تقديم خدمة إعلامية متميزة فقط، وإنما لأن مساحة الحرية في مصر باتت أكبر بعد ثورة 25 يناير، حيث تشهد الساحة الإعلامية المصرية ظهور كيانات جديدة تعبر عن تيارات سياسية وفكرية مختلفة لم يكن لها منابر إعلامية للتعبير عنها، وكذلك ظهرت مشاريع عديدة لقنوات تعبر عن الأحزاب السياسية المختلفة، وتزايد المساحة المتاحة للمناقشات السياسية والمجتمعية الجادة بشكل مضطرد بالنسبة لقنوات عديدة أخرى ظهرت قبل ثورة يناير، وكذلك رفع القيود الأمنية والإدارية التي كانت تقف عائقا أمام إصدار الصحف في كثير من الأحيان.

مصر دخلت عصر المظاهرات منذ 2011

فعلي الارض التي أنجبت هاجر أم المؤمنين واليها جاءت العذراء مريم حاملة رضيعها المسيح عليه السلام، ومنها خرجت مارية القبطية، زوجة رسول الله صلي الله عليه وسلم، وفوقها تعايشت الاديان منذ أن أهتدي "أخناتون"، الفرعون الموحد، الي عبادة التوحيد، وفيها إمتزجت الحضارات والثقافات عبر الاف السنين، وفوق هذه الارض قامت أعظم ثورة في تاريخ البشرية، وهي ثورة 25 يناير التي أطاحت بنظام مبارك الفاسد، والتي قادها الشباب والشعب المصري بكل طوائفه المسلم والقبطي في إيد واحدة، ودماؤهم وهمّهم وسعادتهم وشقائهم وهدفهم واحد وهو مصر، وكان المسلم يحمي القبطي والقبطي يدافع عن المسلم ضد فلول النظام من الداخلية والبلطجية في ليلية الانفلات الامني يوم 28 يناير وموقعة الجمل الشهيرة، وعلي هذه الارض، تنفجر بين الحين والاخر، منذ السبعينات من القرن الماضي ما يسمي بالفتنة الطائفية، تلك العبارة التي إبتدعها المصريون، وإن لم يحبوها علي الاطلاق، باستثناء أولئك الذين جاءت الفتنة علي هواهم، فعزفوا علي أنغامها لحن العنف، بالمسلمين والاقباط.. هؤلاء الاقباط الذي أوصي بهم الإسلام ونبيه خيراً، فلماذا وقع المسلمون الذين يفترض أن ينفذوا تعاليم دينهم ووصية نبيهم، والاقباط الدين خصهم الدين بالتوصية الراعية، في مأزق الصدام فالاقتتال بالسنج والسيوف، ولماذا في هذا التوقيت المريب بالذات.. ومن وراء كل ذلك؟

ورغم الغزوات الاجنبية، إحتفظت مصر الي حد كبير بوحدة شعبها علي أرضها، فقد جاء اليها الفرس والرومان والاغريق والبربر والغجر والتتار والترك والارناؤوط والفرنسيون والانجليز واليهود والامريكان.. ولكن الجميع زالوا إما بالعودة من حيث أتوا، أو بالاندماج والذوبان في الماء المصرية، بعد أن إغتسلوا بالمياه النيلية العذبة.. وهذا لا يعني من قريب أو بعيد، إدعاء نقاوة الجنس وطهارة العرق، من الشوائب، ولكنه يعني قدرة مصر علي إستيعاب الاخرين ودمجهم وإعادة صياغتهم بقدرة فذة، وهي نفس قدرتها علي هضم الفلسفات والحضارات الاخري وإعادة صياغتها وتقديمها في شكل جديد بنكهة مصرية. فلابد من الغاء كلمة عنصري الامة "المسلمون والاقباط" وإستبدالها بكلمة مصريون.

وبقدر عمق التعايش الهاديء، الذي شهده كل من عاش علي الارض المصرية.. فكراً وسلوكاً وفلسفة وعملا، علي مر العصور، بقدر ما أطلت محاولات التفريق، خاصة بين المسلمين والاقباط في العصر الحديث، ومن قريب في أحداث كنيسة أطفيح بحلوان ومن قبلها كنيسة القديسين بالاسكندرية، ومنذ أكثر من مائة وخمسين سنة في أعقاب إجهاض الثورة العرابية 1882 من خلال "فرق تسد" التي حاول الاحتلال البريطاني، تطبيقها منذ أن جاء الي مصر، حين حاول إستقطاب الاقلية القبطية بحجة الاشتراك في ديانة واحدة هي المسيحية، في مواجهة الاغلبية المسلمة. لذا فالاصابع الاجنبية، عادة ما تستغل العوامل الداخلية، من ضعف التواجد الامني بالمناطق المختلفة وحالة عدم الاستقرار النسبي في البلد، لتلقي بالزيت علي النار، فتزيدها إشتعالا عند أول إحتكاك، فقد كان بالامس الانجليز واليوم الامريكيون والاسرائليون وربما الوهابيون سلفيون الخليج ومعهم بعض المنابر الإعلامية الفضائية والصحفية التي تسير في الركاب المشبوه وتروج المعلومات الخاطئة والافكار المنحرفة والاراء المضللة!

ولكن ما يصد كل ذلك هو قدرة المصريين أنفسهم، علي تبين مواطن الخطر في الفصل بينهم والتفرقة، علي أسس دينية أو مذهبية، ساعة يدركون ذلك، تسقط بالضرورة كل محاولات الخارج حتي لوكانت مسلحة بالاغواء والاغراء، بالمال والمخططات، وصولا حتي للسلاح والإعلام المدجج!

ولا نستبعد في مثل هذه الاحداث التي راح ضحيتها الكثير من المسلمين والاقباط ما بين قتلي وجرحي، أذناب النظام السابق الذي يقوم بالثورة المضادة لكي يفشي حالة من عدم الاستقرار والانفلات الامني وتعطيل الانتاج وزيادة الخسائر في المجتمع وتشجيع المطالب الفئوية في جميع القطاعات والاعتصامات والإضرابات وإشعال الفتنة الطائفية في بلد يواجه خطر ليبي من الغرب وخطر من الجنوب وخطر من الشمال الشرقي في حدودنا مع إسرائيل، حتي يشعر الناس بأن النظام السابق الفاسد كان أفضل مما هو الان ويترحمون عليه!! ولكن هيهات، فالنظام السابق بكل أعضاءه ورئيسه إتضح أنهم كانوا "شلة عصابة" ظلت تحكمنا وتنهبنا وتستغفلنا وتزيف وعينا بالة إعلامها المدفوع من دمنا وعرقنا وتضربنا علي قفانا لمدة 30 عاما!

الفصل السابع

الإعلام والمظاهرات

لابد من التأكيد على حقيقة أن وسائل الإعلام لاسيما الصحافة سوف تستمر فى موقف المتهم البرىء وموقف القاتل والمقتول معاً حيال أزمات المجتمع المختلفة، فمع اشتداد الأزمات - كما فى أيام الغضب والمظاهرات فى مصر - التى انطلقت منذ 25 يناير واستمرت حتى 3 فبراير من عام 2011- تشتد الحاجة الى إعادة صياغة مؤسساتنا التعليمية والصحفية والإعلامية وتوحيد الأمة جميعها على قلب رجل واحد لمواجهة هذه الأزمة الحادة التى توشك أن تهدد مجتمعنا ونقضى على مقدراتنا فى سيناريو معد سلفاً عنوانه الفوضى فبقدر ما أن صحافتنا وإعلامنا الحكومى ينجرفان - فى معظم الأحيان - فى مجرى المغالطة والعاطفة والتضليل المتعمد أو غير المتعمد بقدر ما أن المغرضين المضللين يستغلون الموقف ليعلقوا كل نقيصة على شماعة الإعلام والصحافة، فهى أسهل الضحايا - الصحافة - كما قال عنها الكاتب الراحل صلاح الدين حافظ أو طى الجدران.

وتلعب الصحافة والإعلام دوراً مهماً فى صنع الأزمات مثلما تلعب دوراً آخر فى مواجهتها، كما أن عملية نقص المعلومات وغياب حرية النقد والتعبير تعوقان الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى عن أداء الرسالة الإيجابية المطلوبة.

فقد اهتم الإعلام الحكومى - من صحف ومجلات وقنوات - بالغناء للحكومة والثناء على كل ما تقوم به بدون نقد أو تحليل وتخفى العديد من الوقائع والحقائق وتالمعلومات عن الناس وتهون من الأمور الهامة الحيوية الكبيرة مثل أيام الانتفاضة الشعبية المصرية ضد الفساد والحكم التى انطلقت ما قبل ثورة 25 يناير 2011 واستمرت أيام بعدها والغناء للوحدة الوطنية وعرض صور المسئولين والمشاهير وهم يتعانقون ويبتسمون أمام الكاميرات دون الاهتمام بتجفيف دموع أهالى ضحايا حادث كنيسة القديسين ومن قبلها حادث نجع حمادى والمنيا وغيرها من القتلى والمصابين.. فمع كل أزمة تكشف عن عمق التخلف وشراسة التزييف والتضليل الذى تمارسه حكوماتنا بسيطرتها على المعلومات والإعلام والهواء الذى نتنفسه كل يوم! فنحن نحتاج الى حرية أكثر وديمقراطية أكثر وتنفيذ ورد فعل على كل ما ينشر ويذاع ويبث عبر وسائل الإعلام المختلفة ولا نكتفى ببرامج التوك شو الفضائية

بالرغم من أهميتها إلا أنها أصبحت تلعب دوراً كبيراً فى تنويم الشعب بمكالم - جمع مكلمة - وحوارات وكلام حق ولكن يريدون به باطل! وصحف معارضة بعضها مأجور يلعب لصالح الحكومة، فإذا نظرت على تغطية قناة الجزيرة للحادث المصرى وتغطية باقى قنوات الإعلام الحكومى سوف تجد الفارق بنفسك.. والنظام نجح فى إخصاء الإعلام المصرى لصالحه تماماً!!

دراسه عن المطالب الفئويه

دراسة بعنوان:

"تغطية الصحافة المصرية للمظاهرات الفئوية منذ تنحي حسني مبارك الي تولي محمد مرسي حكم البلاد".. "دراسة تحليلية"

بالتطبيق علي صحف: الاهرام والاخبار والوفد والاهالي واليوم السابع والشروق خلال الفترة من (12-2-2011) الي (24-6-2012).

من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها – مؤلف الكتاب – حول الدراسات الاعلامية والبحثية التي تناولت المظاهرات فقد تبين أن هناك ندرة في الدراسات التي تهتم برصد قضايا المظاهرات والمطالب الفئوية في الصحافة المصرية، خاصة بعد قيام ثورة 25 يناير، ومن ثم فإن هذه الدراسة تعد من أوائل الدراسات الإعلامية التي تتناول "تغطية الصحافة المصرية للمطالب الفئوية بعد ثورة 25 يناير"، خلال الفترة الانتقالية أو ما تسمي بحكم المجلس العسكري للبلاد، منذ تنحي الرئيس السابق حسني مبارك في 12-2 -2011 حتي 24-6-2012، موعد تنصيب رئيس جديد للبلاد منتخب من قبل الشعب، أي بعد عام ونصف من حكمهم للبلاد، من قبل المجلس العسكري، وكيف تناولت الصحافة المصرية المطالب الفئوية المنشورة علي صفحاتها طوال هذه الفترة، ووسائل الابراز المستخدمة، وأهم المحافظات الواقع بها المطالب وما هي نوعية المطالب في كل محافظة، وما تكرارتها وما نسبتها، وما نوعيتها وما هي هوية أصحاب هذه المطالب ونسبتهم في كل محافظة، وما إتجاهات الصحف نحو المطالب، وهل إتخذت الصحف موقف مؤيد لهذه المطالب أم مؤقف

معارض لها، أم إكتفت فقط بالنشر بشكل محايد أو لم يكن موقف الجريدة واضح حيال "المطالب الفئوية"، وما القوالب الفنية التحريرية المستخدمة في نشر هذه القضايا ونوعية التغطية وتوقيتها، فقد زادت خلال هذه الفترة المطالب الفئوية والمظاهرات والاعتصامات بصورة كبيرة من أجل تلبية العديد منها، ومن ثم كانت أهمية هذه الدراسة في التعرف علي إتجاهات الصحافة المصرية علي إختلاف أنماط ملكيتها ودورية صدورها وتنوع أيديولوجيتها الفكرية نحو ظاهرة المطالب الفئوية التي تعد – وفقا لوصف البعض – صداع في رأس الحكومة.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة الي العوامل التالية:

1– الاهمية المعرفية

والتي تنبع من أهمية القضية ذاتها، وهي قضية المطالب الفئوية، ولإرتباطها بحياة الافراد ومصادر أرزاقهم وقوت يومهم، التي يتحدد مستقبل الاسر المصرية عليها، نتيجة إزدياد معدلات الفقر في المجتمع وضعف الناتج القومي للبلاد وتراجعه بشكل كبير خلال العقود الاخيرة، وتراجع نصيب الفرد سنويا، كما أصبحت قضايا المطالب الفئوية هي بؤرة الاهتمام في مختلف حوارات ومناقشات برامج وسائل الإعلام وتحديداً التي تهتم بالتنمية البشرية وإصلاح المجتمعات النامية والتي في طريقها للنمو.

2– الاهمية المنهجية

فهناك ندرة في الابحاث والدراسات الإعلامية التي تهتم برصد تغطية الصحافة للمطالب الفئوية"وتحديدا خلال المرحلة الراهنة التي يمر فيها المجتمع المصري بمنعطف إقتصادي خطير ينذر بكارثة متوقعة، ويحتاج الي حشد كل الجهود لمواجهة هذه المطالب وإثارها السلبية علي المجتمع من أجل التفرغ للعمل والانتاج، ومنافسة الاسواق العالمية وجذب السياح وشيوع حالة الاستقرار في المجتمع،

وتشكيل الرأي العام وتوجيهه وتعبئته في هذا التوقيت أمر ضروري من أجل الخروج من عنق الزجاجة الي ساحات الفضاء المتقدم، وسائل الإعلام تقوم بهذا الدور وخاصة الصحافة، وبالتالي كانت التعرف علي إتجاهها نحو المطالب الفئوية أمر ضروري في هذا السياق.

ويكتسب البحث أهميته أيضا فى ضوء الاهتمام وتنبيه القائمون على الصحافة المصرية بضرورة الاهتمام بتخصيص مساحات كبيرة لقضية المطالب الفئوية من منطلق مسئوليتها الاجتماعية.

أهداف الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من هدف رئيسي يتمثل في رصد وتحليل وتفسير ملامح إتجاهات الصحافة المصرية علي إختلاف أشكالها وأنماط ملكيتها ودورية صدورها، ممثلا في صحف "الاهرام والاخبار والوفد والاهالي والشروق واليوم السابع"، وهي مجموعة الصحف التي تشكل مجتمع الصحافة المصرية، إزاء نشرها قضايا "المطالب الفئوية" علي صفحاتها.

ويندرج تحت هذا الهدف الرئيسي العديد من الأهداف الفرعية منها:

- ما هي أنواع المطالب الفئوية التي إهتمت صحف الدراسة بنشرها علي صفحتها؟
- ما هي هوية أصحاب المطالب الفئوية المنشورة علي صفحات صحف الدراسة؟
- ما أهم المطالب الفئوية في محافظات مصر المختلفة؟
- ما أهم المحافظات التي ظهرت فيها مطالب فئوية كما نشرتها الصحف المصرية؟
- ما نوعية المطالب الفئوية في كل محافظة. وما إتجاهات الصحف نحوها؟

تساؤلات الدراسة

هناك عدد من التساؤلات تسعي الدراسة التحليلية الي الاجابة عنها وهي:

- ما هي القضايا الرئيسية التي ركزت عليها المطالب الفئوية المنشورة بصحف الدراسة؟

- ما هي القوالب الصحفية المستخدمة في نشر المطالب الفئوية؟

- ما نوعية وتوقيتات التغطية الصحفية لقضايا الدراسة؟

- ما هي وسائل الابراز المستخدمة في نشر قضايا الدراسة؟

- ما المصادر التي إعتمدت عليها صحف الدراسة في نشر قضايا الدراسة؟

- ما مساحة المواد الصحفية المنشورة في صحف الدراسة؟

- ما هي إجمالي المطالب المنشورة في كل صحيفة من صحف الدراسة وأهم المطالب التي ركزت عليها؟

- ما هي إتجاهات صحف الدراسة نحو المطالب الفئوية المنشورة بها؟

- ما هي هوية الفئات أصحاب المطالب الفئوية المنشورة في صحف الدراسة؟

- ما الجهات الموجهة اليها المطالب المنشورة بصحف الدراسة؟

- ما هي المحافظات التي تحدث فيها المطالب الفئوية المنشورة في صحف الدراسة؟ وما أهم المطالب الفئوية في كل محافظة علي حدة؟

نوع الدراسة

تُعد هذه الدراسة من البحوث الوصفية التي تهدف الى تصوير وتحليل وتقييم خصائص موقف معين أو ظاهرة ما، وفي دراستنا هذه هي "المطالب الفئوية"، وتسعى الى الوقوف على أسباب الظاهرة وسبل علاجها ولا تقف هذه الدراسة عند حد جمع وتوصيف قضايا المطالب الفئوية، ولكنها تتخطى ذلك لتفسير ما وراء البيانات المتوافرة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الصحافة المصرية بمختلف أنماط ملكيتها وأيديولوجيتها الفكرية وإنتمائتها السياسية سواء كانت قومية وحزبية وخاصة، ومن حيث دورية إصدارها سواء كانت يومية أو أسبوعية أو شهرية.

عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في أعداد الصحف "الاهرام والاخبار"، كنموذج للصحف القومية المملوكة للدولة، وصحف "الوفد والاهالي" كنموذج للصحف الحزبية التي تمتلكها الاحزاب، وصحف "الشروق واليوم السابع" كنموذج للصحافة الخاصة أو المستقلة، وذلك خلال الفترة من 12-2-2011 حتي 24-6-2012، بطريقة "الاسبوع الصناعي" بالنسبة للصحف اليومية، وهي كل صحف الدارسة الا صحيفة "الاهالي" التي قمنا بتحليلها بطريقة الحصر الشامل لكل أعدادها خلال الفترة الزمنية المشار اليها.

فمثلا في الصحف اليومية تم تحليل الأعداد كالاتي: العدد الاول يوم السبت بتاريخ 12- 2- 2011 والثاني يوم الاحد بتاريخ 20-2-2011 والثالث يوم الاثنين بتاريخ 28-2 وهكذا في جميع الصحف المختارة للدراسة، بينما جريدة الاهالي تم تحليل العدد الاول يوم السبت بتاريخ 12- 2 -2011 والعدد التالي يوم السبت بتاريخ 19 -2-2011.

أدوات جمع البيانات

تم الاعتماد على الأدوات الآتية في الدراسة التحليلية علي الآتي:

أولاً: أداة تحليل المضمون

وتعتمد عليه الدراسة بنوعيه الكمي والكيفي لوصف وتفسير النتائج العامة لتحليل قضايا المطالب القئوية المنشورة بصحف الدراسة.

وقد إتبع الباحث في التحليل عدة إجراءات:

1- بناء استمارة تحليل مضمون كيفي لتحليل المطالب الفئوية والتظاهرات المنشورة بصحف الدراسة ورصدها بدقة.

2- الاستشهاد بنماذج تحليلية بجانب التحليل الكمي والكيفي للدراسة.

3- تسجيل ملاحظات الباحث الكيفية وتدويل انطباعاته حول محاور التحليل.

وفي إطار هذا الأسلوب تم استخدام استمارة تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات من خلال تحليل محتوى صحف الدراسة وفقاً لإطار منهجي وإجرائي.

حيث تم تصنيف المضمون الذي سيخضع للتحليل وتحديد فئاته وذلك عن طريق المواءمة بين أهداف الدراسة وإجراء تحليل خمس أعداد من كل صحيفة من صحف الدراسة، بالإضافة الى الاستخلاصات التي خرج بها الباحث من الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

وتم تصميم استمارة تحليل المضمون وفقاً للإجراءات التالية:

1- تحديد الهيكل العام للاستمارة: وقد شمل بيانات أولية عن صحف الدراسة "أسم الصحيفة ـ تاريخ العدد ـ تاريخ إجراء التحليل ـ اسم المرمز القائم بالتحليل" وفئات التحليل والملاحظات.

2- تم إجراء إختبار مبدئي للاستمارة بعد تحديد هيكلها العام لتحديد مدى دقة وصلاحية إستخدامها، وبالفعل تم إضافة فئات فرعية داخل الفئات الرسمية وحذف أخرى.

3- تحديد أسلوب العدد والقياس: وتمثل في التكرار.

4- جمع البيانات: عن طرق تحليل أعداد عينة صحف الدراسة وترميز الاستمارة كمياً وكيفياً معاً.

مناهج الدراسة

تم الاعتماد على المناهج العلمية الآتية:

1ـ أسلوب المسح

يعتبر منهج المسح من أنسب المناهج العلمية ملاءمة للدراسات الوصفية، وتم الاعتماد عليه بهدف الوصف الموضوعي والمنتظم والكمي لمحتوى الاتصال، تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث طبقاً للتصنيفات البحثية التي حددها الباحث في دراسته. وقد استخدم الباحث المسح الشامل للأعداد الصادرة من صحف الدراسة أي تحليل كل صفحات الجريدة كلها.

2ـ المنهج المقارن

تحاول بعض الدراسات الوصفية أن تتخطى حدود التعرف على ماهية الظاهرة موضع الدراسة لتصل الى معرفة كيفية حدوث الظاهرة وأسبابها، ولكي يصل الباحث الى ذلك فإنه يعمد الى عقد مقارنات لجوانب الاتفاق والاختلاف بين عدد من الظاهراتوهنا يعقد الباحث مقارنات بين صحف الدراسة لمعرفة أوجه الاتفاق والاختلاف في توجهها ومدلولات ذلك في إطار السياسة العامة للصحيفة.

اختبارات الصدق والثبات

وتم إجراء اختبارات الصدق والثبات للتحليل من خلال الخطوات التالية:

1- مراعاة التعريف الدقيق لفئات التحليل (الرئيسية ـ الفرعية) ووحداته.

2- توفير إطار مرجعي دقيق وملائم لاستمارة تحليل المضمون ترتكز عليه في تصحيحها وهيكلها العام والتعريفات الإجرائية لفئاتها.

3- مراجعة الباحث للتصميم النهائي للاستمارة ومراعاة إتساقه مع أهداف الدراسة العامة وتساؤلاتها وأهداف دارسة تحليل المضمون بصفة خاصة.

4- إجراء اختبار مبدئي قبلي Pre - Test للاستمارة للتأكد من صلاحيتها للقياس ودقتها وبناء على هذا الاختبار تم إجراء تعديلات بالفئات الفرعية للاستمارة عن طريق الحذف والإضافة وفق أسس موضوعية.

5- عرض الباحث استمارة التحليل على مجموعة من المحكمين حيث أدخلت تعديلات طفيفة عليها.

6- إجراء اختبار الثبات للتحليل: بحث عند تكرار إجراء التحليل يتوافر قدر من الثبات بإعطاء نفس النتائج تقريباً، وقد أجرى الباحث الثبات عن طريق مستويين:

أ- بين الباحث ونفسه.. حيث قام الباحث باختيار عينة قوامها (10%) من العينة التي خضعت للدراسة التحليلية وذلك بواقع (5) أعداد من كل صحيفة من صحف الدراسة الأربعة. حيث تم تطبيق معادلة الثبات لـ "هولستي Holosty" **وهى كالآتي:**

$$\frac{2m}{N_1 + N_2}$$

حيث أن m تعني إجمالي عدد المرات التي اتفق فيها المرمزان.

و$N_1 + N_2$ تعني إجمالي عدد المرات التي قام المرمزان بترميزها، وقام الباحث بتطبيق اختبار الثبات وفقاً لهذه المعادلة.

وجاءت النتيجة بنسبة بلغت (84.7%) وهي نسبة ثبات مرتفعة في العلوم الإنسانية.

ب- بين الباحث وباحث آخر.. حيث قام الباحث الآخر بسحب عينة قوامها (10%) من إجمالي الأعداد التي خضعت للتحليل بواقع (5) أعداد من كل صحيفة من صحف الدراسة الأربعة.

وقام بتطبيق معادلة هولستي السابقة على النتائج، وجاءت النتيجة متقاربة نسبياً مع النتيجة السابقة للباحث وهي (82.6%) وهي نسبة ثبات مرتفعة في العلوم الإنسانية. ووجد أنه يوجد معامل ارتباط قوي بين الباحثين. مع مراعاة إجراء اختبار الصدق Validityبصورة دقيقة لأن الصدق يتضمن بمعنى ما مفهوم الثبات.

البعد الزمني للدراسة

يتمثل البعد الزمني لهذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من 12-2-2011 حتى 24-6-2012، وتم اختيار هذه الفترة نتيجة مجموعة من الأسباب وهي:

1- يعتبر يوم 12-2-2011 هو يوم إعلان نائب رئيس الجمهوية السابق اللواء عمر سليمان عن تنحي الرئيس حسني مبارك، وتخليه عن منصب رئيس البلاد، وإسناد المهمة للمجلس العسكري، الذي إستمر يقود حكم البلاد فيما تسمي بالفترة الانتقالية حتي تم تسليم السلطة في 24-6-2012 بعد إجراء إنتخابات رئاسية للبلاد، التي فاز فيها الدكتور محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين.

2- تعتبر هذه الفترة من أكثر الفترات التي شهدتها مصر من حيث إنعدام الأمن في الشارع المصري من مطالب فئوية ومظاهرات وإعتصامات وإضرابات وقطع للطرق والسرقات علي الطريق الدائري وقطع القطارات عن المسافرين مع غياب كلي للامن ورجال الشرطة.

3- شهد فترة حكم المجلس العسكري خلال العام والنصف العديد من التظاهرات المطالبة بتسليم السلطة للمدنيين وإنهاء حكم العسكر بعد سلسلة من الحوادث ضد الثوار في مناطق متعددة مثل شارع محمد محمود القريب من وزارة الداخلية ومبني ماسبيرو ومسرح البالون ومجلس الوزراء والبرلمان وحريق المجمع العلمي، وسحل فتيات والتحرش بهم في الميادين لارهابهن وإجبارهن علي عدم المشاركة السياسية.

تحديد مفاهيم الدراسة

المطالب الفئوية: المقصود بالمطالب الفئوية "موضوع الدراسة" **كما نراها:**

هي المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يتقدم بها مواطنون مصريون من مختلف المستويات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والمهنية والنوعية، والتي يتم رفضها، إذا لم تكن صادرة عن الفئة التي تحكم البلاد من مسئولين ووزراء ورئيس حكومة ورئيس الجمهورية، وإذا لم تكن تخالف القانون والدستور بل تعد حقا مشروعا لهم وفقا للقانون الوضعي أو القانون الانساني، وتتخذ في الغالب شكل المظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات والإضرابات والوقفات السلمية.

الاطار المعرفي للدراسة

تعددت المكاسب والنجاحات التي واكبت ثورة الخامس والعشرين من يناير المجيدة والتي قامت أساساً لتكريس مفاهيم الحرية والعدالة الاجتماعية وسيادة دولة القانون وتدعيم قيم المواطنة الحقيقية، وهو ما تحقق بدرجة كبيرة خلال العام المنقضي، الذي شهدنا خلاله أحداثاً جساماً وأموراً بالغة الأهمية، وتطورات مثيرة.

نتائج الدراسة

أجابت نتائج الدراسة التحليلية المقارنة للصحف المصرية التي تناولت ظاهرة المطالب الفئوية والاعتصامات والتظاهرات السلمية علي التساؤلات التي قام الباحث بطرحها في هذا البحث، حيث توصلت الدراسة الي العديد من النتائج وهي:

1- ما هية المطالب الفئوية المنشورة في الصحافة المصرية:

جدول رقم (1)

الصحيفه / المطالب الفئويه	الأهرام		الأخبار		الوفد		الأهالي		اليوم السابع		الشروق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التأكيد على مدنية الدولة	46	9.2	29	5.8	36	5.7	17	4.8	29	9.2	8	1.8	165	6.1
استكمال أهداف ثورة 25 يناير	68	13.6	124	28.2	153	24.6	34	9.6	54	17	93	21.5	544	20
إقالة وزراء ومسئولين	36	7.2	38	7.6	47	7.5	38	10.7	41	13	58	13.5	258	9.4
تثبيت العمالة المؤقتة وزيادة الأجور والحوافز	59	11.8	160	31.8	184	29.6	122	34.5	102	32.3	97	22.4	724	26.5
لا للمحاكمات العسكرية	11	2.2	17	3.3	2	0.3	3	0.8	6	1.8	14	3.2	53	1.9
إنهاء مخالفات مالية وإدارية	58	11.6	20	3.9	20	3.2	65	18.4	18	5.6	23	5.3	204	7.5
إعادة العمل لمصانع متوقفة	5	1	4	0.8	22	3.5	14	3.9	14	4.4	7	1.6	67	2.5
القصاص لشهداء 25 يناير واستاد بورسعيد	19	3.8	25	4.9	12	1.9	2	0.5	23	7.2	53	12.2	134	4.9
جمعية تأسيسية توافقية	4	0.8	6	1.1	22	3.5	4	1.1	-	-	23	5.3	59	2.2
محاكمة العسكر على قتل الثوار	6	1.2	3	0.5	-	-	6	1.6	1	0.31	6	1.3	22	0.80
مطالب أخرى	188	37.6	59	11.7	124	19.9	48	13.5	28	8.8	50	11.5	497	18.2
المجموع	500	100	503	100	622	100	353	100	316	100	432	100	2727	100

فقد إتضح لنا من خلال نتائج التحليل مدي إهتمام الصحافة المصرية علي إختلافها بالمطالب الفئوية وقضاياها، حيث تعددت المطالب الفئوية التي ركزت عليها صحف الدراسة الستة خلال فترة الدراسة الممتدة من 12– 2 –2011 حتي 24 – 6 – 2012، فكما جاء في الجدول رقم (1) فقد إحتلت المطالبة "بتثبيت العمالة المؤقتة وزيادة الأجور والحوافز" في المرتبة الاولي بنسبة 26.5% من إجمالي المطالب الفئوية المنشورة في صحف الدراسة، وجاء التقدم لجريدة الاهالي في نشر هذا المطلب بنسبة 34.5%، وهو ما يمكن تفسيره بتوجه جريدة الاهالي اليساري الذي يدافع عن الطبقة العاملة الفقيرة وحقوقها الشرعية والمتعطلين عن العمل، تلتها جريدة اليوم السابع 32.3% وهي من الصحف الخاصة التي تجنح الي نفس التوجه في كثير من الاحيان، ثم تأتي بعدها جريدة الاخبار 31.8% وهي من الصحف المصنفة بأنها جريدة شعبية بجانب كونها حكومية، وبالتالي فهي تهتم أكثر بقضايا الشارع ومشاكله والطبقات العاملة، ثم جاءت بعدها جريدة الوفد 29.6% وهي من الصحف الحزبية المعارضة للنظام الحاكم وإستحواذها علي هذه النسبة طبيعية تتفق مع كونها تنشر كل ما يعكس قصور الحكومة في أدائها والمطالب الفئوية تعد من عوامل قصور الحكومة في أداء واجباتها أمام الشعب، بينما جاءت بعدها جريدة الشروق 22.4% وهي من الجرائد الخاصة الوليد التي تسعي الي إثبات تواجدها في السوق الصحفية بنشرها ما يعبر عن نبض الشارع، ثم في المرتبة الاخيرة جاءت جريدة الاهرام 11.8% وهي نتيجة تتفق مع كون الاهرام صحيفة حكومية تعبر عن أحوال الحكومة وناطقة بلسانها ومن ثم فكان ضعف تركيز نشرها لمثل هذه المطالب أمراً طبيعياً يتفق مع السياسة التحريرية للجريدة والتي تتفق مع السياسة العامة للحكومة والدولة.

وفي المرتبة الثانية جاء مطلب "إستكمال أهداف ثورة 25 يناير"، بنسبة 20% من إجمالي المطالب الفئوية المنشورة في صحف الدراسة، فقد إحتلت صحيفة الاخبار المرتبة الاولي في نشرها بنسبة 28.2%، وهي نتيجة منطقية خاصة مع كون الاخبار صحيفة شعبية تنشر نبض الشعب الثائر علي حاكمه وأوضاعه المترديه التي جعلته

يقوم بثورة 25 يناير، ناهيك عن إستمرار رئيس تحريرها المهني المعارض ياسر رزق الذي كان يحذر النظام السابق في عز قوته بضرورة تغيير سياساته الغير طيبة التي قد تقود الي ثورة، تلتها جريدة الوفد 24.6%، حيث أن الوفد من أشد الصحف المصرية الحزبية معارضة للنظام الحاكم وكانت من الداعيين الي قيام الثورة في 25 يناير وإستكمال أهداف الثورة بعد تنحي مبارك، ثم جاءت بعدها جريدة الشروق 21.5% التي تميزت بنشر ما يدعو الي إستكمال الثورة وتحقيق أهدافها التي لم تتحقق من أجل كسب المزيد من الشعبية لدي القراء، بينما جاءت بعدها جريدة الاهرام 18.6% وهي نتيجة تشير الي إتجاه الاهرام الي مسايرة الاوضاع السياسية القائمة، وجاءت بعدها جريدة اليوم السابع 17% حيث تتفق هذه النتائج مع توجهات اليوم السابع الليبرالية والتي تدعو إلى إستكمال الثورة في تحقيق أهدافها، ثم جاءت بعدها الاهالي 9.6% وهذه الصحيفة تدعو الي التغيير الي الافضل لصالح الطبقات الكادحة الفقيرة التي تمثل الاغلبية العظمي من الشعب المصري.

وفي المرتبة الثالثة جاءت فئة مطالب أخري "مجمعة"، مثل توفير البنزين والسولار وعزل فلول الحزب الوطني عن الحياة السياسية وإعدام مبارك وتقنين أوضاع المزارعين وإحترام حقوق الاقباط بنسبة 18.2% من إجمالي المطالب الفئوية، فقد جاءت الاهرام في المقدمة في نشر مجموعة هذه المطالب بنسبة 37.6% وهذه النتيجة تتفق مع إمكانيات الاهرام المادية والصحفية التي تجعلها قادرة علي تغطية كافة المطالب الفئوية والتظاهرات في كافة المواقع وإرسال مندوبين لها في كل مكان لتغطية الاحداث المختلفة بها، وبعدها جاءت جريدة الوفد بنسبة 19.9% وتشير هذه النتيجة الي مدي حرص صحيفة الوفد للاحتفاظ بمكانتها كمعارضة للنظام الحاكم والنظام السياسي القائم، ومن ثم تنشر كل السلبيات التي تتواجد داخل المجتمع من منطلق سياستها التحريرية المعارضة، بينما تراجعت قليلا جريدة الاهالي 13.5% نظرا لتفوقها في مطالب أخري بعينها، كما تراجعت جريدة الاخبار 11.7% نظرا لاهتمامها بنشر مطالب أخري، وكما تراجعت كل من جريدتي الشروق 11.5% واليوم السابع 8.8% نتيجة تفوقهما في نشر وتغطية مطالب

فئوية أخري بعينها وللضعف النسبي في عدد محرريها بالمقارنة بالصحف الاخري القومية الحكومية.

وفي المرتبة الرابعة جاء المطالبة "بإقالة وزراء ومسئولين في الدولة"، بنسبة 9.4%، وتقدمت في نشرها جريدة الشروق 13.4% وهي نتيجة تشير الي إهتمام الشروق بنشر وإبراز المطالب الفئوية التي تهم الافراد بموضوعية، ثم جاءت بعدها جريدة اليوم السابع 13% التي تسير علي نفس المنوال في هذا، بينما تراجعت قليلا جريدة الاهالي بنسبة 10.7% وهو ما يتفق مع سياسة الجريدة المعارضة اليسارية التي تعارض سياسة الحكومة، ثم الاخبار 7.6% التي تهتم بنشر مثل هذه الانباء من منطلق كونها جريدة حكومية ذات الطابع الشعبي، ثم جاءت بعدها جريدة الوفد 7.5% وهي نتيجة طبيعية مع سياسة الوفد، بينما تراجعت الاهرام 7.2% وجاء هذه النتيجة نتيجة تفوق الاهرام في نشر مطالب أخري.

وفي المرتبة الخامسة جاءت المطالبة "بإنهاء مخالفات مالية وإدارية"، بنسبة 7.5% من إجمالي المطالب الفئوية، وهذه النتيجة تأتي إتساقا مع سياسة الصحافة المصرية في إتجاهها نحو قضايا الفساد الاداري عقب ثورة 25 يناير، وإحتلت الاهالي مركز متقدم فيها 18.4% وهي نتيجة منطقية تماما تتفق مع التوجه اليساري للجريدة ذات الفكر الاشتراكي والتي تحارب الفساد من أجل الفقراء وتحقيق العدالة في المجتمع، ثم جاءت بعدها في المرتبة التالية جريدة الاهرام 11.6% كجريدة حكومية تحاول أن تتسق مع الاتجاه الغالب للصحف المصرية، بينما تراجعت كل من اليوم السابع 5.6% نظرا لتفوقها في نشر مطالب فئوية أخري، وجريدة الشروق 5.3% نتيجة السبب السابق نفسه، وتراجعت في المرتبة الاخيرة كل من جريدة الاخبار 3.9% وجريدة الوفد 3.2% نتيجة تركيز كل منهما علي نشر مطالب فئوية أخري تستحوز علي الاغلبية المنشورة من الاخبار فيهما.

وجاءت في المرتبة السادسة المطالبة "بالتأكيد علي مدنية الدولة"، بنسبة 6.1%، هي نتيجة طبيعية تتسق مع ما ينادي به كافة القوي السياسية والوطنية داخل المجتمع من ضرورة إحداث التوافق المجتمعي في إدارة شئون البلاد بعد ثورة 25

يناير وعدم استحواز تيار سياسي أو حزب أو فصيل علي مقاليد الامور في البلاد، وهذا يتأتي في ظل رغبة التيار الديني في السيطرة علي الجمعية التأسيسية للدستور وحث الافراد علي قبول التعديلات الدستورية وإجراء الانتخابات التشريعية أولاً قبل الدستور، وجاءت صحيفتي الاهرام واليوم السابع في المرتبة الاولي بنسبة 9.2% لكل منهما وهو ما يشير الي إهتمامهما بالتأكيد علي أن مصر دولة للجميع وليس للاخوان أو السلفيين وحدهما وأن منطق المشاركة وليس المغالبة هو المطلوب خلال الفترات المقبلة، ثم جاءت بعدها جريدة الاخبار 5.8% وهي جريدة شعبية تنشر مثل هذه المطالب من هذا المنطلق، وجاءت بعدها جريدة الوفد 5.7% التي تتسم بالسياسة المعارضة للنظام القائم، بينما تراجعت كل من جريدتي الاهالي 4.8 والشروق 1.8% نظرا لتفوقهما في نشر مطالب فئوية أخري.

وفي المرتبة السابعة جاءت المطالبة "بالقصاص لشهداء ثورة 25 يناير وإستاد بورسعيد"، بنسبة 4.9% من إجمالي المطالب، وهي نتيجة طبيعية تتسق مع المطالب الفئوية الملحة في هذه الفترة التحليلية التي أعقبت ثورة 25 يناير وأحداث إستاد بورسعيد ومطالبه الافراد بحقوق الشهداء وتحقيق أهداف الثورة، وجاءت جريدة الشروق في المقدمة بنسبة 12.2% هي جريدة خاصة معارضة تركز علي تحقيق أهداف الثورة، ثم تراجعت بعدها بقليل صحيفة اليوم السابع 7.2% ذات التوجه الليبرالي، ثم جريدة الاخبار 4.9% المعروفة بأنها صحيفة حكومية شعبية تهتم بنشر نبض الجمهور، بينما تراجعت جريدة الاهرام 3.8% بسبب تفوقها في نشر مطالب فئوية أخري، ثم تلتها جريدة الوفد 1.9% وجريدة الاهالي 5.% نظراً لتفوقهما في نشر مطالب فئوية أخري.

وفي المرتبة الثامنة جاءت مطالب "إعادة العمل لمصانع وشركات متوقفة"، بنسبة 2.5% من أجمالي المطالب الفئوية، وتتفق هذه النتيجة مع حالة الركود التي أصابت المصانع والشركات المصرية عقب أحداث ثورة 25 يناير وأحداث الانفلات الامني التي صاحبة الاحداث وعقب الثورة نتيجة توقف الانتاج تماما وقلة التصدير الي الخارج.

وجاءت جريدة اليوم السابع في المقدمة 4.4% وهي نتيجة تتفق مع طبيعة الصحيفة الخاصة من أجل كسب المزيد من الشعبية، ثم جاءت بعدها صحيفة الاهالي 3.9% ذات التوجه اليساري المعارض لسياسة النظام السياسي الموجود علي سدة الحكم، بينما تراجع جريدة الوفد 3.5% بسبب تفوقها في نشر مطالب أخري، بينما تراجعت جريدة الشروق 1.6% نظر لإهتمام سياسة الجريدة مع نهج إعادة المصانع للعمل والانتاج وحماية الاقتصاد من الانهيار، في حين تراجعت كل من الاهرام 1% والاخبار .8% وهذه النتيجة تشير الي ضعف إهتمامهما بهذا المطلب الهام ونتيجة إهمامهما بنشر مطالب أخري.

وفي المرتبة التاسعة جاءت المطالبة "بجمعية تأسيسية توافقية"، بنسبة 2.2% من إجمالي المطالب الفئوية المنشورة، وهي نتيجة تتسق مع المطالب الشعبية والوطنية بضرورة وجود دستور يعبر عن جميع الفصائل المجتمعية حتي يحقق أهداف ومصالح جميع الفئات وليس فصيل بعينه، وجاءت في المقدمة جريدة الشروق 5.3% وتأتي هذه النتيجة للشروق من منطلق حرصها علي التوافق المجتمعي في إعداد دستور جديد للبلاد، وجاءت بعدها جريدة الوفد 3.5% التي تحرص علي الهدف السابق نفسه من منطلق كونها جريدة حزبية لها ممثلين بالجمعية التأسيسية للدستور وكمعارضة تعمل من أجل أفراد الشعب وسياستها التحريرية الناقدة للنظام القائم، بينما تراجعت كل من الاخبار والاهالي بنسبة 1.1% لكل منهما وتأتي هذه النتيجة نتيجة تفوق الجريدتين في نشر مطالب فئوية أخري، بينما تراجعت جريدة الاهرام .8% بسبب تفوقها في نشر مطالب أخري بينما لم تتمثل في اليوم السابع أي تكرارات في هذا المطلب.

وفي المرتبة العاشرة جاءت المطالبة بـــ"لا للمحاكمات عسكرية للمدنيين"، بنسبة 1.9%، وهذه النتيجة تتفق مع عدد من القضايا التي تم فيها إدانة عدد من النشطاء السياسيين والإعلاميين المصريين ورجال السياسة وتم محاكمتهم عسكرية وليس مدنيا أمام محاكمهم الطبيعية العادية، بينما تم محاكمة رموز النظام السابق في محاكم عادية وكان الاولي بهم محاكمتم عسكريا أو ثوريا، وجاءت جريدة الاخبار في المقدمة 3.3% نتيجة إهتمام السياسة التحريرية للاخبار بالطابع الشعبي

والمحاكمات الشعبية لرموز النظام السابق، والسير في غمار ما يريده الناس، تلتها جريدة الشروق 3.2% وهذه نتيجة تتفق مع السياسة التحريرية للجريدة الخاصة المعارضة المتزنة، ثم تراجعت الاهرام 2و2% نتيجة كونها جريدة تتسم بالشخصية المحافظة وأنها لسان حال الدولة التي يمثلها المجلس العسكري الحاكم، ثم تلتها بعد ذلك جريدة اليوم السابع 1.8% ثم الاهالي 8.% والوفد 3.% وهي نتيجة تتفق مع تفوق هذه الصحف في نشر مطالب فئوية أخري علي صفحتها.

وفي المرتبة الاخيرة جاءت المطالبة "بمحاكمة العسكر علي قتل الثوار"، بنسبة 80.% وتتفق هذه النتيجة مع المطالبات الوطنية التي كانت سائدة في تلك الفترة من ضرورة محاكمة اعضاء المجلس العسكري علي قتل الثوار في أحداث مجلس الوزراء ومحمد محمود وماسبيرو ومسرح البالون والمجمع العلمي وغيره من الاحداث التي لم يدان فيها أحد علي الاطلاق.

فقد جاءت جريدة الاهالي في المقدمة 1.6% وتتسق هذه النتيجة مع توجه الجريدة اليساري المعارض لسياسة الدولة والحكومة، ثم جاءت بعدها جريدة الشروق 1.3% الخاصة والتي تتسم بالمعارضة المتزنة، وجريدة الاهرام 1.2% نتيجة تفوق الاهرام في نشر مطالب فئوية أخري، بينما تراجعت كل من جريدتي الاخبار 5.% واليوم السابع 31.% بسبب تفوقهما في نشر مطالب فئوية أخري، وكون الاولي حكومية. بينما لم تسجل الوفد أي تكرارات في هذا المطلب.

2- الجهات الموجه اليها المطالب الفئوية:

جدول رقم (2)

الصحيفة / الجهات الموجه إليها المطالب	الأهرام		الأخبار		الوفد		الأهالي		اليوم السابع		الشروق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وزارات ومصالح حكومية	144	45.3	263	57.5	209	49.4	164	49.6	174	62.8	206	50.6	1160	52.3
شركات ومصانع خاصة	4	1.2	47	10.3	15	3.5	21	6.4	9	3.2	2	0.50	98	4.4
نقابات مهنية	-	-	2	0.4	2	0.4	12	3.6	-	-	1	0.2	17	0.7
نقابات عمالية	2	0.6	1	0.21	4	0.9	36	10.9	6	2.1	3	0.74	52	2.3
المجلس العسكري	122	38.3	144	31.5	188	44.4	89	27	86	31	195	48	824	37.1
أخرى	46	14.4	8	1.7	5	1.1	8	2.4	2	0.7	-	-	69	3.1
المجموع	318	100	457	100	423	100	330	100	277	100	407	100	2220	100

توصلت نتائج الدراسة - كما تشير أرقام الجدول رقم (2) - الي أن جهة "الوزارات والمصالح الحكومية"، تعتبر من أكثر الجهات التي وجهت اليها المطالب الفئوية خلال فترة الدراسة وكانت نسبتها 52.3% وبتكرارات 1160 من إجمالي الجهات الموجه اليها المطالب الفئوية المنشورة في الصحافة المصرية، حيث جاءت صحيفة اليوم السابع في المقدمة الصحف 62.8% وفي الاخبار 57.5% وفي الشروق 50.6% بينما تراجعت نسبيا في الاهالي 49.6% والوفد 49.4% والاهرام 45.3%.

وجاء "المجلس العسكري"، في المرتبة الثانية من بين الجهات الموجه اليها المطالب الفئوية بنسبة 37.1% حيث تقدمت فيها جريدة الشروق بنسبة 48% تلتها الوفد 44.4% ثم الاهرام 38.3% في حين تراجعت الاخبار 31.5% واليوم السابع 31%

والاهالي 27% وهذه النتيجة طبيعية تماما نظرا لوجود المجلس العسكري علي رأس المؤسسة الحاكمة للبلاد خلال هذه الفترة التي يتم إجراء الدراسة التحليلية فيها بعد تنحي الرئيس السابق مبارك عن الحكم وتولي المشير طنطاوي رئيس المجلس العسكري حكم البلاد ومن ثم فكان له كل الصلاحيات الرئاسية وفقاً للاعلان الدستوري الاول في 19 مارس 2011.

وفي المرتبة الثالثة جاءت "شركات ومصانع خاصة"، بنسبة 4.4% من بين الجهات، وتفوقت الاخبار في نشرها بنسبة 10.30% تلتها الاهالي 6.4% ثم الوفد 3.5% بينما بلغت اليوم السابع 3.2% وبنسبة 1.2% في الاهرام وتراجعت في الشروق بنسبة 50.%. وفي المرتبة الرابعة جاءت فئة الجهات "الاخري المتمثلة في النيابات والمحاكم والجامعات الخاصة وغيرها" بنسبة 3.1% وتقدمت فيها الاهرام بنسبة 14.4 تلتها الاهالي 2.4% ثم الاخبار 1.7% ثم الوفد 1.1% بينما تراجعت اليوم السابع 7.% في حين لم تحصل الشروق علي أي تكرارات.

وفي المرتبة الخامسة جاءت فئة "النقابات العمالية"، بنسبة 2.3% من بين الجهات، وتقدمت الاهالي في نشرها بنسبة 10.9% وهي نيجة تتفق مع توجهات الجريدة اليسارية التي تدافع عن العمال والطبقات الفقيرة والكادحة، بينما بلغت 2.1% في جريدة اليوم السابع وفي الوفد 9.% وفي الشروق 74.% وفي الاهرام 6.% في حين تراجعت في الاخبار الي 2.%.

وجاءت في المرتبة الاخيرة "النقابات المهنية"، بنسبة 70.% من إجمالي الجهات، وهذا يشير الي مستوي ضعفها الشديد وأحوالها المترديه، وتقدمت في نشرها الاهالي 3.6% تلتها كل من الاخبار والوفد بنسبة 4.% لكل منهما.ثم جاءت الشروق بنسبة 2.%، بينما لم تحصلا اليوم السابع والاهرام علي أي تكرارات في هذه الفئة.

3- هوية الفئات أصحاب المطالب الفئوية:

جدول رقم (3)

الصحيفة / هوية الفئات أصحاب المطالب	الأهرام		الأخبار		الوفد		الأهالي		اليوم السابع		الشروق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موظفون وعمال	69	24.3	194	50.9	138	40.9	153	54.8	122	47.6	118	33.9	794	48.7
أحزاب سياسية وحركات وائتلافات	134	47.2	104	27.3	117	34.7	46	16.4	51	19.9	119	34	571	35
إعلاميون وصحفيون	3	1.1	8	2.1	5	1.5	14	5	37	14.5	8	2.3	75	4.6
أطباء ومهندسون	8	2.8	23	6	11	3.2	8	2.8	5	1.9	10	2.8	65	4
مدرسون وأساتذة جامعات	6	2.1	4	1	13	3.8	7	2.5	5	1.9	13	3.7	48	2.9
أصحاب معاشات وعاطلون	8	2.8	17	4.5	6	1.7	15	5.4	8	3.1	22	6.3	76	4.8
أخرى	56	19.7	31	8.1	47	13.9	36	12.9	28	10.9	58	16.6	256	15.7
المجموع	284	100	381	100	337	100	279	100	256	100	348	100	1629	100

أظهرت نتائج الدراسة كما في الجدول رقم (3) مدي تنوع الفئات أصحاب المطالب الفئوية في المجتمع، فقد أشارت النتائج الي تقدم فئة "موظفون وعمال"، كأحد أبرز الفئات إقداماً علي عرض مطالبهم الفئوية بنسبة 48.7% من إجمالي الفئات، وهو ما يشير الي الضعف العام لأحوال الموظفين والعمال في البلاد قبل وبعد ثورة 25 يناير وهو ما يشير الي ضعف مستواهم العام المادي والمعيشي، حيث تقدمت صحيفة الاهالي في نشرها بنسبة 54.8% تلتها الاخبار 50.9% ثم اليوم السابع 47.6% ثم الوفد 40.9% في حين بلغت الشروق 33.9% ثم أخيرا الاهرام 24.3% وهو ما يشير الي قصور شديد في تغطية الاهرام لهذه الفئة، كجريدة قومية حكومية كبري يتم تمويلها من أموال الشعب.

وفي المرتبة الثانية جاءت هوية "أحزاب سياسية وحركات وإئتلافات وجماعات"، بنسبة 35%، وهوما يؤكد علي زيادة نشاط هذه الحركات والائتلافات لا سيما عقب ثورة يناير، فقد تعددت الحركات والائتلافات والحزاب السياسية بعد ثورة 25 يناير، وأصبحت لها قوة لها مؤثرة علي الساحة السياسية والمجتمعية، وزادت نشاط منظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ مؤسسات رقابية وتنويرية لأفراد الشعب عما يدور في واقعها، حيث تقدمت الاهرام فيها 47.2% والوفد34.7% والشروق 34% بينما تراجعت كل من الاخبار 27.3% واليوم السابع 19.9% والاهالي 16.4%.

وفي المرتبة الثالثة جاءت فئة "هويات أخري" من الفئات أصحاب المطالب مثل "الصيادون وأصحاب الحرف المختلفة والبسيطة والمواطنون العاديون وأنصار حازم أبو إسماعيل والألتراس الأهلاوي والزملكاوي وطلاب الجامعات والمدارس والخطباء والدعاة بالمساجد ومشجعي النادي المصري والمعاقين وأهالي الدويقة والبائعون"، بنسبة 15.7% وهو ما يشير الي تنوع الفئات المجتمعية في تقديمها للمطالب التي تريد تحقيقها في ظل حالة الفساد المجتمعي التي كان النظام السابق يعيش فيها وأدت الي حرمان فئات عديدة من حقوق كثيرة كانت هي أولي بها، حيث تقدمت فيها صحف الاهرام 19.7% نتيجة تعدد صفحاتها وأمكانيتها المادية والبشرية، وجريدة الشروق 16.6% والوفد 13.9% بينما تراجعت الاهالي 12.9% واليوم السابع 10.9% والاخبار 8.1% نتيجة تفوقهم في نشر مطالب فئوية أخري.

وفي المرتبة الرابعة جاءت هوية "أصحاب المعاشات والعاطلون"، بنسبة بلغت 4.8%، وهي نتيجة تتسق مع ضعف الاحوال العامة للمجتمع وإزدياد حالة الفقر والبطالة بين الشباب، كما تشير الي معاناة أصحاب المعاشات من كبار السن في المجتمع من سوء المعاملة تارة ومن قلة المعاش الشهري تارة أخري، حيث تفوقت فيها جريدة الشروق 6.3% وجريدة الاهالي 5.4% والاخبار 4.5% واليوم السابع 3.1% وهذه الصحف تتسم في الغالب بالطابع الشعبي القريب أكثر من الناس بشكل أكثر واقعية في حين تراجعت جريدتي الاهرام الي 2.8% والوفد 1.7% نتيجة تفوقهما في نشر مطالب أخري.

وجاءت في المرتبة الخامسة هوية "إعلاميون وصحفيون"، بنسبة 4.6%، وهي نتيجة تشير الي مدي الإهتمام من قبل الإعلاميين في المطالبة بحقوقهم سواء في المزيد من الحرية وإتاحة وإصدار قانون لاتاحة المعلومات والاوضاع المعيشية وكرامة الصحفي والمهنية في العمل ولجان القيد في نقابة الصحفيين، وتؤكد النتيجة علي أن الإعلاميون من أكثر الفئات النشطة والمتحركة في المطالبة بحقوقهم المشروعة، حيث تقدمت اليوم السابع في نشرها بنسبة 14.5% تلتها الاهالي 5% ثم الشروق 2.3% وهذه النتيجة تتسق مع كون هذه الصحف الخاصة والحزبية تهتم بنشر كل ما يتعلق بشكل مباشر بالعاملين بالمهنة في صحفهم حيث أن الصحف الحزبية والخاصة لا يزال يعاني صحفيوها من مشكلات عديدة تتعلق بالعلاقة بين الصحفيين ورئيس التحرير، بينما تراجعت في الاخبار 2.1% والوفد 1.5% والاهرام 1.1% نتيجة إهتمام هذه الصحف بنشر فئات أخري.

وفي المرتبة السادسة جاءت فئة "أطباء ومهندسون"، بنسبة 4%، وهو ما يشير الي سوء الاوضاع داخل النقابات المهنية مثل الاطباء والمهندسين، والصحفيين وأن نقابة المهندسين كانت من النقابات المفروض عليها الحراسة وكانت أنشطتها مجمدة معظم عهد الرئيس السابق مبارك الامر الذي أساء من أحوالها أكثر وأكثر، وتقدمت في نشرها جريدة الاخبار بنسبة 6% تلتها الوفد 3.2% بينما تراجع كل من الاهرام والاهالي والشروق الي 2.8% لكل منهم واليوم السابع 1.9% نتيجة تفوقهم في نشر فئات أخري.

وجاءت في المرتبة الاخيرة فئة "مدرسون وأساتذة جامعات"، بنسبة 2.9% من إجمالي أصحاب المطالب، وهو ما يشير أيضا الي مدي مستوي الضعف العام الذي يعاني منه المدرسين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات سواء من حيث الاوضاع المهنية أو الاوضاع التعليمية من نقص معدات ووسائل تدريسية أو شيوع الفساد التعليمي في الجامعات والمعاهد الخاصة المنتشرة في البلاد كإنتشار النار في الهشيم، وتفوقت جريدة الوفد 3.8% تلتها الشروق 3.7% ثم الاهالي 2.5%، بينما تراجعت الاهرام 2.1% واليوم السابع 1.9% والاخبار 1% وهي نتيجة تتسق تماما مع الدور الاساسي والمسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية تجاه الافراد.

4- مكان وقوع المطالب الفئوية:

جدول رقم (4)

الصحيفة / مكان وقوع المطالب الفئوية	الأهرام		الأخبار		الوفد		الأهالي		اليوم السابع		الشروق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القاهرة	198	52	232	50	218	49.3	142	59	147	45	249	57.5	1186	53.2
الإسكندرية	42	11	51	11	35	7.9	15	6.2	9	2.7	42	9.7	194	8.7
الجيزة	25	6.6	8	1.7	23	5.2	13	5.4	17	5.2	20	4.6	106	4.8
القليوبية	7	1.8	13	2.8	11	2.5	5	2.1	3	0.9	16	3.6	55	2.4
السويس	14	3.6	27	5.8	31	7	11	4.6	12	3.7	14	3.2	109	4.9
الشرقية	9	2.3	13	2.8	10	2.3	4	1.6	10	3.1	2	0.4	48	2.1
أسيوط	11	2.8	6	1.3	5	1.1	1	0.4	5	1.5	11	2.5	39	1.7
المنيا	9	2.3	7	1.5	15	3.4	2	0.8	6	1.8	5	1.1	44	1.9
سوهاج	9	2.3	9	1.9	1	0.2	2	0.8	6	1.8	5	1.1	32	1.4
أخرى	56	14.7	94	20.4	93	21	44	18.4	57	17.5	69	15.9	413	18.5
المجموع	380	100	460	100	442	100	239	100	326	100	433	100	2226	100

كشفت نتائج الدراسة - كما تشير الارقام بالجدول رقم (4) عن تركز أغلبية المطالب الفئوية في محافظة القاهرة بشكل كبير عن باقي المحافظات، فقد بلغت 53.2% من إجمالي محافظات مصر التي وقعت بها تظاهرات وإعتصامات فئوية، وقد يرجع ذلك لكون القاهرة هي العاصمة الكبري للبلاد ومن أكثر دول العالم إزدحاما بالسكان، ناهيك عن تركز الخدمات المختلفة بها والوزارات والجامعات ومراكز الحكم بها وكافة عناصر الجذب السياحي والثقافي والترفيهي بالمقارنة بالمحافظات الاخري.

وقد تقدمت صحيفة الاهالي في نشرها وتغطيتها بنسبة 59% تلتها الشروق 57.5% ثم الاهرام 52% بينما تراجعت جريدة الاخبار 50% والوفد 49.3% واليوم السابع 45%.

وفي المرتبة الثانية جاءت فئة "محافظات أخري"، أي غير الموجودة في إستمارة التحليل مثل الدقهلية وأسوان والمنوفية وشرم الشيخ بنسبة 18.5% من إجمالي المحافظات، وهو ما يشير الي الاهتمام النسبي لصحف الدراسة بتغطية أخبار المحافظات والمطالب الفئوية بها، وجاءت صحيفة الوفد في المقدمة 21% تلتها الاخبار 20.4% ثم الاهالي 18.4% بينما تراجع كل من اليوم السابع 17.5% والشروق 15.9% والاهرام 14.7%.

وفي المرتبة الثالثة جاءت محافظة الاسكندرية بنسبة 8.7%، وتتسق هذه النتيجة مع كون الاسكندرية هي المحافظة الثانية الاكثر أهمية وجاذبية للسكان بعد القاهرة ويطلق عليها عروس البحر المتوسط، وتفوقت جريدتي الاهرام والاخبار 11% لكل منهما، وهي نتيجة طبيعية تتفق مع إمكانيات كل من الاخبار والاهرام كصحف قومية حكومية تمتلك أمكانيات مادية وبشرية تساعدها علي تعيين مندوب للجريدة ثابت بالمحافظة لتغطية أخبارها، تلتهما الشروق 9.7% وتراجعت كل من الوفد 7.9% والاهالي 6.2% واليوم السابع 2.7% وهذه نتيجة تأتي في ظل ضعف إمكانيات الاهالي المادية والوفد أيضاً ومن ثم تكتفى بنشر خبر من وكالات الانباء بينما الشروق واليوم السابع ليس لديهم مكاتب ثابتة نتيجة حداثة إصدارهما.

وفي المرتبة الرابعة جاءت محافظة السويس بنسبة 4.9%، حيث تفوقت الوفد في نشر أخبار المطالب الفئوية بها بنسبة 7% ثم الاخبار 5.8% والاهالي 4.6% بينما تراجعت في كل من اليوم السابع 3.7% والاهرام 3.6% والشروق 3.2%.

وفي المرتبة الخامسة جاءت محافظة الجيزة بنسبة 4.8%، وهي من محافظات القاهرة الكبري التي تعد جزء من العاصمة الكبري ومن ثم فلها كل الجاذبية من قبل الصحف في تغطية أخبار المطالب الفئوية بها، وتفوقت فيها الاهرام 6.6%

والاهالي 5.4%، بينما تراجع كل من الوفد واليوم السابع 5.2% لكل منهما، والشروق 4.6% والاخبار 1.7% نتيجة تفوقهما في نشر مطالب محافظات أخري.

وفي المرتبة السادسة جاءت محافظة القليوبية بنسبة 2.4% وهذه النتيجة تتفق مع كون القليوبية من محافظات العاصمة التي يركز التغطية الصحفية عليها بشكل أكبر، وتقدمت صحيفة الشروق فيها 3.6% تلتها الاخبار 2.8% ثم الوفد 2.5% والاهالي 2.1% والاهرام 1.8% وتراجع اليوم السابع الي 9.%.

وفي المرتبة السابعة جاءت محافظة الشرقية بنسبة 2.1% تلتها في المرتبة الثامنة محافظة المنيا بنسبة 1.9% ثم محافظة أسيوط 1.7% في المرتبة التاسعة وبعدها جاءت محافظة سوهاج في المرتبة العاشرة 1.4%، وهوما يشير الي ضعف إهتمام الصحف بتغطية المطالب الفئوية لمحافظات صعيد مصر وفي الوجه البحري وضعف إمكانيات الصحف في تعيين مندوبين لها بالمحافظات، فقد جاءت محافظة سوهاج في مقدمة الصحف الاقل إهتماما من قبل الصحف المصرية في تغطية المطالب الفئوية فيها وهي من المحافظات الاكثر فقرا علي مستوي الصعيد برمته، وهذا يلقي باللوم علي الصحافة ويجعلها مقصرة بشدة في تغطية هذه المحافظة.

5- إتجاهات الصحافة المصرية نحو المطالب الفئوية:

جدول رقم (5)

الصحيفة / الاتجاهات الصحفية	الأهرام		الأخبار		الوفد		الأهالي		اليوم السابع		الشروق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مؤيدة	3	1.1	270	57.6	74	20.3	170	65.1	70	36.8	17	4.4	604	30.9
محايدة	275	97.5	185	39.5	291	79.7	91	34.9	120	63.1	371	95.6	1333	68.2
معارضة	4	1.4	13	2.7	–	–	–	–	–	–	–	–	17	0.8
المجموع	282	100	468	100	365	100	261	100	190	100	388	100	1954	100

كشفت نتائج الدراسة – كما في الجدول رقم (5) عن غلبة الاتجاه المحايد للصحافة المصرية تجاه المطالب الفئوية المنشورة فيها خلال فترة الدراسة، فقد جاءت نسبتها 68.2% من إجمالي الاتجاهات الصحفية، وهو ما يشير الي توحد الصحافة المصرية تجاه هدف واحد مع ثورة 25 يناير وهو الدعوة الي تلبية مطالب الشعب الفئوية وهذا ما يتسق مع الدور الذي ينبغي أن تقوم به الصحف حيال قُرائِها ورسالتها الاجتماعية التي ينبغي أن تقوم بها في المجتمع من واقع مسئوليتها الاجتماعية تجاه الافراد.

فقد جاءت الاهرام في مقدمة الصحف التي إتسمت بالحيادية في نشر المطالب الفئوية علي صفحاتها 97.5%، وهوما يشير الي عدم تدخل الاهرام في معظم المطالب الفئوية المنشورة بالرأي أو التلون بلون معين، قد يكون هذا نتيجة تغيير رئيس تحريرها "أسامة سرايا" الذي كان معروفا بإنتمائه للحزب الوطني المنحل وإن كانت الاهرام قد جنحت قليلا نحو المعارضة للمطالب الفئوية والتأييد لها تارة أخري، بالرغم من أن المطالب الفئوية تشير من ناحية أخري الي فشل الحكومة وعدم قدرتها علي تلبية مطالب وأمنيات شعبها، والاهرام معروفة بأنها لسان حال الحكومة والناطقة بأسمها، ولكنها يبدو أن شابها التغيير بعد ثورة 25 يناير بعد أن تم الاطاحة برئيس تحريرها الذي تم تعيينه لانتمائه للجنة السياسات بالحزب الوطني المنحل، كما تفوقت جريدة الشروق بنسبة 95.6% وهذه النتيجة تتفق مع كون الشروق من الصحف الخاصة المعارضة المتزنة ذات الطابع المحافظ، فقد كان يتولي رئاسة مجلس تحريرها الكاتب الصحفي الراحل سلامة أحمد سلامة وهو من الصحفيين الكبار بالاهرام، ثم جاءت بعدها جريدة الوفد بنسبة 79.7%، كما تراجعت كل من اليوم السابع 63.1% والاهالي 34.9% والاخبار 39.5%.

وفي المرتبة الثانية جاء الاتجاه "المؤيد" للمطالب الفئوية بنسبة 30.9% وهو ما يشير الي الاتجاه الثوري لبعض الصحف المصرية في تغطيتها للمطالب الفئوية. وهي نتيجة طبيعية ومنطقية تتفق مع طبيعة المرحلة الثورية التي عاشتها الصحف والإعلام خلال الفترات الاخيرة عقب ثورة 25 يناير، حيث كانت جريدة الاهالي من أكثر الصحف تأييد للمطالب الفئوية والداعية لها وكانت نسبتها 65.1% حيث

تتسق هذه النتيجة مع التوجه اليساري لجريدة الاهالي التي تدافع عن حقوق الفقراء والطبقات الكاحة، تلتها جريدة الاخبار 57.6% ثم اليوم السابع 36.8% ثم الوفد 20.3% وهي من الصحف التي تتسم بالشخصية الشعبية القريبة من المواطن المصري وأوضاعه المعيشية، بينما تراجعت الشروق 4.4% والاهرام 1.1% وهذه النتيجة تتسق مع توجهات الاهرام وسياستها التحريرية التي كانت تدافع عن النظام السابق وأعوانه الامر الذي جعلها تعارض كما سنري تباعاً – المطالب الفئوية، بينما تراجعت في الشروق نتيجة تفوقها في نشر المحايد للمطالب الفئوية.

وفي المرتبة الاخيرة جاء الاتجاة "المعارض"، للمطالب الفئوية بنسبة 8.% وهذه النسبة تشير الي رغبة بعض الصحف في إيقاف سيل المطالب الفئوية لانها – من وجهة نظرها – قد تعطل الانتاج ومسيرة الاصلاح السياسي خلال هذه الفترة، وهوما يشير الي إختلاف وتنوع الصحافة المصرية في إتجاهاتها نحو المطالب الفئوية المنشورة في صحف الدراسة وتركزت هذه الاتجاهات السلبية في الصحف القومية فقط وهي الاخبار والاهرام، فقد تفوقت جريدة "أخبار اليوم"، فقد كانت تجنح كثيرا الي التقليل من شأن التظاهرات والمطالب الفئوية والمطالبة بتنحي مبارك والمطالبة بأهداف الثورة عيش – حرية – عدالة إجتماعية، فمثلا الاخبار التي كان يرأس تحريرها "ممتاز القط" في العدد بتاريخ 12-2-2011 عقب تنحي الرئيس مبارك كتب في مقاله يقول: "لقد أعلن الرئيس أمس تنحيه عن الرئاسة وتكليف المجلس الاعلي للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، وجاء قرار الرئيس إستجابة لرغبات المواطنين وبعد أن أحال التعديلات الدستورية لمجلس الشعب تأكيد لاستمراره في تحمل المسئولية حتي اللحظة الاخيرة وعدم الانزلاق بالبلاد لحالة من الفوضي، إنها روح المقاتل الذي أراد أن يترجل عن صهوة جواده وهو يرفع رأسه عالياً".

وقالت الصحفية بالاخبار "فاطمة بركة" في العدد نفسه: "فلي مطلب يجب أن يتحقق فوراً، وهو أن نتعلم كيف نحترم الكبير وكيف نرد الجميل وكيف نطالب بما نريد دون إهانة الكبير".

ونشرت الاهرام في عددها بتاريخ 12- 2- 2011: "مظاهرات محدودة في قنا".

ونشرت الاخبار تقول:

"لا وقفات إحتجاجية في العاشر وأكتوبر"، وهو ما يشير الي رغبة هذه الصحف القومية في التقليل من أهمية وتأثير التظاهرات علي المجتمع، حتي تفشل الثورة في 25 يناير.

وبلغت نسبة معارضة الاخبار للمطالب الفئوية 2.7% مقابل 1.4% لجريدة الاهرام بينما باقي الصحف لم تتضمن أي تكرارات معارضة للمطالب الفئوية وهوما يشير الي تطابق الصحف القومية في سياستها مع السياسة العامة للدولة والحكومة.

6- القوالب التحريرية الصحفية:

جدول رقم (6)

الصحيفة / القوالب الصحفية	الأهرام		الأخبار		الوفد		الأهالي		اليوم السابع		الشروق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
خبر	232	82.5	415	88.6	305	76	169	67.6	138	53.3	292	74.5	1551	75.6
تقرير	33	11.7	42	8.9	68	16.9	32	12.8	72	27.7	92	23.5	339	16.5
حديث	2	0.7	1	0.2	5	1.2	3	1.2	5	1.9	1	0.25	17	0.82
تحقيق	10	3.5	5	1.1	20	4.9	32	12.8	14	5.4	3	0.76	84	4.1
مقال	3	1.1	4	0.85	–	–	5	2	26	10.2	3	0.76	41	1.9
بريد	1	0.3	1	0.2	3	0.74	6	2.4	1	0.3	1	0.25	13	0.63
كاريكاتير	–	–	–	–	–	–	3	1.2	3	1.1	–	–	6	0.29
المجموع	281	100	468	100	401	100	250	100	259	100	392	100	2051	100

أشارت نتائج الدراسة كما في الجدول رقم (6) مدي تفوق قالب "الخبر الصحفي". علي جميع فنون التحرير الاخري، حيث بلغت نسبته 75.6%، وهو ما يشير الي إهتمام الصحافة المصرية بالتركيز علي الخبر المختصر دون تقديم خلفيات أو تقييمات أو وجهة

نظر شخصية كاتبها، حيث أن الخبر من أكثر فنون التحرير الصحفي قراءة وجاذبية وتشويق، حيث جاء التفوق في جريدة الاخبار 88.6% تلتها الاهرام 82.5% وهو ما يتسق مع دورية صدورهما اليومي وإهتمامهما بالناحية الخبرية أكثر من التحليلية نتيجة منافسة المواقع الاليكترونية التي تنشر الحدث وقتي وفي لحظات بعكس الجريدة التي تنتظر لليوم التالي حتي تعرض أخبارها التي قد تكون المواقع الاليكترونية قد سبقتها في النشر وتحقيق السبق الصحفي، ثم جاءت بعدها الوفد 76% وهي جريدة يومية تهتم أكثر بالخبر، وتراجعت الشروق قليلا الي 74.5% نتيجة إهتمام الشروق بالجانب التحليلي أكثر من الخبري، ونفس الامر في جريدة الاهالي 67.6% واليوم السابع 53.3% اللذان يهتمان بالجانب التحليلي عن الخبر.

وفي المرتبة الثانية جاء "التقرير الصحفي". بنسبة 16.5%، حيث أن التقرير يعد شكل صحفي يقع في مرحلة وسطى بين الخبر القصير والتحقيق الصحفي، ويقوم على عرض الوقائع مع خلفياتها وتفصيلاتها وهو قالب مناسب للتغطية التفسيرية، وهو ما يشير الي إهتمام الصحافة المصرية بالاهتمام النسبي بعرض لفيات الموضوع لجذب القراء للموضوع أكثر.

وجاء التقدم في اليوم السابع 27.7% ثم الشروق 23.5% ثم الوفد 16.9% وهي من الصحف التي تهتم بنشر التقارير الصحفية بشكل أكبر من الصحف الاخري، بينما تراجعت في الاهالي 12.8% والاهرام 11.7% والاخبار 8.9% منيجة تفوقهما في التحقيق والاخبار.

وفي المرتبة الثالثة جاء "التحقيق الصحفي". بنسبة 4.1% من إجمالي القوالب الفنية الصحفية، حيث يعد التحقيق الصحفي فن يقوم على التفسير الاجتماعي للأحداث والأشخاص الذين اشتركوا في هذه الأحداث، ودراسة واقعة بمصدر أو مصادر ما ويقدم في شكل مكتوب غالباً وقد يصاحبه صور أو رسوم. وهذه النتيجة تشير الي إهتمام الصحف المصرية بالتفسير الاجتماعي للاحداث والاشخاص، وتفوقت صحيفة الاهالي في نشر التحقيقات الصحفية حول المطالب الفئوية بنسبة 12.8%، وهي نتيجة طبيعية بسبب قلة إهتماها بالخبر الصحفي، تلتها اليوم

السابع 5.4% نتيجة إهتمامها أيضا بالجانب التقريري والتحقيق الصحفي وضعف إهتمامها بالخبر، ثم جاءت بعدها جريدة الوفد 4.9%، بينما تراجع جريدة الاهرام 3.5% والاخبار 1.1% والشروق 76.% كنتيجة منطقية لتفوقهما في نشر الخبر الصحفي في نشر المطالب الفئوية المنشورة في صفحات الدراسة.

وفي المرتبة الرابعة جاء "المقال الصحفي". بنسبة 1.9%، حيث يعد المقال الصحفي فن يعتمد على المناقشة المتخصصة لقضية أو حادثة ما وتحفل صفحات الرأي بأمثال هذه المقالات، وإذا كان كاتب المقال ناقدا، فإنه عندما يتناول ظاهرة تدخل في اختصاصاته يتناولها بأسلوب تحليلي. وهوما يشير الي إهتمام صحف الدراسة بالكتابة التحليلية حيال قضايا الدراسة، وتقدمت المقالات في جريدة اليوم السابع 10.3% وهو ما يشير الي إعتماد اليوم السابع علي كتاب من الداخل والخارج لتحليل ظاهرة المطالب الفئوية تاهيك عن مقال رئيس تحريرها خالد صلاح، كما تقدمت في جريدة الاهالي 2% وفي الاهرام 1.1% نتيجة كثرة عدد الصفحات والامكانيات بالاهرام المادية والبشرية في الاهرام، في حين تعدد الامكانيات المهنية في الاهالي ما تجعل لديها كتاب كثيرون، بينما تراجع في كل من جريدة الاخبار 85.% وجريدة الشروق 76.% نتيجة تفوقهما في نشر فنون تحريرية أخري، بينما لم تتضمن الوفد اي تكرارات في المقال.

وفي المرتبة الخامسة جاء "الحديث الصحفي" بنسبة 82.%، حيث يعد الحديث فن يقوم على حوار بين الصحفي وشخصية من الشخصيات بهدف الحصول على أخبار ومعلومات جديدة وشرح وجهة نظر معينة أو تصوير جوانب غريبة أو طريفة أو مسلية في حياة هذه الشخصية.وهو ما يشير الي إهتمام الصحافة المصرية بإجراءحوارات صحفية مع مسئولين حيال المطالب الفئوية وكيفية إستجابة المسئولين لها.

وجاء التفوق في اليوم السابع 1.9% وفي الاهالي والوفد 1.2% لكل منهما، وهي نتيجة تتفق مع التوجه الشعبي لهذه الصحف ثم الاهرام 7.% ثم الاخبار.2% ثم الشروق.25%. وهي من الصحف المحافظة المصنفة أنها موجهه للصفوة.

وفي المرتبة السادسة والسابعة جاءت كل من البريد 63.% والكاريكاتير 29.%، حيث أن البريد يعد من فنون التحرير الصحفي التي تعتمد علي تلقي رسائل القراء والجمهور التي بها شكاوي ومشكلات وطلبات وأمنيات من المسئولين بالدولة، أو قصة إنسانية أو مطلب خاص من المطالب الشعبية، بينما الكاريكاتير من الفنون الصحفية الهامة التي تستخدم للتعبير الصحفي حينما يكون هناك عدم القدرة علي النشر الصريح للمعلومات بعيدا عن الرقابة الإعلامي والسياسي.

7- المصادر الصحفية:

جدول رقم (7)

الصحيفة / المطالب الفئوية	الأهرام		الأخبار		الوفد		الأهالي		اليوم السابع		الشروق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
محرر	259	91.8	307	68	308	74	200	71.6	191	75.5	293	73.1	1558	74.9
مراسل	18	6.3	135	29.9	91	22	23	8.2	17	6.7	103	25.7	387	18.6
كاتب	4	1.4	3	0.6	–	–	7	2.5	39	15.4	3	0.74	56	2.6
رئيس تحرير	–	–	1	0.2	–	–	–	–	6	2.3	–	–	7	0.33
الجمهور	–	–	–	–	6	1.5	12	4.3	–	–	1	0.24	19	0.91
بدون مصدر	1	0.35	5	1.11	8	1.9	37	13.3	–	–	1	0.24	52	2.5
المجموع	282	100	451	100	413	100	279	100	253	100	401	100	2079	100

توصلت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالمصادر الصحفية – كما يشير الجدول رقم (7) الي التفوق الملحوظ لمصدر "المحرر". في جلب الاخبار عن المطالب الفئوية ونشرها بنسبة 74.9% وهو ما يعطي لهذه الاخبار المصداقية الي حد كبير، وجاء التفوق في الاستعانة بالمحررين كمصادر للاخبار في جريدة الاهرام 91.8% تلتها اليوم السابع 75.5% ثم الوفد 74% وتراجعت قليلا في الشروق 73.1% وفي الاهالي 71.6% والاخبار 68%.

وفي المرتبة الثانية جاء مصدر "المراسل أو مندوب الجريدة في المحافظات"، بنسبة 18.6%، وهوما يشير الي الاهتمام النسبي للصحف المصرية بإرسال مندوبين لها في المحافظات، حيث تفوقت صحيفة الاخبار في إرسال صحفيين لمواقع الاحداث في المحافظات بنسبة 29.9% تلتها الشروق 25.7% ثم الوفد 22 % ثم الاهالي 8.2% والاهرام 6.3% وتراجعت في اليوم السابع 6.7%.

وجاء مصدر "الكاتب" في المرتبة الثالثة بنسبة 2.6% زهز ما يشير الي إعتماد صحف الدراسة علي كتاب من الداخل المؤسسة وخارجها للتعقيب علي الاخبار والاحداث الفئوية من أجل جذب القراء للجريدة والمزيد من التحليل للظاهرة وأبعادها المختلفة.

وإحتلت اليوم السابع في الاستعانة "بالكتاب" في تحليل الاحداث الفئوية بنسبة 15.4% ثم الاهالي 2.5% والاهرام 1.4%، بينما تراجعت في الشروق 74.% والاخبار 6.% بينما لم تتضمن الوفد أي تكرارات في هذه الفئة.

وجاءت فئة "بدون مصدر"، في المرتبة الرابعة بنسبة 2.5% وهي الاخبار والموضوعات المنشورة مجهولة المصدر وهي تعد من السلبيات التي تواجه العمل الصحفي خاصة والإعلامي عامة، وقد يحدث إختلاق أخبار ومعلومات غير صحيحة ونشرها مجهولة المصدر علي أنها حقيقية، مما يعيب الصحف التي تتسم به، وهو ما يرفضه المجتمع الصحفي ويستهجنه، وهو ما يعد من أهم الملاحظات عل أخلاقيات العمل الصحفي المهني.

وجاء تفوق هذه الفئة في جريدة الاهالي 13.3% ثم الوفد 1.9% ثم الاخبار 1.1% بينما تراجعت في الاهرام 35.% ثم الشروق 24.% ولم تتضمن اليوم السابع أي تكرارات في هذه الفئة. وجاء مصدر "الجمهور" و"رئيس التحرير"، في المرتبتين الاخيرتين بنسبة 91.% 33.% علي التوالي. وجاءت اليوم السابع في المقدمة فيما يتعلق برئيس تحريرها خالد صلاح، الذي كتب ويكتب بإستمرار في قضايا المطالب الفئوية، وجاءت نسبة اليوم السابع 2.3% في حين تراجعت بالاخبار الي 2.% بينما لم تتضمن أي من الصحف الاخري أي تكرارات.

وكانت الاهالي أكثر الصحف إحتكاكا بالجمهور حيث بلغت نسبتها 4.2% والوفد1.5% والشروق 24.% في حين لم تتضمن باقي الصحف أي تكرارات.

8- التغطية الصحفية:

جدول رقم (8)

الصحيفة / المساحة	الأهرام		الأخبار		الوفد		الأهالي		اليوم السابع		الشروق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تسجيلية	167	74.7	171	30.4	287	58	99	34.7	193	54.5	332	62.2	1249	48
تمهيدية	28	8	4	0.7	27	5.5	57	20	21	5.9	31	5.8	168	6.51
مجردة	43	12.3	271	48.3	68	13.7	16	5.6	32	9.3	117	21.8	547	21
مفسرة	27	7.7	5	0.88	50	10.1	34	11.9	35	9.8	17	3.1	168	6.5
متابعة	84	24	97	17.2	52	10.5	60	21	35	9.8	31	5.8	359	13
متحيزة	1	0.28	15	2.6	10	2	19	6.6	38	10.7	7	1.3	90	3.4
المجموع	350	100	563	100	494	100	285	100	354	100	535	100	2581	100

وفيما يتعلق بنتائج الدراسة، فقد أشارت نتائج الجدول رقم (8) الي النتائج التالية:

جاء تفوق التغطية التسجيلية لقضايا الدراسة بنسبة 48% وهو ما يشير الي إهتمام صحف الدراسة بنشر الاحداث بإستمرار، وجاءت التقدم في صحيفة الاهرام 74.7% تلتها الوفد 58% ثم اليوم السابع 54.5% والاهالي 34.7% ثم الاخبار 30.4% وأخيرا الشروق 6.%، وهي التغطية التي تهتم بالحصول على التفاصيل والمعلومات الخاصة بحدث معين تم بالفعل ويتسم بالآنية والحالية، وهو ما يشير الي إهتمام صحف الدراسة بالحصول علي الاخبار الانية والجديدة.

وفي المرتبة الثانية جاءت التغطية "المجردة"، لقضايا الدراسة وهو ما يشير الي عدم تدخل صحف الدراسة بالرأي أو التلوين في عرضها لموضوعات الدراسة وفيها يقدم الصحفي الحقائق فقط للحادثة وتكون خالية من العنصر الذاتي الشخصي، ولا يقدم فيها خلفيات أو تدخل بالرأي أو مزج الوقائع بوجهات النظر، وهو ما يشير الي الحيادية الكبيرة لصحف الدراسة في تعطية قضايا الدراسة وكانت نسبتها 21% وجاءت التفوق في الاخبار 48.3% تلتها الشروق 21.8% ثم الوفد 9.03%

وأخيرا الاهالي 5.6%. وفي المرتبة الثالثة جاءت تغطية "المتابعة"، بنسبة 13% وهو ما يشير الي إهتمام صحف الدراسة بمتابعة تغطية أحداث سابقة لمعرفة الجديد فيها، وجاء التفوق في صحيفة الاهرام 24% تلتها الاهالي 20% ثم الاخبار 17.2% ثم الوفد 10.5% ثم اليوم السابع 9.8% والشروق 5.8%.

وفي المرتبة الرابعة جاءت كل من التغطية المفسرة والتمهيدية بنسبة 6.51% لكل منهما. وفي التغطية التفسيرية يقوم الصحفي بجمع المعلومات المساعدة والمفسرة الي جانب الحقائق الأساسية للقصص الأخبارية وذلك من أجل تفسير الخبر وشرحه، من أجل خدمة القراء الذين ليس لديهم وقت كاف للبحث بأنفسهم عن المعلومات بشرط أن تكون هذه التغطية منصفة تقدم كل التفاصيل، وهوما يشير الي حرص صحف الدراسة الي تقديم تغطية متميزة للراء حتي لا يهربون الي المواقع الاليكترونية المنافسة لهم.

وفي المرتبة الاخيرة جاءت التغطية المتحيزة بنسبة 3.4% والتحيز هنا في الغالب يكون لصالح أصحاب المطالب الفئوية وفيها ركزت الصحف على جانب معين من الخبر دون غيره وقد يحذف الصحفي بعض الوقائع أويبالغ في بعضها أو يشوه بعض الوقائع، وقد يخلط الخبر برأيه الشخصي من أجل تلوين الخبر وتشويه وتغيير ملامحه.

9- مساحة القضايا المنشورة بالصحف:

جدول رقم (9)

الصحيفة / المساحة	الأهرام		الأخبار		الوفد		الأهالي		اليوم السابع		الشروق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ربع صفحة	261	93.5	378	92.6	302	77.4	231	96.6	180	78.6	291	75	1643	85.2
نصف صفحة	11	3.9	26	6.4	58	14.8	7	2.9	31	13.5	61	15	194	10.1
ثلاث أرباع صفحة	5	1.8	3	0.7	7	1.8	–	–	5	2.1	15	4.6	35	1.8
صفحة كاملة	2	0.7	1	0.24	23	5.9	1	0.42	13	5.6	17	4.4	57	2.9
المجموع	279	100	408	100	390	100	239	100	229	100	384	100	1929	100

أمام الارتباط الوثيق بين المطالب الفئوية المنشورة بالصحف ومصالح الافراد الاساسية، فقد أفردت الصحف المصرية مساحات وصفحات ثابتة لمتابعة أخبار المطالب الفئوية وتحليل أحداثها، فقد أشارت النتائج – كما في الجدول رقم (9) الي أن 85.2% من تلك المواد قد إتخذت في مساحة ربع صفحة تقريبا، وهو ما يشير الي ضعف إهتمام صحف الدراسة بنشر قضايا المطالب الفئوية علي صفحاتها، وكانت أكثر الصحف تقدما كانت الاهالي 96.6%، نتيجة توجهها اليساري والشعبي ورغبتها في كسب المزيد من الجماهير والقراء، تلتها الاهرام 93.5% وهي نتيجة طبيعية نتيجة أمكانياتها المدية والبشرية التي تساعدها علي هذا، ثم جاءت جريدة الاخبار 92.6%، ثم جريدة اليوم السابع 78.6%، بينما تراجعت الوفد 77.4% والشروق 75% بسبب إتساع إهتمامات نشرهما لقضايا أخري غير المطالب الفئوية.

وفي المرتبة الثانية جاءت مساحة "نصف صفحة"، بنسبة 10.1% من المساحة المتضمنة مواد الدراسة بالصحف، وهو ما يشير الي الاهتمام النسبي بالقضايا الدراسة علي صفحاتها.

وجاءت الشروق في المقدمة 15% ثم الوفد 14.8% ثم اليوم السابع 13.5% ثم الاخبار 6.4% ثم الاهرام 3.9% بينما تراجعت الاهالي 2.9%.

وفي المرتبة التالية جاءت مساحة صفحة كاملة بنسبة 2.9%، وجاءت الوفد في المقدمة 5.9% تلتها اليوم السابع 5.6% ثم الشروق 4.4% بينما تراجع الاهرام 7.% والاهالي 42.% والاخبار 24.%.

وفي المرتبة الاخيرة جاءت مساحة "ثلاثة أرباع: صفحة بنسبة 1.8% وهو ما يشير الي زيادة الاهتمام النسبي بالمطالب الفئوية من ناحية أخري. وجاءت التفوق في الشروق 4.6% ثم اليوم السابع 2.1% بينما تراجعت كل من الوفد والاهرام الي 1.8% لكل منهما وجاءت الاخبار 7.% بينما لم تحصل الاهالي علي أي تكرارات.

10- وسائل الابراز المستخدمة من قبل صحف الدراسة:

جدول رقم (10)

الصحيفة / وسائل الإبراز	الأهرام		الأخبار		الوفد		الأهالي		اليوم السابع		الشروق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
صور	180	23.7	266	21.7	284	25	101	14.8	226	28	312	28.9	1370	23.8
رسوم	1	.13	–	–	1	.08	9	1.3	10	1.2	4	.3	25	.4
إطارات	8	1.1	6	.49	20	1.8	36	5.3	40	4.9	46	3.9	156	2.7
شبكات وأرضيات	8	1.1	8	.65	18	1.6	18	2.6	12	1.5	25	2.1	89	1.5
عنوان ممتد	234	30.8	329	26.9	315	28	228	33.4	173	21.6	283	24.4	1562	27.2
عنوان عمودي	39	8.4	74	6.1	5	.4	23	3.4	4	.5	27	2.3	172	2.9
عنوان عريض	8	1.8	69	5.6	71	6.4	9	1.3	85	10.6	80	6.8	322	5.6
صفحة أولى	37	8.04	–	–	68	6.1	38	5.6	26	3.2	39	3.2	208	3.6
صفحة داخلية	243	52.8	469	38.4	327	29	221	32.4	221	27.5	338	29	1819	31.6
صفحة أخيرة	2	.43	1	.01	3	.2	–	–	4	.5	8	.6	18	.3
المجموع	760	100	1221	100	1113	100	683	100	801	100	1162	100	5741	100

كشفت نتائج الجدول رقم (10) عن وسائل الابراز المستخدمة في إبراز المطالب الفئوية المختلفة المنشورة في الصحافة المصرية فقد أظهرت النتائج مدي الاهتمام النسبي للصحف بقضايا الدراسة الخاصة بالمطالب الفئوية، فقد جاءت الصفحات الداخلية في مقدمة الوسائل الابراز لمواد الدراسة بنسبة 31.6% وجاءت الاهرام في المقدمة بنسبة 52.8% تلتها الاخبار 38.4% ثم الاهالي 32.4% بينما تراجعت الوفد والشروق بنسبة 29% لكل منهما ثم جاءت اليوم السابع بنسبة 27.5%.

وكما جاء العنوان "الممتد"، في المرتبة الثانية كوسيلة إبراز هامة للموضوع محل الدراسة بنسبة 27.2%، وهو ما يشير الي إهتمام صحف الدراسة بإبراز موضوعات الدراسة، وجاءت الاهالي في المقدمة 33.4% تلتها الاهرام 30.8% ثم الوفد 28% ثم الاخبار 26.9% بينما تراجعت الشروق 24.4% واليوم السابع 21.6%.

وفي المرتبة الثالثة لوسائل الابراز جاءت "الصور"، وإستخدامها في الموضوعات والاخبار بنسبة 23.8%، حيث أن الصورة في الإعلام تساوي الف كلمة وتغني كثيرا عن الكلام المنشور، ومن ثم فنشرها هام بالجريدة بجانب الموضوعات الصحفية، وجاء التفوق للشروق في إستخدام الصور 28.9% تلتها اليوم السابع 28% ثم الوفد 25% ثم الاهرام 23.7% بينما تراجعت الاخبار 21.7% والاهالي 14.8%.

وفي المرتبة الرابعة جاء "العنوان العريض أو المانشيت"، بنسبة 5.6% من إجمالي وسائل الابراز، وجاء التفوق في إستخدام وسيلة الابراز هذه لليوم السابع 10.6% ثم الشروق 6.8 ثم الوفد 6.4% بينما تراجعت قليلا في الاخبار 5.6% الاهرام 1.8% والاهالي 1.3%. وفي المرتبة الخامسة جاءت "الصفحة الاولي"، بنسبة 3.6% من وسائل الابراز المستخدمة وهو ما يشير من ناحية أخري الي الضعف النسبي في الاهتمام بإبراز المطالب الفئوية علي صفحاتها الاولي، فقد جاءت الاهرام في المقدمة 8.04% تلتها الوفد 6.1% ثم الاهالي 5.6% بينما تراجعت اليوم السابع والشروق الي 3.2% وإحتلتا المرتبة قبل الاخيرة، في حين لم تنشر الاخبار علي صفحتها الاولي أي من المطالب الفئوية خلال فترة الدراسة وإحتلت المرتبة الاخيرة.

وفي المرتبة السادسة جاء "العنوان العمودي"، بنسبة 2.9% يليه إستخدام الاطارات بنسبة 2.7% في المرتبة السابعة ثم جاء إستخدام الشبكات والارضيات في المرتبة الثامنة بنسبة 1.5% تلتها استخدام الرسوم بنسبة 4.% في المرتبة التاسعة، ثم أخيرا جاءت "الصفحة الاخيرة" في المرتبة العاشرة بنسبة 31.% وهو ما يشير إجمالا الي ضعف إستخدام وسائل الابراز حيال قضايا المطالب الفئوية موضوع الدراسة.

توصيات الدراسة

في نهاية الدراسة التي بين أيدينا نتقدم بأهم التوصيات وهي:

1- ينبغي زيادة مساحات النشر فيما يتعلق بقضايا الدراسة وهي المطالب الفئوية.

2- عقد دورات تدريبية للصحفيين علي كيفية نشر قضايا المطالب الفئوية وتغطيتها.

3- انشاء جهاز لمتابعة كل ما ينشر عن المطالب الفئوية والعمل علي تنفيذها.

4- لابد من استدام المزيد من وسائل الابراز المصاحبة للقضايا الدراسة.

5- ينبغي تخصيص أبواب ثابتة لنشر المطالب الفئوية.

6- العمل علي تطبيق وتنفيذ أهداف ثورة 25 يناير علي أرض الواقع.

7- زيادة أرسال مندوبوا الجريدة الي المحافظات وتأسيس مكاتب للصحف هناك لتلبية مطالب الصعيد والوجه البحري.

تعريفات الإجرائية للفئات الخاصة باستمارة تحليل المضمون:

أولاً: فئات الشكل:

تعني هذه الفئة بالفنون التحريرية المستخدمة في تحرير المضمون المتخصص بصحف الدراسة **وتتمثل هذه الفنون في:**

1- شكل المادة الصحفية وتشمل:

الخبر: هو فن صحفي يهتم بتقديم مادة إخبارية تتعلق بحدث ما بشكل مركز ومختصر دون تقديم خلفيات أو تقييمات أو وجهة نظر شخصية كاتبها، ومن الناحية الشكلية لا يزيد الخبر عن فقرتين.

التقرير: وهو شكل صحفي يقع في مرحلة وسطى بين الخبر القصير والتحقيق الصحفي، ويقوم على عرض الوقائع مع خلفياتها وتفصيلاتها وهو قالب مناسب للتغطية التفسيرية.

التحقيق: وهو فن يقوم على التفسير الاجتماعي للأحداث والأشخاص الذين اشتركوا في هذه الأحداث، ودراسة واقعة بمصدر أو مصادر ما ويقدم في شكل مكتوب غالباً وقد يصاحبه صور أورسوم.

الحديث: هو فن يقوم على حوار بين الصحفي وشخصية من الشخصيات بهدف الحصول على أخبار ومعلومات جديدة وشرح وجهة نظر معينة أو تصوير جوانب غريبة أو طريفة أو مسلية في حياة هذه الشخصية.

المقال: وهو فن يعتمد على المناقشة المتخصصة لقضية أو حادثة ما وتحفل صفحات الرأي بأمثال هذه المقالات، وإذا كان كاتب المقال ناقدا، فإنه عندما يتناول ظاهرة تدخل في اختصاصاته يتناولها بأسلوب تحليلي.

البريد: هو فن من فنون التحرير الصحفي التي تعتمد علي تلقي رسائل القراء والجمهور التي بها شكاوي ومشكلات وطلبات وأمنيات من المسئولين بالدولة، أو قصة إنسانية أو مطلب خاص من المطالب الشعبية.

الكاريكاتير: وهو من الفنون الصحفية الهامة التي تستخدم للتعبير الصحفي حينما يكون هناك عدم القدرة علي النشر الصريح للمعلومات بعيدا عن الرقابة الإعلامي والسياسي.

أخرى: وتشمل فنون التحرير الأخرى التي ظهرت أثناء التحليل مثل التعليق الصحفي وهو نوع صحفي فكرى مستقل ومتميز وهو عبارة عن برهان عقلي ومنطقي على صحة رأي أو موقف، إزاء حدث راهن. وينطلق التعليق من الوقائع ثم يقوم بالشرح والتحليل والتفسير وإبراز الشواهد والأدلة.

2- المصادر

وهي المصدر أو المصادر التي تنتسب اليها المعلومات المستقاة عن قضية المطالب الفئوية والتظاهات والتي تعتمد عليها الصحيفة والصحفيين في جلب الاخبار والتقارير والتحقيقات ونشرها **وتتمثل في:**

المحرر: وهو الصحفي المتخصص في تغطية المطالب الفئوية والتظاهرات وأخبار المجتمع المدني في المجتمع.

المراسل: وهو الصحفي أو مندوب الجريدة في المحافظات والذي يرسل المواد الصحفية والاخبار من خارج العاصمة الموجود بها مقر الجريدة.

الكاتب: وهو كاتب المقال أو الزاوية التحليلية أو أفتتاحية الجيدة وفي الغالب يكون من خارج الجريدة.

رئيس التحرير: وهو الصحفي الذي يتولي إدارة العملية التحريرية للصحيفة أو المؤسسة بكاملها، ويكون مسئول ضمني مع المحررين عن نشر الاخبار والموضوعات الصحفية، ولا تنشر أي مادة صحفية الا بموافقته الكتابية عليها.

الجمهور: وهم المواطنون المصريون الذين يشاركون في الحدث نفسه "التظاهرات والمطالب الفئوية"، الذين يتحدثوا للصحف ومع الصحفيين.

نقلا عن: أن الصحف قد تنقل أخبار التظاهرات والمطالب الفئوية نقلا عن قناة فضائية أو صحيفة أو أي وسيلة إعلامية أخري.

بدون مصدر: وتعني أن الصحيفه قد نشرت أخبار المطالب الفئوية دون مصدر واضح وصريح أو مجهولة المصدر.

3- أساليب ووسائل الإبراز وتشمل:

الصور: وهي الصور التي يستعان بها باعتبارها عنصراً تيبوغرافيا لخدمة الفنون الصحفية التحريرية المختلفة، وهي خلاف الصور التحريرية التي تستقل بنفسها باعتبارها موضوعاً تحريرياً متكاملاً وتنقسم الي صور شخصية وموضوعية.

الرسوم: وهي الرسوم اليدوية التي تصاحب بعض الموضوعات الصحفية كبديل للصور الفوتوغرافية لتحقيق أغراض جمالية تعبيرية، كتلك الرسوم التي تصاحب القصص والمقالات والتحقيقات الصحفية.

الاطارات: وهي الرسوم التي تضعها الصحيفة بشكل بارز حول الموضوع لزيادة إيضاحه وجذب القراء والمسئولين اليه.

الارضيات والشبكات: ويقصد بها الخلفيات الملونة التي تستخدمها الصحيفة لايضاح الخبر.

أكثر من وسيلة: تشمل أكثر من وسيلة من الوسائل السابقة أو جميعهم مجتمعة.

العناوين: ويقصد بها الباحث العناصر التيبوغرافية المختلفة التي استخدمتها الصحف الخاصة في إبراز مواد الجرائم. وهى التي تساعد على معرفة ترتيب أهمية المادية الأخبارية وتحديد قيمتها بشكل نسبي يرشد القارئ. وتنقسم الي:

عنوان ممتد: وهو الذي يمتد على أكثر من عمود واحد ولا يتجاوز ذلك الي عرض الصفحة كلها، وهو أما على عمودين أو ثلاثة أو أكثر من ثلاثة.

عنوان عمودي: وهو الذي يمتد بعرض عمود واحد ولا يتجاوزه.

عنوان عريض "المانشيت": وهو الذي يمتد ليشتمل عرض الصفحة كلها.

الصفحة: ويقصد بها الصفحات المنشور فيها قضية الدراسة وهي:

الصفحة الأولي: وهي الصفحة الاولي التي تحوي ترويسة الجريدة الرئيسية

الصفحة الداخلية: وهي إحدى الصفحات الداخلية غير الأولي والأخيرة.

الصفحة الأخيرة: وهي الصفحة الاخيرة للصحيفة أو الجريدة.

4- نوع التغطية الصحفية

التغطية التمهيدية: وهي التي تهتم بالحصول على التفاصيل والمعلومات المتعلقة بحدث متوقع، أي حدث لم يتم بعد ولكن هناك مؤشرات تؤكد على إحتمال وقوعه أو حدوثه.

التغطية التسجيلية أو التقريرية: وهي التي تهتم بالحصول على التفاصيل والمعلومات الخاصة بحدث معين تم بالفعل ويتسم بالآنية والحالية.

التغطية المحايدة أو المجردة: وفيها يقدم الصحفي الحقائق فقط للحادثة وتكون خالية من العنصر الذاتي الشخصي، ولا يقدم فيها خلفيات أو تدخل بالرأي أو مزج الوقائع بوجهات النظر.

التغطية التفسيرية: وفيها يقوم الصحفي بجمع المعلومات المساعدة والمفسرة الي جانب الحقائق الأساسية للقصص الأخبارية وذلك من أجل تفسير الخبر وشرحه، من أجل خدمة القراء الذين ليس لديهم وقت كاف للبحث بأنفسهم عن المعلومات بشرط أن تكون هذه التغطية منصفة تقدم كل التفاصيل.

التغطية المتحيزة أو الملونة: وفيها يركز الصحفي على جانب معين من الخبر دون غيره وقد يحذف بعض الوقائع أو يبالغ في بعضها أو يشوه بعض الوقائع، وقد يخلط الخبر برأيه الشخصي من أجل تلوين الخبر وتشويه وتغيير ملامحه.

تغطية المتابعة: وهي التغطية التي تعالج وتتابع نتائج أو تطورات جديدة في أحداث أو وقائع سابقة للخبر.

5- مساحة المادة المنشورة: وتنقسم الي:

- ربع صفحة.
- نصف صفحة.
- ثلاثة أرباع صفحة.
- صفحة كاملة.

6- إتجاهات الصحف

وتعني أن صحف الدراسة هل أكتفت بالنشر لقضايا المطالب الفئوية بشكل محايد وموضوعي خالية من التحيز مع أو ضد قضية الدراسة، أم إتخذت وتبنت مواقف محددة تنبع من أيديولوجيتها الفكرية، وتنوع أنماط ملكيتها ودورية صدورها، وهل إتجاهاتها كانت إيجابية نحو قضايا التظاهرات والمطالب الفئوية وتعتبرها حق مشروع للجمهور المصري الذي قام بثوة 25 يناير وله حقوق عديدة، أم كانت إتجاهاتها سلبية رافضة لهذه المطالب الفئوية والتظاهرات، واصفة إياها بأنها من معقوقات الانتاج والتقدم الاقتصادي.

7- مكان حدوث المطالب الفئوية والتظاهرات

وتعني مدي إهتمام صحف الدراسة بنشر وتغطية أخبار المطالب الفئوية والتظاهرات عب مختلف محافظات مصر.

8- أهم المطالب الفئوية المنشورة في صحف الدراسة

ويقصد بها المطالب الفئوية التي إهتمت صحف الدراسة المختارة بنشرها علي صفحاتها، حيث أن المقصود بالمطالب الفئوية "موضوع الدراسة": هي المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يتم رفضها إذا لم تكن صادرة عن الفئة التي تحكم البلاد، وتتخذ في الغالب شكل التظاهرات والوقفات الاحتجاجية

السلمية والإضرابات عن العمل، وإيقاف الانتاج بالمصانع والشركات لوقت معين، أو المطالبة بتشغيلها في حالة إيقافها، **وتتمثل في الاتي:**

- التأكيد علي مدنية الدولة: وتعني المطالبة بأن يكون القانون أو الدستور هو الفيصل الوحيد في التعامل بين الافراد، وليس هناك ثمة علاقة بالديانة أو بالنوع أو الجنس، وتكون دولة قائمة علي أساس إحترام القانون والالتزام به، دون إضطهاد للمرأة أو للديانة وأن تشترك جميع فئات المجتمع في تحديد مستقبل البلاد دون غلبة تيار أو فيصل علي الاخرين.

- **إستكمال أهداف ثورة 25 يناير:** وتعني المطالبة بتحقيق أهداف ثورة 25 يناير التي لم تتحقق بعد مثل الحرية الإعلامية والصحفية والعدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية، والحد الادني والاقصي للاجور، وإنهاء حكم العسكي للبلاد وتسليم السلطة لحاكم مدني منتخب من الشعب، وقضايا أخري.

- إقالة وزراء ومسئولين: وتعني المطالبة بإقالة وزراء أو رئيس الوزراء ومسئولين كانوا يعملون بالنظام السابق، أو أقالة رئيس شركة أو مصنع فاسد وتطهير الشركات والمصانع من الفساد والانهيار.

- تثبيت العمالة المؤقتة وزيادة الأجور: وهي تعني المطالبة بالعمل أولا وتثبيت العمالة المؤقتة وتحويلها الي عمالة دائمة ومثبته، والمطالبة بزيادة الأجور والمرتبات والحوافز الشهرية المتأخرة والارباح السنوية.

- لا للمحاكمات العسكرية: وهي تعني المطالبة بعدم المحاكمة العسكرية علي المدنيين من افراد الشعب، وتطبيق المحاكم العادية الطبيعية، مثلما تم تطبيق مثل هذه المحاكمات علي إعلاميين وصحفيين وغيرهم.

- إنهاء مخالفات مالية وإدارية: وتعني المطالبة بإنهاء الفساد في الشركات والبنوك الوزارات، والمصانع بين العمال والادارة وتنقية مجالس الادارة من الفاسدين، أو مخالفات في مستشفيات أو التأمين الصحي أو في المعاشات.

- **إعادة العمل لشركات ومصانع متوقفة:** فهناك مطالبات بعودة شركات ومصانع أغلقت بفعل الثورة وانعدام الامن كالشركات السياحية، والعديد من المصانع الامر الذي أدي الي زيادة معدلات البطالة بين الشباب.

- **القصاص لشهداء أستاد بورسعيد:** وهي المطالبة بحقوق الشهداء في مذبحة إستاد بور سعيد، ولم يتم القصاص من المتهميين الحقيقيين أو التوصل اليهم.

- **جمعية تأسيسية توافقية:** وهي المطالبة بوضع دستور توافقي يشارك فيه أغلب فئات الشعب بل كله في وضعه وليس أن يكون هناك تيار غالب وله الرأي الاوحد علي طريقة الحزب الوطني المنحل، وهذه الجمعية تم حلها من قبل وإعيد تشكيلها مجددا بنفس الوجوه تقريبا وهي وجوه يغلب عليها التيار الديني الاخواني.

- **محاكمة قتل الثوار:** وهي المطالبة بمحاكمة المجلس العسكري علي الفترة الانتقالية التي حكم فيها البلاد، ومحاسبته علي ما قام به خلال تلك الفترة.

المطالب الفئوية بالمحافظات المصرية

خلال فترة الدراسة حول:

تغطية الصحافة المصرية للمطالب الفئوية بعد ثورة 25 يناير.

المطالب الفئوية الخاصة بمحافظة القاهرة

1- المطالبة بعودة الشركات الحكومية التي تم خصخصتها في عهد النظام السابق.

2- المطالبة بعزل وزارة الفريق أحمد شفيق.

3- المطالبة بوضع حد أدني وأقصي للأجور في مصر.

4- المطالبة تقرير إعانة بطالة مناسبة.

5- المطالبة بفرض نظام للضرائب التصاعدية.

6- المطالبة بالتحرك لاستعادة الثروات المنهوبة.

7- المطالبة بتنفيذ الاحكام القضائية المعطلة.

8- المطالبة بإعادة توزيع الثروة في مصر.

9- المطالبة بإقالة وزير الصحة من منصبه.

10- المطالبة بالحماية من البلطجية والحق في معيشة مستقرة.

11- المطالبة بإنشاء وزارة مستقلة للتأمينات.

12- المطالبة بالقيد في عضوية نقابة الصحفيين.

13- المطالبة بحد أدني للمعاشات وتسوية علاوة 2008.

14- المطالبة بالابقاء علي نظام التأمين الاجتماعي الشامل.

15- المطالبة بإقالة القيادات الجامعية القديمة.

16- المطالبة بإقالة وزير القوي العاملة.

17- المطالبة بخدمات صحية جيدة وآدامية.

18- المطالبة بإقالة رئيس صندوق رعاية المصابين.

19- المطالبة بالغاء حالة الطواريء والقوانين القمعية.

20- المطالبة بالغاء الحارس القضائي.

21- المطالبة بحل الاحزاب السياسية التي كانت موجودة قبل ثورة 25 يناير.

22- المطالبة بتثبيت الأسعار ومراقبة الباعة والتجار.

23- المطالبة بحصة للنساء في قانون مجلس الشعب.

24- المطالبة بالدستور أولا قبل إجراء الانتخابات.

25- المطالبة بإعادة هيكلة جهاز الشرطة ووزارة الداخلية.

26- المطالبة بشمول التأمين الصحي كافة فئات الشعب.

27- المطالبة بحماية أهداف الثورة.

28- المطالبة بإقالة عصام شرف رئيس الوزراء.

29- المطلوب الغاء مرسوم منع التظاهرات والاحتجاجات.

30- المطالبة بشقق سكنية للشباب.

31- المطالبة بإستقلال مؤسسة الازهر الشريف والإنتخاب الحر للمشيخه.

32- التأكيد على مدنية الدولة.

33- استكمال أهداف ثورة 25 يناير.

34- إقالة وزراء ومسئولين.

35- تثبيت العمالة المؤقتة وزيادة الأجور.

36- لا للمحكامات العسكرية.

37- إنهاء مخالفات مالية وإدارية.

38- إعادة العمل لشركات ومصانع متوقفة.

39- القصاص لشهداء الثورة وشهداء استاد بورسعيد.

40- جمعية تأسيسية توافقية.

41- محاكمة قتل الثوار.

42- المطالبة بإعدام حسني مبارك واولاده.

43- المطالبة بعودة المرشح الرئاسة حازم أبو إسماعيل للسباق الرئاسي.

44- رفض العفو الصحي عن مبارك.

45- إحياء ذكري شهداء ماسبيرو.

46- الاعتراض علي إعتقال المحامي المصري بالسعودية أحمد الجيزاوي.

المطالب الفئوية بمحافظة الاسكندرية

1- المطالبة بعزل فلول الحزب الوطني عن الحياة السياسية.

2- المطالبة بفصل الاثار عن وزارة الثقافة.

3- المطالبة برفض التعديلات الدستورية.

4- المطالبة بتعديل قانون إستضافة الاطفال لصالح الاباء والامهات معا.

5- المطالبة بوقف قرار مجلس الوزراء بالغاء محافظتي حلوان وأكتوبر.

6- المطالبة بإعادة الأمن للمستشفيات.

7- المطالبة بإصلاحات إدارية ومالية بالجامعات الحكومية والخاصة.

8- المطالبة برد الذهب المسروق من منطقة الصاغة بوسط البلد أثناء ثورة يناير.

9- المطالبة بإسقاط مخالفات مرور أصحاب سيارات الاجرة والميكروباص.

10- المطالبة بإطلاق حرية تكوين الاحزاب السياسية .

11- المطالبة بالغاء نسبة 50% عمال وفلاحين وكوتة المرأة.

12- المطالبة بإدخال التيار الكهربي لبعض الاماكن بالعاصمة والمحافظات.

13- المطالبة بالدفاع عن هيبة الشرطة ضد إهانة الضباط.

14- المطالبة بتخفيض مقدمات الشقق السكنية.

15- المطالبة بعودة منافذ توزيع الخبز والرقابة التموينية.

16- المطالبة بحسن معاملة الاقباط ومنع الفتنة الطائفية.

17- المطالبة بدعم الكتاب الجامعي وتخفيض سعره والمساواه مع الوافدين.

18- المطالبة بتسليم رجل الأعمال الهارب حسين سالم الي سلطات التحقيق في مصر وإعدام مبارك.

19- المطالبة برفع الحد الادني للاجور.

20- المطالبة برفض قانون مجلسي الشعب والشوري.

21- المطالبة بإستخدام درجات الرأفة في تصحيح مواد الامتحانات.

22- المطالبة بتحويل نوبيع - طابا الي منطقة تجارة حرة.

23- مطلوب توفير الامن في الشوارع والطرقات التأكيد على مدنية الدولة.

24- تثبيت العمالة المؤقتة وزيادة الأجور.

25- لا للمحكامات العسكرية للمدنيين.

26- إنهاء المخالفات المالية والإدارية.

27- إعادة العمل لشركات ومصانع متوقفة.

28- القصاص لشهداء الثورة وشهداء استاد بورسعيد.

29- إنشاء جمعية تأسيسية توافقية للجميع.

30- محاكمة المجلس العسكري على قتل الثوار.

31- إعادة هيكلة وزارة الداخلية ومحاسبة الضباط المتورطين في قتل المتظاهرين في أحداث ثورة 25 يناير.

المطالب الفئوية في محافظة أسوان

1- المطالبة بحماية الكنائس والاقباط وحسن معاملتهم.

2- المطالبة بتغيير وتعديل قانون الرؤية في الاسرة.

3- المطالبة بمعادلة شهادة الجامعة العمالية في مصر.

4- المطالبة بإنشاء وزارة للتنمية بسيناء والافراج عن المعتقلين من أهلها والغاء الاحكام العسكرية ضدهم.

5- المطالبة بالابقاء علي بعض المسئولين المخلصين والوطنيين.

6- المطالبة بتوحيد جميع القوي السياسية الثورية.

7- المطالبة بإستقلالية لجنة إختيار القيادات الجامعية.

8- المطالبة بإحتواء رجال الشرطة وحسن معاملتهم.

9- المطالبة بابعاد المجلس العسكري عن حكم البلاد

10- المطالبة بمنح فرصة للحكومة الجديدة وإستمرار عملها.

11- المطالبة بعودة الاموال المهربة خارج البلاد الي الشعب

12- المطالبة بتطهير مؤسسات الدولة من بقايا النظام.

13- المطالبة بعدم إخلال التيارات الإسلامية بدعوات توحيد المطالب فيما بينهم.

14- المطالبة بدعم الثورات العربية الاخري.

15- المطالبة بإغلاق السفارة الاسرائيلية وترحيل سفيرها من مصر.

16- المطالبة بمنع التحرشات بالفتيات والنساء.

17- المطالبة بتوفير مياه شرب صالحة ونظيفة.

18- المطالبة بتعديل اتفاقية تصدير الغاز لاسرائيل

19- المطالبة بتصحيح مسار الثورة وأهدافها.

20- المطالبة بتعديل قانون الانتخابات الجديدة ونقل السلطة لمدنيين وإنهاء حكم العسكر.

21- المطالبة بحق العودة لابناء النوبة وتخصيص دائرة إنتخابية لهم وتدريس الحضارة النوبية في كتب التاريخ وتمثيل أبناء النوبة في التأسيسية..

22- المطالبة بتسليم السلطة لحاكم مدني منتخب من الشعب

23- المطالبة بعدم التظاهر وتجنب الفتنة الطائفية بين أفراد الشعب.

24- المطالبة بقيام رجال الشرطة بعملها وتحقيق أمن أفضل.

25- المطالبة بإستقلال مؤسسة الازهر الشريف.

26- المطالبة ببقاء شيخ الازهر أحمد الطيب في منصبه.

27- المطالبة بإصلاح أحوال النقابات المهنية.

28- المطالبة بتخفيض مصروفات الجامعات والمعاهد الخاصة وإقالة مجلس أمنائها.

29- المطالبة بتنحي قاضي قتلة الثوار من القضايا.

30- المطالبة بتوفير المياه للاراضي الزراعية.

31- إعادة العمل لشركات ومصانع متوقفة.

32- القصاص لشهداء الثورة وشهداء استاد بورسعيد.

33- إنشاء جمعية تأسيسية توافقية.

34- المطالبة بمحاكمة ثورية للفاسدين من نظام مبارك.

35- المطالبة باعدام رموز الفساد

36- المطالبة بعودة المرشح الرئاسة حازم أبو إسماعيل للسباق الرئاسي.

37- رفض العفو الصحي عن مبارك.

38- لا للمحاكمات العسكرية للمواطنين المدنيين.

39- إستقلال ونزاهة القضاء.

40- الاعتراض علي الانفلات الامني وكثرة البلطجية.

41- محاكمة رموز النظام السابق.

42- الاعتراض علي تعرض الاراضي الزراعية للتعطيش.

43- الاعتراض على نقص الغاز والوقود.

44- المطالب الوظيفية.

45- تسليم الفلاحين أراضيهم بمشروع الاستصلاح.

المطالب الفئوية بمحافظة الدقهلية

1- الحد من إنتشار البلطجة وإنعدام الامن.

2- القصاص لشهداء إستاد بورسعيد.

3- عدم إهدار حقوق أصحاب المخابز لدي وزارة التموين.

4- زيادة مرتبات رجال الشرطة.

5- الحد من إعتراض المحاميين علي قانون السلطة القضائية.

6- الحق فى الاعتراض علي نتائج الجولة الاولي للانتخابات الرئاسية.

7- تخفيض المخالفات المرورية المبالغ فيها ضد السائقين.

8- المطالبه بوصول المياه الي الاراضي الزراعية.

9- المطالب الوظيفية وزيادة الرواتب.

10- إنهاء المخالفات المالية والإدارية والفساد الحكومي.

11- تطبيق قانون العزل السياسي.

12- رفض العفو الصحي عن مبارك.

13- المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية

14- رفض الحكم العسكري.

15- وقف العنف ضد المتظاهرين.

16- تطهير وزارة الداخلية.

17- إعادة حازم أبو إسماعيل للسباق الرئاسي.

18- تطهير القضاء.

المطالب الفئوية لمحافظة الاسماعيلية

1- محاكمة رموز النظام السابق.

2- تطهير الداخلية وإعادة هيكلتها.

3- القصاص لشهداء ثورة 25 يناير واستاد بور سعيد.

4- عدم الاعتراض علي نتائج الجولة الاولي للانتخابات الرئاسية.

5- المطالب الوظيفية وزيادة الأجور وتثبيت العمالة القضائية.

6- إقالة المسئولين الفاسدين.

7- عدم استخدام العنف ضد المتظاهرين.

8- المطالبة بزيادة رواتب ضباط الشرطة والامناء.

9- حق اعتراض المحاميين علي قانون السلطة القضائية.

10- اعادة العمل فى المصانع والشركات متوقفة.

11- توفير أنابيب البوتاجاز.

12- تفعيل قانون العمل.

13- المطالبة بعزل الفلول من الحياة الساسية.

المطالب الفئوية بمحافظة مرسي مطروح

1- رفض إقامة المحطة النووية بمنطقة الضبعة.

2- تعيين العمالة المؤقتة وزيادة الرواتب والحوافز.

3- إعادة أراضي الضبعة الي أصحابها مجددًا.

4- المطالب الوظيفية لامناء الشرطة .

5- إستكمال أهداف ثورة 25 يناير .

6- محاكمة المسئولين عن إتلاف أدلة الاتهام في قضية قتل المتظاهرين وموقعة الجمل.

7- تطبيق قانون العزل السياسي.

8- تطهير القضاء.

9- التأكيد علي مدنية الدولة المصرية.

10- رفض العفو الصحي عن مبارك.

11- القصاص من قتلة الثوار ومحاسبتهم.

المطالب الفئوية بمحافظة سيناء

1- تثبيت العمالة المؤقتة وزيادة الأجور.

2- إستكمال أهداف ثورة 25 يناير.

3- إنهاء المخالفات المالية والإدارية

4- المطالبة بتوفير الوقود والغاز بالمحافظة.

5- المطالب الوظيفية وتقليل البطالة لاهالي سيناء.

6- عودة الامن لسيناء خاصة علي الحدود.

7- المطالبة بغلق الانفاق مع فلسطين وإستمرار فتح المعابر.

8- تأييد المجلس العسكري والجنزوري.

9- عزل الفلول من الترشح للرئاسة.

10- رفض العفو الصحي عن مبارك.

11- محاكمة المسئولين علي إتلافهم لأدلة الاتهام في موقعة الجمل وأحداث قتل المتظاهرين.

12- إعادة العمل لشركات ومصانع متوقفة.

13- المطالبة بإعمار سيناء وحفظ الامن فيها.

14- المطالبة بإحترام أدامية بدو سيناء وحسن معاملتهم وعدم تهميشهم.

المطالب الفئوية بمحافظة الجيزة

1- المطالبة بتوفير البنزين والسولار والكروسين للشعب.

2- المطالبة بصرف الأجور والرواتب والارباح المتأخرة.

3- المطالبة بإنشاء جمعية للصم والبكم.

4- المطالبة بإعادة المزارع السمكية لاصحابها .

5- المطالبة بتطهير المجلس القومي لحقوق الانسان.

6- المطالبة بإقالة القيادات الجامعية.

7- المطالبة بإنشاء رابطة لبائعي الصحف.

8- المطالبة بإنقاذ الاراضي الزراعية من البوار.

9- المطالبة بعدم توجيه إيرادات هيئة الصادرات لدعم رجال الأعمال من المصدرين والمستوردين.

10- المطالبة بعودة الاراضي التي إستولي عليها المسئولين ورموز الحزب الوطني المنحل.

11- المطالبة بتغيير أسم بحيرة ناصر الي بحيرة النوبيين.

12- المطالبة بتقنين أوضاع المزارعين.

13- المطالبة بعدم تفعيل قانون الطواريء بعد الثورة.

14- المطالبة بتشكيل مجلس رئاسي مدني لادارة البلاد.

15- المطالبة بتطهير القضاء والإعلام ووزارة الداخلية.

16- مطالبة المحاميين بعدم فتح باب القيد لضباط الشرطة بالنقابة.

17- المطالبة بصندوق لشهداء الشرطة وحملات إعلامية لتحسين صورتهم.

18- المطالبة بوقف قرار حل إتحاد العمال.

المطالب الفئوية بمحافظة المنوفية

1- المطالبة بوضع معايير لاختيار القيادات البنكية والمصرفية.

2- المطالبة بعودة الشركات الحكومية التي تم خصخصتها.

3- المطالبة بإستبعاد المستشارون من الوزارات والهيئات الحكومية.

4- المطالبة بإسقاط جهاز مباحث أمن الدولة.

5- المطالبة بإحترام حقوق الاقباط.

6- المطالبة بمشروع قرض التنمية للمحامين.

7- المطالبة بإنشاء البورصة الإسلامية.

8- المطالبة بتحسين الاوضاع المعيشية للصحفيين.

9- المطالبة بتطهير الجامعات الخاصة من الفساد.

10- المطالبة بإنهاء فرض الحراسة علي النقابات المهنية.

11- المطالبة بابعاد السفير الاسرائيلي من مصر.

12- المطالبة بفصل البحث العلمي عن التعليم .

13- المطالبة بالغاء الإجازة القضائية واختصارها الي أسبوعين فقط من أجل سرعة إنهاء المحاكمات.

14- المطالبة تأسيس نقابة مستقلة لصناعة السيارات.

المطالب الفئوية بمحافظة أسيوط

1- توفير المياه للأراضي الزراعية.

2- المطالبة بقانون جديد للعلاقة بين مالك الارض ومستأجرها.

3- وقف قرار منع تداول الطيور.

4- إبعاد مبارك عن شرم الشيخ ونقله منها.

5- المطالبة بعدم قطع الكهرباء بصورة مستمرة.

6- تطهير وزارة الزراعة من أعضاء اللوبي الصهيوني.

7- المطالبة بقانون تأمينات ومعاشات جديد.

8- المساواة بين شهداء ثورة 25 يناير وكنيسة القديسين.

9- وقف التعينات الجديدة بالنيابة العامة لما شابها من تزوير.

10- طرد السفير الاسرائيلي من مصر.

11- المطالبة بالافراج عن أبو يحيي الشاهد الوحيد في قضية كامليا شحاته والمحبوس علي ذمة قضية أحداث إمبابة.

12- المطالبة بتغيير أسم كوبري مبارك - السلام المعلق فوق قناة السويس الي كوبري شهداء 25 يناير.

13- المطالبة بتطهير الجهاز المركزي للمحاسبات.

14- المطالبة بنقل تبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء الاعلي وليس لوزارة العدل.

15- المطالبة بتوفير الاسمدة الزراعية للمزارعين.

16 المطالبة بتخصيص مبني الحزب الوطني المنحل الي مقر دائم لمحكمة القضاء الاداري والمحكمة التأديبية.

17- المطالبة بمجلس رئاسي لحكم البلاد.

المطالب الفئوية بمحافظة دمياط

1- المطالبة بعزل اللواء إبراهيم فليفل رئيس هيئة ميناء دمياط.

2- تعيين العمالة المؤقتة وزيادة الأجور.

3- تسليم السلطة للمدنيين.

4- عودة مصنع موبكو للعمل بدمياط.

5- إقالة وزراء ومسئولين.

6- رفض إقامة وتشغيل مصنع موبكو.

7- فك الحصار عن مدينة رأس البر.

8- تاكيد مدنية الدولة.

9- إنشاء محاكمات ثورية.

10- القصاص من قتلة الثوار.

11- تأييد المجلس العسكري ومطالبته بتسليم السلطة بإنتخابات نزيهة.

12- إستكمال أهداف ثورة 25 يناير.

13- محاكمة المسئولين علي إتلاف أدلة الاتهام.

14- المطالبة بتطهير القضاء.

15- نقل مصنع أجريوم من دمياط.

المطالب الفئوية في محافظة بورسعيد

1- رفض إستبعاد النادي المصري من الدورة التنشيطية.

2- الاعتراض علي وقف بعض اساتذة كلية التمريض.

3- المطالبة بالافراج عن المتهمين الذين لا يوجد أدلة علي تورطهم في حادث بورسعيد.

4- المطالبة بزيادة المرتبات والحوافز.

5- تحقيق أهداف الثورة في 25 يناير.

6- حق اعتراض المحاميين علي قانون السلطة القضائية.

7- وقف العنف ضد المتظاهريين السلميين.

8- استقلال القضاء ونزاهته.

9- القصاص لشهداء بور سعيد.

10- التأكيد علي مدنية الدولة.

المطالب الفئوية في محافظة الغربية

1- المطالبة بوضع معايير لاختيار القيادات البنكية والمصرفية.

2- المطالبة بعودة الشركات الحكومية التي تم خصخصتها.

3- المطالبة بإستبعاد المستشارون من الوزارات والهيئات الحكومية.

4- المطالبة بإسقاط جهاز مباحث أمن الدولة.

5- المطالبة بإحترام حقوق الاقباط.

6- المطالبة بمشروع قرض التنمية للمحامين.

7- المطالبة بإنشاء البورصة الإسلامية.

8- المطالبة بتحسين الاوضاع المعيشية للصحفيين.

9- المطالبة بتطهير الجامعات الخاصة من الفساد.

10- المطالبة بإنهاء فرض الحراسة علي النقابات المهنية.

11- المطالبة بفصل البحث العلمي عن التعليم.

12- المطالبة بالغاء الإجازة القضائية واختصارها الي أسبوعين فقط من أجل سرعة إنهاء المحاكمات.

13- المطالبة تأسيس نقابة مستقلة لصناعة السيارات.

14- المطالبة بوقف قرار منع تداول الطيور.

15- رفض نتيجة الجولة الاولي من انتخابات الرئاسية ومقاطعة الجولة الثانية.

16- رفض العفو الصحي عن مبارك.

17- مقاومة وباء الحمي القلاعية بالمحافظة.

18- الغاء المحاكم العسكرية.

19- صرف حافز الاثابة بالتدرج الوظيفي.

20- تشكيل جمعية تأسيسية توافقية.

21- تثبيت المؤقتين في جامعة طنطا.

22- تجهيز وحدة صحية وإنشاء مركز شباب في قرية كفر أبو أحمد مركز بسيون.

23- المطالبة بتنفيذ فسخ عقد بيع شركة طنطا للكتان.

24- إعادة العمال المفصولين من جامعة طنطا.

25- رحيل المجلس العسكري.

26- محاكمة المسئولين عن إتلاف أدلة الاتهام.

27- الغاء الاعلان الدستوري.

المطالب الفئوية بمحافظة البحيرة

1- الغاء الاعلان الدستوري المكمل.

2- عودة مجلس الشعب المنحل.

3- تسليم السلطة للمدنيين.

4- تعيين العمالة المؤقتة وزيادة الرواتب.

5- زيادة مرتبات عمال شركة المغربي الزراعية بدمنهور.

6- رفض المحامين قانون السلطة القضائية.

7- القصاص لشهداء ثورة 25 يناير وبور سعيد.

المطالب الفئوية بمحافظة كفر الشيخ

1- المطالبه بعدم سرقة الرمال بالبرلس.

2- المطالب الوظيفية لامناء الشرطة.

3- الافراج عن الصياديين المعتقلين في ليبيا.

4- الاعتراض علي نتائج الجولة الاولي من الانتخابات الرئاسية.

5- حق الاعتراض علي استخدام العنف ضد المتظاهرين.

6- المطالب الوظيفية.

7- إقالة عميد كلية هندسة بكفر الشيخ.

8- الاعتراض علي غلق المحاميين للمحاكم ومنع القضاة من الدخول.

9- رفض قانون السلطة القضائية.

10- تطهير القضاء.

11- رفض العفو الصحي عن مبارك.

12- تطبيق قانون العزل السياسي علي أعضاء الحزب الوطني المنحل.

13- تثبيت العمالة المؤقتة وزيادة الأجور.

المطالب الفئوية بمحافظة الوادي الجديد

1- المطالبه بعدم تعدي رجال الشرطة علي المواطنين وطلب رشوة منهم.

2- الاعتراض علي حالة الانفلات الامني وكثرة البلطجة في المحافظة.

3- المطالبة بزيادة الأجور والحوافز.

4- إنهاء مخافات إدارية ومالية.

5- المطالبة بإستكمال أهداف الثورة.

6- المطالبة بتوحيد جميع القوي السياسية الثورية.

7- المطالبة بإستقلالية لجنة إختيار القيادات الجامعية.

8- المطالبة بإحتواء رجال الشرطة وحسن معاملتهم.

9- المطالبة بتأييد المجلس العسكري وإستمرار حكمه للبلاد.

10- المطالبة بمنح فرصة للحكومة الجديدة وإستمرار عملها.

11- المطالبة بتطهير مؤسسات الدولة من بقايا النظام.

12- المطالبة بعدم إخلال التيارات الإسلامية بدعوات توحيد المطالب فيما بينهم.

13- المطالبة بدعم الثورات العربية الاخري.

14- المطالبة بإغلاق السفارة الاسرائيلية وترحيل سفيرها من مصر.

15- المطالبة بمنع التحرشات بالفتيات والنساء.

16- المطالبة بتوفير مياه شرب صالحة ونظيفة.

المطالب الفئوية بمحافظة قنا

1- المطالبة بإسقاط المشير طنطاوي ونقل السلطة الي حاكم مدني.

2- محاكمة رموز النظام السابق.

3- تثبيت العاملين بمستشفي الاقصر الدولي.

4- زيادة الأجور وتثبيت العمالة.

5- القصاص من قتلة الثوار.

6- تطبيق قانون العزل السياسي.

7- تطهير واعادة هيكلة وزارة الداخلية.

8- المطالب الوظيفية لامناء الشرطة.

9- تغيير الوزراء والمسئولين في نظام مبارك.

10- رفض العفو الصحي عن مبارك.

11- عزل الفلول من الترشح للرئاسة.

المطالب الفئوية بمحافظة المنيا

1- المطالبة بحل أزمة الوقود وأنابيب الغاز بالمحافظة.

2- المطالب بزيادة مرتبات ضباط الداخلية المنيا.

3- تطهير القضاء.

4- إقالة عميد كلية دار العلوم بالمنيا.

5- المطالبة بإستكمال أهداف الثورة.

6- المطالبة بجمعية تأسيسية توافقية.

7- المطالبة بإنشاء محاكم ثورية.

8- المطالبة برحيل المجلس العسكري فورا.

9- القصاص لقتلة شهداء ثورة 25 يناير واستاد بور سعيد ومجلس الوزراء ومحمد محمود.

10- إقرار فانون العزل السياسي.

11- إنهاء المخالفات المالية والإدارية.

المطالب الفئوية في محافظة الفيوم

1- إعادة المرشح الرئاسي حازم أبو إسماعيل للسباق الرئاسي.

2- المطالبة بعزل أحمد شفيق عن الترشح للرئاسة.

3- إقالة محافظ الفيوم.

4- استكمال أهداف الثورة.

5- إعادة العمل لشركات ومصانع متوقفة.

6- محاكمة رموز النظام السابق.

7- العمل علي إستقرار البلاد والحد من البلطجية.

8- العمل علي عودة السياحة للبلاد.

المطالب الفئوية في محافظة بني سويف

1- المطالبة بحد أدني وأعلي للاجور في البلاد.

2- تثبيت المدربين بالاجر في الوظائف المختلفة.

3- اعتراض المحاميين علي قانون السلطة القضائية.

4- رفض العفو الصحي عن مبارك.

5- القصاص لشهداء بور سعيد والثورة.

6- تحقيق أهداف الثورة في 25 يناير.

7- المطالبة بإستقلال السلطة القضائية.

8- التأكيد علي مدنية الدولة المصرية.

9- المطالبة بجمعية دستورية توافقية تشمل جميع الطوائف.

10- الاعتراض علي نتيجة إمتحانات جامعة بني سويف.

المطالب الفئوية بمحافظة البحر الاحمر

1- المطالبة بعودة الامن للبلاد.

2- المطالبة بتنشيط السياحة وجذب السائحين للبلاد.

3- المطالبة بإنقاذ البلاد من الاعلان الدستوري المكبل.

4- الاعتراض علي قانون السلطة القضائية.

5- تطبيق قانون العزل السياسي علي فلول الحزب الوطني المنحل.

6- تثبيت العمالة المؤقتة وزيادة الأجور الحوافز.

7- عودة مجلس الشعب المنحل.

8- وقف العنف ضد المتظاهرين السلميين.

9- تطبيق قانون المناجم والمحاجر علي منجم السكري .

10- إنهاء المخالفات المالية والادارية فاسد.

11- تسليم السلطة لحاكم مدني منتخب.

المطالب الفئوية بمحافظة السويس

1- تأجيل الانتخابات التشريعية.

2- الدستور أولا ثم الانتخابات التشريعية.

3- تأكيد مدنية الدولة المصرية.

4- محاكمة المسئولين عن إتلاف المستندات التي تدين رموز النظام السابق.

5- زيادة المرتبات والأجور.

6 - إنشاء محاكم ثورية.

7- تطهير القضاء والداخلية.

8- إقرار قانون العزل السياسي.

9- إعادة العمال المسرحين للشركات والمصالح حكومية.

10- رفض زيادة رسوم الكارتة بالسويس.

11- حل أزمة البنزين والسولار.

12- عدم غلق المصانع وطرد العمال.

13- عودة مجلس الشعب المنحل.

14- القصاص لدم الشهداء.

15- الغاء الاعلان الدستوري.

16- تشكيل حكومة إنقاذ وطني.

المطالب الفئوية بمحافظة سوهاج

1- رفض تحصيل نسبة 1% من المقاولين دون وجه حق.

2- حل أزمة البنزين والسولار.

3- زيادة المرتبات والأجور.

4- التنديد بتزوير الانتخابات التشريعية في سوهاج.

5- حق الاعتراض علي تأجيل إنتخابات المحاميين.

6- استكمال أهداف ثورة 25 يناير.

7- محاكمة المسئولين عن إتلاف أدلة إتهام رموز النظام السابق.

8- تطهير القضاء.

9- رحيل المجلس العسكري.

10- إنشاء محاكم ثورية.

11- القصاص من قتلة الثوار في 25 يناير.

12- تأكيد مدنية الدولة وعدم إنجرافها نحوالدولة الدينية.

13- توفير الخدمات بالمحافظة.

14- الاهتمام بالصرف الصحي بالمحافظة.

15- توفير مياه نظيفة لري الاراضي الزراعية وتوفير الاسمدة.

16- وقف استخدام الاسمدة المسرطنة التي يتم الاستعانة بها في الاراضي الزراعية وتصيب المواطنين بالسرطان والفشل الكلوي.

الفصل الثامن

المظاهرات والاخوان

قبل إنتخاب الرئيس الاسبق مرسي ممثل جماعة الإخوان المصنفة بانها جماعة أهل الشر، كان لدينا نوعان من الفاشية أحدهما فاشية عسكرية ويمثلها قيادة المجلس العسكري للبلاد من خلال ما سميت بالفترة الانتقالية التي عانينا من ويلاتها بسبب قلة خبرات الجيش السياسية في إدارة البلاد، مما أوقعنا في أزمات لا نزال نعاني من تبعتها حتي الآن وكان أخرها أحداث إختراق الحدود المصرية في رفح وقتل 25 جندي مصري، والفاشية الاخري دينية تتمثل في خروج الألاف من الإسلاميين ممن يُسمون بالسلفيين والإخوان المسلمين من جحورهم المغلقه عليهم منذ أيام حبيب العادلي حتي بداية الثورة، وممارستهم الحادة تجاه من يختلف معهم والتي تتسم بالفاشية والديكتاتورية المتمثلة في رفض النقاش والتحاور وتبادل الاراء بصورة ديمقراطية، نتيجة إعتيادهم علي مبدأ السمع والطاعة العمياء للمرشد، وبعد تنصيب مرسي رئيسا وتسليم السلطة للبلاد بقيت فقط الفاشية الدينية، التي تعني في جوهرها نوع من الاستقطاب والتخوين وتشويه كل معارض للأخوان بدأت بشراسه منذ إنتخابات البرلمان والرئاسة بالحشد الاخواني بأسلحتهم المعروفة مثل الزيت والسكر واللحمة والارز، وأحاديث عن الجنة والنار وغيرها من الاساليب التي تؤكد منهجهم البراجماتي المنفعي والمصلحي في الواقع بدليل قول مرشدهم السابق مهدي عاكف: "طظ في مصر"، علاوة علي ممارستهم الارهاب الفكري والمعنوي - بعد فوزهم بالاغلبية في البرلمان وبالرئاسة-، لكل من تسول له نفسه معارضتهم أو قول كلام مخالف لأفكارهم علي طريقة الحزب الوطني المنحل ولكنها في هذه الحالة ديكتاتورية بلحية صماء!

وبدأت حملات الفاشية الدينية عملها بالاعتداء البدني علي بعض الإعلاميين مثل الاعتداء علي الزميل الإعلامي خالد صلاح أمام مدينة الانتاج الإعلامي وسبه وتكسير سياراته وغيره من الإعلاميين مثل يوسف الحسيني ولميس الحديدي وغيرهم من الإعلاميين الذين يطلق عليهم الإخوان بإعلام الفلول، بل يدعون الي تطهير الإعلام من المفسدين أمثالهم من وجهة نظرهم، وهم أفراد ملتحون يدعون بأنهم يدافعون عن الرئيس مرسي ضد منتقديه، معلنين أنهم في حالة تظاهر مستمر من أجل تطهير ما يسمونه بالإعلام الفاسد، والسؤال هنا: هل ما يقدمه الإخوان عبر وسائل إعلامهم

الممولة منهم مثل قناة مصر 25 وجريدة الحرية والعدالة وكذلك قناة الجزيرة القطرية ليسوا ضمن الإعلام الفاسد الذي يضللون به الشعب؟ اليس ما تلفظ به مرشدهم السابق مهدي عاكف بقوله: "طظ في مصر"، نوع من التحقير للدولة المصرية وشعبها، كما أن الإخوان سرعان ما يبدلون مبادئهم مثلما هللوا للنائب السابق مصطفي بكري عندما إتهم البرادعي بالعمالة ثم إنقلبوا عليه عندما أعلن تأييده لأحمد شفيق خوفا من أخونة الدولة، كما إستقال بكري من مجلس الصحافة إعتراضا علي ما أسماه بأخونة الصحافة فيما يتعلق بإختيار مجلس الشوري الاخواني لرؤساء التحرير، كما أن ما فعله الإخوان بإغلاق قناة الفراعين ومالكها هو نوع من الفاشية ضد الإعلام، وما حدث للمخرج خالد يوسف عندما أبدي إعتراضا عليهم فوصفوه الإخوان بمخرج الدعارة وأفلام البورنو! كما مارسوا البلطجة والعنف ضد النواب أبو العز الحريري وحمدي الفخراني والحقوقي نجاد البرعي ومؤخرا الصحفي إسلام عفيفي رئيس تحرير الدستور علاوة علي تعيين صلاح عبد المقصود الاخواني وزيرا للاعلام بالاضافة الي نقيب الصحفيين الحالي ممدوح الولي، كما يستخدم الإخوان نفوذهم في مخالفة القانون بإنشاء ثلاثة طوابق فوق مقرهم المكون من أربعة أدوار في المقطم وغيرها من الممارسات الفاشية لهذا التنظيم الاخواني المثير للجدل الذي يسعي بكل ما أوتي من قوة وأموال لا تحصي أن يعمل علي أخونة مؤسسات الدولة وتكوين الدولة الإسلامية في مصر، ودولة الخلافة بداية من مصر التي لم يحلموا أبدأ أن يتولوا مقاليد الحكم فيها، كما وعد المرشد الجهاديين في حماس وغيرها بذلك، الامر الذي يهدد مستقبل البلاد وحاضرها.

وخرجت مظاهرات شارك فيها مئات الألاف من المواطنين المصريين، خلال ما تسمي "مليونية من مليونيات"، يوم الجمعة - خلال حكم المجلس العسكري أو المجلس الاعلي للقوات المسلحة عقب تنحي مبارك بارادته عن حكم البلاد بعد الضغط الشعبي عليه منذ 25 يناير حتي 11 فبراير 2011 -، في ميدان التحرير واستمرت لليوم التالي وبمعظم محافظات مصر تحت اسم "جمعة القصاص"، وذلك تنديدا بما اعتبروه بطئ المجلس العسكري وحكومة الدكتور عصام شرف بتنفيذ مطالب الثورة المصرية، فقد تدفق مئات الألاف من المتظاهرين، الذين تجمعوا

حول خيمة كبيرة وسط الميدان، وأعلنت القوى المشاركة بالتظاهرة عدم رفع أي شعارات خاصة أو الدعاية لأي فصيل سياسي أثناء فعاليات المليونية، وذلك في محاولة لاستعادة روح ثورة الـ25 من يناير ... كما شهدت عدد كبير من محافظات اعتصامات رمزية مماثلة في الميادين الرئيسية بها، ويأتي ذلك عقب ثلاثة أشهر منحها الثوار للحكومة وللمجلس العسكري لتنفيذ مطالب الثورة الأساسية وجد الثوار أنفسهم في المربع الأول، حيث استمر التباطؤ في تنفيذ الأحكام القضائية بحق قتلة المتظاهرين، وبرئ عدد من كبار مسئولي النظام السابق من تهم مثبته عليهم، واستمر العنف منهجا لعمل وزارة الداخلية بعد مضي خمسة أشهر من اندلاع الثورة.

والحق يقال أن المجلس العسكري يتباطأ في محاكمة رموز النظام السابق دون أسباب تذكر الأمر الذي جعل هتافات تتردد في المطالبة برحيله، ووصل الأمر الي إنشاء صفحات علي موقع التواصل الاجتماعي الشهير الفيس بوك تطالب برحيل المشير، معتبره من النظام السابق والذي كان يجلس بجانب الرئيس مبارك وجميع الوزراء المتهمين في القضايا المثارة.. ومن ناحية أخري أصيب المشير بحالة من الإحباط بعد سماع شعار الشعب يريد إسقاط المشير، يردد بشكل كبير في الميدان، بعد أن قامت وزارة الداخلية بقمع المحتجين مما دفعهم للمطالبة بإسقاط المشير شخصيا! حيث أن العلاقة بين الشرطة والشعب لم تكن على هذا الحد من التوتر منذ نجاح الثورة وربما ستظل متوترة للأبد مع الانعدام الشديد للثقة، والسبب أحداث التحرير والقمع الوحشي للمتظاهرين من طرف وزارة العيسوي الذي أصبح عدو الشعب الأول، فقد أصبح الجميع يطالب باستقالته ورحيله نهائيا من العمل، حيث يعد اللواء العيسوى والأجهزة الأمنية من أهم رموز النظام السابق في الوزارة ولا يتوقع منه أن يقوم بتغيير القيادات والأفراد والسياسات التي كان جزءا منها، أو حتى معالجة ضعف ووهن الأجهزة الأمنية غير القادرة على ضبط حالة الانفلات الأمني فضلا عن التخبط السياسي التي تعانيه الوزارة بسبب ضعف شخصية العيسوي وتحكم مساعديه في مجرى الأمور في الغالب، ولهذه الأسباب وغيرها توجب إستقالة اللواء منصور العيسوي وزير الداخلية من منصبه، واستئصال العناصر المشبوهة والتي مازالت تدين بالولاء للنظام السابق كالعيسوي نفسه، أصبح أمرا لابد منه للخروج من الأزمة الراهنة.

فأحداث التحرير ليست نتاج ضعف الإجهزة الأمنية ولا البلطجية ولا الخارجين عن القانون فقط، بل هي نتاج رعونة سياسات الوزير ومساعديه الذين لم يجدوا ما يفسرون به تصرفاتهم العدوانية تجاه المواطنين الا بالقاء اللوم على البلطجية في استحضار غريب للغة النظام البائد، المشاكل الكثيرة ستحل فقط إذا بدأنا البداية الصحيحة وهي باتخاذ موقف تاريخي لعصام شرف بإقالة العيسوي الذي سيغرق الوطن إن لم يوضع له حد ويحوله للتحقيق لمعرفة خلفيات قراراته التي لا تختلف عن قرارات حبيب العادلي وزير داخلية سجن طره المحمي أمنياً وسياسياً في عهد تلميذه الوفي الذي آن له أن يرحل قبل أن يحدث ثورة أخرى لا أحد يعرف مداها. لذلك فإنني أعتقد أن الاعتصام السلمي للثوار والشعب في ميدان التحرير وإعلان مطالبهم لصالح مصر أولاً وليس الثورة كما في الشعار المعلن هو الحل الأمثل للضغط علي صانع القرار لتنفيذ مطالب الثورة من محاكمة قتلة الشهداء مثل حبيب العادلي ومساعدوه ومن قبلهم الرئيس مبارك وجميع المسئولين المتهمين بالفساد وبناء دولة جديدة تقوم علي أساس العدل والحرية والكرامة الانسانية ومن قبلها الحفاظ علي مصر أولاً وأخيراً فهي خير الأوطان.

موقعة العباسية بعد تنحي مبارك عن الحكم !!

أحداث العباسية التي راح ضحيتها أكثر من الف مصاب من ثوار ميدان التحرير وغيرهم في معركة حامية الوطيس مع ما يسمونهم بالبلطجية والمأجورين من فلول النظام السابق والقوي الاجنبية الخارجية التي تريد إفشال الثورة وشيوع عدم الاستقرار في البلاد ومن ثم إسقاط الدولة صاحبة التاريخ والحضارة.. وما حدث قبلها من إنقسام الثوار الي فريقين أحدهما مرتكز في ميدان التحرير والاخر في ميدان روكسي، والفريقين يكيلون الاتهامات لبعضهم البعض بالعمالة والخيانة والتمويل المشبوه.. الخ وأحدهم وهو فريق روكسي يطالب فريق التحرير بترك الميدان وعدم تعطيل الانتاج والمرافق أكثر من ذلك وعدم المساس بالجيش بينما ينفي فريق التحرير ذلك مؤكدا عدم تعطيله للمرافق والانتاج وأن المجلس العسكري الحاكم ليس هو الجيش! ومن ثم فإن نقضهم لسياساته وطريقته في إدارة البلاد ليس فيه

مساس بالجيش! وما يحدث من جمعات متتالية ومسمياتها الغريبة مثل جمعة الانذار الأخير وجمعة الحسم وجمعة القصاص وجمعة إقالة الحكومة وغيرها من المسميات - التي ما أنزل الله بها من سلطان- هي ديكتاتورية غير مستحبة من الميدان تفرضها علي جموع المجتمع بأسره.. ونشر خبر عن نية الثوار في إغلاق قناة السويس للضغط علي المجلس العسكري لم يحدث علي الاطلاق، بل إشاعة مضللة.. كل هذه التحركات والخيم المنصوبة في التحرير وتعطيل مصالح الناس والمحلات والوزارات ومجمع التحرير في هذه الايام من الأمور الغير مستحبة علي الاطلاق والتي لابد أن توقف فوراً حتي تعود الحياة الي طبيعتها ونعاود مطالبنا بالحوار والوقوف حول المجلس العسكري الحامي الامين لهذا الشعب والوقوف بجواره وعدم إطلاق شعارات برحيله لان هذه هو الهراء بعينه ولا أحد يشك في وطنية هذا المجلس.. فلا يدرك أحد مدي بشاعة وخطورة الفوضي إذا حدثت في مصر الان وفي المستقبل القريب، وإذا سقطت مصر - والعياذ بالله - فهذا يعني سقوط أهم دولة في العالم بما لديها من إمكانيات رهيبة وممرات حيوية وسواحل طبيعية ومناخ وطبيعة ساحرة وبترول .... الخ وأيضا تهديد لكل البلاد العربية بعد ذلك وتقسيمها وتفتيتها وإضعافها، وهناك دول علي استعداد لكي تنفقم مليارات الدولارات لضعاف النفوس لدينا - وما أكثرهم في بلادنا - من أجل إستمرار حالة الفوضي بالبلاد وإشعال حرائق الفتن الطائفية وتحريك جحافل البلطجية الموجودة بالعشوائيات، وخلق معارك وتوترات وتجنيد بعض قنوات الإعلام لفعل ذلك مثل قناة الجزيرة القطرية ومن ثم إسقاط الدولة نهائيا، حتي يتم تقسيمها الي ثلاث دويلات الاولي دولة مسلمة يعيش فيها السلفيون والثانية دولة قبطية والثالثة دولة فلسطينية في سيناء والعريش بعد حملة طردهم من أراضيهم في غزة والضفة من قبل الاسلحه الاسرائيلية خلال هذه الظروف وهذا هو المخطط المطروح!!

فنحن لدينا أكثر من 159 أئتلاف شباب ثورة وأكثر من 30 حزب سياسي وحركات متعددة مثل حركة 6 إبريل، منقسمون، وأموال خفية عن الثوار هنا وهناك - مثل تصريح السفيرة الامريكية بالقاهرة بأن الاموال التي منحتها السفارة لأشخاص من مصر منذ بداية الثورة حتي مرور ستة أشهر حوالي 400 مليون دولار

- فأين ذهبوا ومن أخذهم وماذا فعلوا بها وما أهداف هذه الاموال وما حجمها بالضبط؟؟ كلها أسئلة غامضة تحتاج الي إجابة!!

بل وصل الامر بجاحته أن يعلن أحد المستفيدين من هذه الاموال الامريكية عبر قناة المحور الفضائية أنه مسئول إحدي منظمات المجتمع المدني ويحصل علي تمويل من أمريكا سنويا من أجل توعيه الشباب وأن 10 الأف من ثوار التحرير تم تدريبهم في مؤسسته ومعه صور لتحقيق شخصياتهم والرواتب التي تقاضونها!

لذلك فلابد من عدم المساس بالمجلس العسكري الذي حمي الثورة ولم ينصاع الي النظام السابق الذي قال أنه طلب منه ضرب المتظاهرين ولكنه رفض الامر ووقف بجوار الشعب في ثورته وتم إسقاط الرئيس ومعظم أفراد نظامه.

وقال المجلس   في رسالته رقم "69" إنه بالإشارة الى الخطوات الإيجابية التي تحققت خلال الأيام الأخيرة والتي تهدف الى تحقيق المطالب المشروعة لثورة 25يناير، الا أن تحقيق هذه الخطوات الإيجابية "تعارضت مع المصالح الشخصية لبعض الحركات السياسية ذات الأجندات الخاصة والتي بدأت في التحريض لزرع الفتنة بين الشعب والقوات المسلحة".

وأكد المجلس في رسالته أنه لا صحة لما تردد عن قيام القوات المسلحة باستخدام العنف ضد المتظاهرين في الإسماعيلية أو السويس أو أي مدينة أخرى.

ودعا المجلس كافة فئات الشعب الى الحذر وعدم الانقياد وراء "هذا المخطط المشبوه الذي يسعى الى تقويض استقرار مصر والعمل على التصدي له بكل قوة.

فلابد أن نتوحد مع الشرعية والمجلس العسكري ونتحاور معه ونقيم تظاهرات كنوع من الضغط عليه ولكن بشكل متحضر وسلمي بعيدا عن العنف والبلطجة والتشدد الديني وكافة الوسائل المشبوهة.. ولنثبت علي مقولة " الشعب والجيش إيد واحدة".

خطاب رئاسي أشعل المظاهرات الشعبية!!

لم تكن سعادتي الحقيقية بفوز الدكتور **محمد مرسي** برئاسة الجمهورية بقدر ما كانت فرحتي بنجاح أول إنتخابات في تاريخ الدولة المصرية منذ نشأت الدولة الحديثة ومعرفة نظام الانتخابات والعملية الديمقراطية، فهي بلا شك إنتخابات رئاسية فريدة ونادرة من حيث نظامها ورقيها ونزاهتها الي حد كبير، بعيدا عن إستخدام الزيت والسكر والارز واللحمة والصابون وأنابيب الغاز والمائة جنيه لكل صوت والجنة والنار ومنع لجان بكاملها للتصويت وتسويد البطاقات في المطابع.. الخ.

فلم يصدق المصريون أهمية أصواتهم قبل ذلك، فقد كان حاكم البلاد يرث الحكم قبل التحول من الملكية الي الجمهورية ثم بعدها كان يتم الإستفتاء علي ترشيحه بداية من محمد نجيب أول رئيس للبلاد وصولا الي حسني مبارك وكان منصب الرئيس يتم بالإستفتاء ثم في أ خر عهد المخلوع مبارك حدث تعديلاً شكلياً في القانون لكي يكون بالانتخاب وكان الفوز دائما يصنع مسبقاً لمبارك في نهاية فترته الخامسة وسعيه للفترة السادسة قبل أن يورث الحكم لابنه جمال الا أن الرياح جاءت بما لا تشتهي أسرة مبارك، فقد قامت الثورة ومنعته من تحقيق هذا الهدف الخبيث بل أجبرته علي التنحي ووضعت مبارك وعائلته وبعض أركان نظامه ووزرائه في السجن، ثم أسفرت الانتخابات الرئاسية الاولي بعد الثورة عن نجاح مرشح حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين وهو محمد مرسي بمنصب الرئيس، وقبل إعلان النتيجة قامت جماعة الإخوان بحشد أعضائها في ميدان التحرير للاعتراض علي الاعلان الدستوري المكمل وإستباق فوز مرسي قبل الاعلان الرسمي للنتيجة، وبعد النتيجة الرسمية القي مرسي خطاباته الشهيرة الاولى من مقر الإخوان في المقطم ونادي الشعب المصري بعبارة: "أهلي وعشيرتي"، وذكر مختلف فئات المجتمع بما فيهم البائعة الجائلين وسائقي التوك توك دون أن يذكر فئات هامة مثل العلماء والمثقفين والمبدعين والشعراء والفنانين والإعلاميين، جاء الخطاب الثاني في ميدان التحرير والذي حرص فيه مرسي علي أن يقسم أولاً في ميدان التحرير للمعتصمين معظمهم من الإخوان وعبر منصة أخوانية تماما وقام خلالها

بتعديل طريقة خطابه حتي بدأ خطاباً شعبياً غازل فيه من تجمعوا من غير الإخوان وبشكل حماسي يقترب من حماسة عبد الناصر التي إفتقدها الشعب منذ سنوات بعد القمع والقهر الذي عاشه في عهد مبارك، وقام مرسي بالخروج عن نص الخطاب المكتوب وإستمر يتكلم بشكل إرتجالي وبدل ندائه للشعب: "بأهلي وأحبابي"، مؤكدا أن الميدان هو صاحب الشرعية الحقيقية وقام بخلع جاكتته الشهيرة مؤكدا أنه لا يرتدي قميص واق من الرصاص وأنه محمي من الشعب وذكر بعض الفئات التي نسيها في خطابه الاول وبعض المحافظات مثل القاهرة والجيزة، وفي خطابه الثالث أمام المحكمة الدستورية العليا - التي أشبعها مرسي والإخوان هجوماً ونقداً ومطالبة بالغائها- ، رفض الرئيس مرسي أن يؤدي اليمين بالدستورية مذاعاً علي الهواء، مؤكداً علي إحترامه لاحكام المحكمة الدستورية والقضاء ... ثم جاء خطابه في جامعة القاهرة وكان خطابا جيداً ولكنه مليىء بالثقوب مما زاد من مساحة القلق وليس الطمأنينة لدي الشعب خاصة مع رفض أعضاء جماعة الإخوان الذين كانوا في الصفوف الامامية من الوقوف أثناء عزف موسيقي السلام الجمهوري خلال خطاب مرسي بإعتبار الموسيقي لا يجوز الوقوف لها! مثلما طرد أحد قيادة الإخوان البارزين من الجيش بسبب رفضه تحيه العلم المصري! وفي الخطاب حاول مرسي أن يرضي كافة الاطراف ومن يحاول فعل ذلك يخسر كل الاطراف، وقال بأنه يحترم أحكام القضاء ثم يقول بعدها بأنه سيعيد عمل المؤسسات المنتخبة! ويقصد بها مجلس الشعب المنحل بحكم المحكمة الدستورية أعلي سلطة قضائية في مصر، ثم تحدث الرئيس وقال بأن "الكفاح الوطني كان علي أشده في فترة العشرينات من القرن الماضي "يقصد بداية تأسيس الجماعة في عام 1927 علي يد حسن البنا ثم يقول "وما أدراك ما الستينات" ويقصد بها فترة حكم الرئيس عبد الناصر وما بها من مظالم، ناسياً في الوقت نفسه أن هذه الفترة شهدت المد القومي والمساعدة في إستقلال العديد من الدول العربية والافريقية وتأسيس حركة عدم الانحياز.... ناهيك عن عدم إحترام مقام شيخ الازهر وتخصيص مقعد خلفي له في القاعة بينما تخصيص مقعد لسعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب المنحل والذي لا صفة له بروتوكولياً!

خطابات الدكتور مرسي جيدة وتُظهر أمانته وتواضعه وبساطته وعدم تكلفه الا أن المعطيات في الخطابات التالية جعلتني أشترك مع الكاتب وحيد حامد في تخوفه من أخونه مؤسسات الدولة فيما بعد، خاصة مع سعي الإخوان بمنهجهم البراجماتي المعروف الي المغالبة وليس المشاركة بداية من مؤسسات الدولة النيابية والجمعية التأسيسية والحكومة والرئاسة في تقوية أواصر جماعتهم غير الشرعية حتي الآن، كما أن الإخوان لا يؤمنون بتداول السلطة ما دامت في أيديهم، فالعبرة بالافعال وليس بالخطابات يا دكتور مرسي!

إنقلاب مرسي والاخوان!

لم يصدق جموع الشعب المصري الذي إنتخب الدكتور محمد مرسي رئيساً للجمهورية أن يصدر قراراً جمهورياً بعودة مجلس الشعب المنحل بحكم المحكمة الدستورية العليا بعد أن أقسم بإحترام الدستور والقانون وأحكام القضاء الا أن حكم جديد للمحكمة الدستورية بعدها بيومين بوقف قرار رئيس الجمهورية بعودة مجلس الشعب، ولم يتصور أن رئيس السلطة التنفيذية وهو رئيس الجمهورية محمد مرسي هو المنوط به إحترام تنفيذ أحكام القضاء وأحكام الدستورية العليا أن يفعل هذا، خاصاً أن خطاباته الشعبيه التي غازل من خلالها الشعب المصري من دون الإخوان المسلمين وعباراته والفاظه المتداولة فيها مثل أهلي وعشيرتي وأهلي وأحبابي ولن أخون الله فيكم وغيرها من العبارات، أدخلت الاطمئنان والراحة والثقة الي حد كبير في قلوب من إستمع الي خطاباته وتفاءل خيراً بعودة دولة القانون وإحترام أحكام القضاء المصري، والسعي الي بناء دولة مدنية يحكمها الدستور والقانون والفصل فيها للقضاء وحده، ولا فرق بين مسلم ومسيحي فكلاهما مصري، وستستمر الثورة الي أن تتحقق الاهداف كاملة، وإنتهاء عصر المواءمات السياسية والصفقات المشبوهة، ودولة الظلم.. بالاضافة الي أداءه اليمين الدستورية أمام أعضاء المحكمة الدستورية العليا وإستخدامه عبارات الحب والاستحسان والتوقير لأعضاء المحكمة وأحكامها.. ولكن الرئيس مرسي ضرب بقراره هذا عرض الحائط وبسيادة القانون وأحكام القضاء في مقتل! وأصر علي عودة مجلس الشعب

المنحل رغم أنف الجميع ولم يحترم عقول الشعب العظيم الذي قام بأعظم الثورات في التاريخ والتي جني حصادها الإخوان وحدهم سواء في البرلمان أو التأسيسية أو الرئاسة والحكومة أيضا ومعظم النقابات المهنية وإتحاد الناشرين المصريين.. الخ، مبرراً بأن عودة مجلس الشعب لممارسة إختصاصاته الي أن يتشكل الدستور الجديد للبلاد وسيتم بعدها إجراء إنتخابات تشريعية بعد ستين يوم أي أن مجلس الشعب المنحل سيستمر رغم حكم القضاء الي نهاية المجلس، حتي تتاح له الفرصة لسن قوانين في 24 ساعة – علي غرار قانون عمر سليمان المعروف بالعزل السياسي – ومن بين هذه القوانين الغاء المحكمة الدستورية العليا، ثم سن قانون لالغاء المجلس العسكري، والسعي للابقاء علي سيطرة مجلس الشوري علي المؤسسات الصحفية القومية والعمل علي أخونتها وتعيين رؤساء مجالس إدارة وتحرير من الاخوان، وغيرها من الممارسات حتي تتحول مؤسسات الدولة تابعة للاخوان المسلمين ودولة مرشد الإخوان ومكتب الارشاد الذي قد يتحول الي لجنة السياسيات الشهيرة التي كانت منبثقة من الحزب الوطني المنحل!

فلقد أكد مرسي مراراً وتكراراً أنه رئيسا لكل المصريين وأنه إستقال من جماعة الإخوان المسلمين ومن حزب الحرية والعدالة وهذا لم يتحقق ولن أظنه سيتحقق لسببين الاول أن تنظيم الإخوان هو السبب الرئيسي في نجاح الدكتور مرسي ومن ثم لا يمكنه التخلي عنه أو عدم الانحياز له خاصة مع وجود نظام البيعة لدي الإخوان للمرشد العام للجماعة، فالدكتور محمد مرسي إذا كان مرشحًا مستقلًا في الانتخابات الرئاسة الماضية لم يكن ليحصل علي هذه الاصوت، والسبب الثاني أنه حتي الان لم يتم الاعلان عن رئيسًا لحزب الحرية والعدالة كبديل لمرسي.

لا أعتقد أن أي رئيسًا لمصر من الرؤساء الاربعة السابقين محمد نجيب أو عبد الناصر أو السادات أو مبارك قد تجرأ علي حكم المحكمة الدستورية العليا من قبل أو خالف منطوقها ولم ينفذ أحكامها، ولكن الدكتور مرسي فعلها وهو في الايام العشر الاولي من ولايته لحكم البلاد، فماذا هو فاعل في الايام القادمة لحكمه!

وكنت أتمني من نواب البرلمان من الليبراليين والمستقلين دون الإخوان والسلفيين أن يربأو بأنفسهم عن الاستجابة لدعوة سعد الكتاتني رئيس المجلس المنحل للاجتماع بالمجلس لإستكمال جلسات المجلس إحتراما للقانون والدستور وأحكام القضاء، فإذا تم الاستهانة بأحكام القضاء في مصر فإنتظروا الانقلاب أو الفوضي!

تعيين ابن الرئيس مرسي باطل!!

فارق كبير وشاسع بين العُمرين.. عمر أبن بتاع البطاطا 10 سنوات الذي قتل بالخطأ من قبل الشرطة لأنه كان يبيع بطاطا أمام السفارة الامريكية بالقاهرة كى يعيش هو وأسرته وقد حرمة من التمتع بطفولته وبين عمر أبن الرئيس مرسي الذي فتحت له أبواب السعادة والخير فور تخرجه وتم تعيينه علي الرحب والسعة في وزارة الطيران المدني في قطاع قرض البنك الدولي براتب 38 الف جنيه شهريًا كما نشر في الصحف، فهل يعقل أن يكون هناك هذا الفارق الشاسع بعد دماء الشباب التي أهدرت في ثورة 25 يناير وتكون هذه النتيجة الظاهرة بين أيدينا بين العُمريين! ولكن في الواقع فأن تعيين أبن الرئيس مرسي باطل لعدة أسباب قانونية وهي أولا أن المادة 17 من قانون العاملين المدنيين بالدولة تشترط أن الجهات الحكومية عن الوظائف الخالية بها التي يكون التعيين فيها فى صحيفتين يوميتين على الأقل ويتضمن الاعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها وهذا لم يحدث في الوظيفة التي تقدم لها – سي عمر- حيث تمت عبر اعلان داخلي، كما تنص مادة 18 من قانون العاملين المدنيين في الدولة علي أن يكون التعيين فى الوظائف التى تشغل بامتحان بحسب الأسبقية الواردة بالترتيب النهائى لنتائج الامتحان وعند التساوى فى الترتيب الأعلى مؤهلا، فالأقدم تخرجًا فإن تساويا تقدم الأكبر سنًا، كما تسقط حقوق من لم يدركه الدور للتعيين بمضى سنة من تاريخ إعلان نتيجة الامتحان ويجوز التعيين من القوائم التى مضى عليها أكثر من سنة إذا لم توجد قوائم أخرى صالحة للترشيح منها وذلك خلال الأشهر الستة التالية لانقضاء السنة. لو سمع الرئيس مرسي مرة تسجيلًا لما يقول وخاصة لتعهداته التي أكد فيها أن يحقق العدالة الاجتماعية لاتجه الى الله أن يغفر له خلفه للوعد وقوله ما لا يفعل! فبيانات

الواقع تقول بأن هناك حوالي 2 مليون حاصل على بكالوريوس تجارة ولا يجدون عملاً، أما لو طلب بيانًا بتاريخ تخرج هؤلاء العاطلين لوجد ما يجعله يعف الطعام والشراب أيامًا وأسابيع فهناك من حصل على بكالوريوس تجارة عام 1982 أي قبل 31 عاماً ولم يجد عملاً حتى الآن بينما عمر محمد مرسي وجد وظيفة حكومية بعد 6 أشهر فقط من حصوله على شهادته الجامعية. وإذا كان إبن الرئيس قد فاز بهذه الوظيفة رغم حصوله على بكالويوس تجارة بدرجة جيد فإن من بين العاطلين 70 الف حاصلين على ماجستير ودكتوراه في المحاسبة وإدارة الأعمال وهؤلاء جميعاً لم يجدوا فرصة عمل رغم هذه الشهادات وبعضهم تم ضربه وسحله قبل أسابيع قليلة أمام منزل رئيس الوزراء هشام قنديل بالدقي عندما تظاهروا مطالبين بحقهم في وظيفة حكومية! أما بسلامته – سي عمر- فقد حصل على الوظيفة بدون تظاهر وبدون سحل أو ضرب.. وحصل عليها ببكالوريوس التجارة بدون دكتوراه أو ماجستير، بينما ابن الرئيس يفوز بالوظيفة بعد 6 أشهر من التخرج فقط!! فنحن إذن إزاء ظهور جديد لجمال مبارك أخر علي ساحة الحكم!!

ولو طلب الرئيس حصرا بعدد العاطلين من خريجي التجارة فسوف يجد أعداد لا حصر لها، أكثر من مليون عاطل حاصلين على بكالوريوس تجارة، بينهم 70 الفاً يحملون «دكتوراه» و«ماجستير».. وبعضهم خريج عام 1982، أعتقد أن عمر صلاح بتاع البطاطا أبن محافظة سوهاج من أشرف وأطهر من أنجبت مصر الذي تلقي رصاصتين قي صدره وهو يسعي وراء رزقه، وأفضل من أبطال الفضائيات وأبطال الكلام والجالسين علي سدة الحكم، فقد إرتاح عمر صلاح من الطغاة ولكن الطغاة لم ولن يرتاحوا، فقد عاش عمر ميتا ومات حيا!!

كرسي إخوان الشاطر في الكلوب!

القت جماعة الإخوان كرسي في الكلوب عندما أعلنوا عن مرشحهم لرئاسة الجمهورية خيرت الشاطر، فكان ذلك بمثابة المسمار الاخير في نعش مصداقية الجماعة لدي الشعب الذي إختارها عن جهل بها من قبل في البرلمان، وبعد هيمنتها علي تشكيل تأسيسية الدستور وتم إستبعاد المرشح صاحب الشعبية أبو إسماعيل من السباق من أجل عيون الشاطر.

أعتقد أن القواعد الدستورية المستقيمة كما يؤكد خبراء القانون تنص علي أن الدستور لا تكتبه الاغلبيه في أي دولة تحترم شعبها وتريد دولة مدنية حقيقية يشارك فيها كافة أطياف الشعب في صنع مستقبل أبناءهم، لأن كتابة الدستور بهذا الشكل الذي يهيمن عليه التيار الإسلامي تؤدي الي ثورات ضد جبروت الاغلبية كما حدث مؤخر مع الحزب الوطني الحاكم المنحل!

ولقد أثبتت الاحداث المتتالية إدعاءات الاخوان، كان أبرزها تصريحاتهم علي لسان بعض رموزهم عندما تم الموافقة علي تأسيس حزبا لهم وإستفتاء 19 مارس الشهير بأنهم لم يشاركوا في إنتخابات مجلس الشعب والشوري الا علي 35% من المقاعد فقط ولكنها خاضت الانتخابات علي معظم المقاعد في المجلسين وحازت علي الاغلبية المطلقة فيهما علي طريقة الحزب الوطني المنحل في عز جبروته، بعد أن إستدرج التيار الإسلامي الشعب بأسم الدين وشعارات لا تمت للواقع بصلة! ثم أنكرت رغبتها في تشكيل الحكومة ولكننا فوجئنا بالإخوان يطالبون بتشكيل الحكومة بإعتبارها جماعة الاغلبية في البرلمان، بل التهديد بسحب الثقة عن حكومة الجنزوري عبر أحد قيادتها الدكتور سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب، وزعمت أنها لن تقدم مرشحا يمثل الجماعة لرئاسة الجمهورية ثم وجدناها تقدم خيرت الشاطر مرشحا للرئاسة عن الجماعة، وأخيرا وليس بآّخر قالت الإخوان بأنها لم تتدخل في تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور ثم وجدناها تهيمن بالقوة علي الاغلبية، ووضع أسماء بعينها تنتمي الي الإخوان بالنقابات المسيطر عليها الإخوان كالصحفيين والصيادلة والمهندسين والطب وكذلك الاتحادات والجامعات، فالطالب الوحيد المختار باللجنة

ينتمي للاخوان، حتي أصبحت الاغلبية المطلقة للجنة الدستور لجماعة وتيار واحد، والذي أصبح يتعامل بمنطق البراجماتية ويكررون نفس أخطاء النظام السابق بسياسة الاقصاء مما أبعد اللجنة عن التوافق المجتمعي المطلوب في هذه المرحلة.

كما كان بعض قطاعات هذه الاغلبية من التيار الإسلامي يحرم الخروج علي الحاكم وتري أن المظاهرات إثم وبعضها الاخر كان ينتظر ويتمهل الي أين ستسير الامور مثلما حدث في بداية الثورة حتي يقرر اللحاق بها في وثبة جماعية قياسية تقصي الجميع من المشهد السياسي وتجعلهم ينفردون وحدهم به مثل تصدر محمد البلتاجي القيادي الاخواني منصات الفضائيات وميدان التحرير في واقعة تنصيب عصام شرف كرئيس حكومة الثورة، وإعترف ياسر برهامي نائب رئيس الدعوة السلفية في أحد الندوات بجامعة الازهر مؤخرا بأنهم أسسوا حزب النور من أجل الدعوة الي الله، أي أنهم خالفوا الدستور بتأسيس حزب علي أساس ديني!

حوار الرئيس "الاسبق" مرسي لقناة المحور!

لم أكن أتصور ان الرئيس مرسي في حواره مع الإعلامي عمرو الليثي في قناة المحور أن يعيد ما قاله في حواراته السابقة ولا يأتي بجديد علي الاطلاق وكأنه يعيد ما قاله من قبل مجددا للتأكيد علي لا شيء، بينما الشعب المصري علي اختلاف طوائفه ومستوياته والذي لا يزال صابرا - كان ينتظر هذا الحوار علي أحر من الجمر كما يقولون، خاصة في ظل سوء الاحوال العامة للبلاد والعباد بدرجة كبيرة، وتعددت مظاهرة السيئة المهينة لدولة بحجم مصر سواء في التراجع المستمر للاقتصاد المصري وانهياره، بل ووصول الاحتياطي النقدي الاجنبي الي ما يقارب الصفر وانخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الاجنبية الاخري وتراجع معدلات السياحة بعد حادث وفاة 18 سائحا في مصر مؤخرا وارتفاع الأسعار المستمر وإختفاء بعض السلع وقلة الاحتياطي الاستراتيجي منه، وثبات الرواتب وارتفاع نسبة الادمان والعنوسة والجريمة في الشارع والتضخم واختفاء السولار من الاسواق والازدحام المستمر عليه وسط معارك طاحنة يوميا في طوابير لا تنتهي، وزيادة حوادث المرور والقطارات، وتعيين أكثر من 2600 موظف ينتمي لجماعة الإخوان

المسلمين في مواقع قيادية بالدولة في إطار مسلسل أخونة الدولة، علاوة علي حالات الانفلات الامني الذي يعيشه المواطنين بالدولة وحالات الإضرابات والاعتصامات التي تملأ المصانع حتي توقفت تمامًا عن الانتاج والعمل والتصدير للخارج، وحالات التصفية الجسدية التي قتلت شباب نقي مثل محمد الجندي ومحمد حسين "كريستي"، وعلاء سعد ومحمد عمر وغيرهم من الشهداء الشباب وعمليات التحرش الجنسي الممنهج والترهيب المتواصل من قبل الإخوان بإستخدام ميليشياتهم علي طريقة الحرس الثوري الايراني بعد تجاهل دور الشرطة في الشارع، ناهيك عن القاء التهم علي المؤسسة العسكرية بأنها المدبرة لمجزرة سيناء في رمضان الماضي دون دليل وغيرها من الامور التي ساهمت في ازدياد حالة الكراهية تجاه جماعة تيار الإسلام السياسي بشكل يتفق مع كراهيتهم لجماعة ما تسمي بالضمير وما يطلق عليها بجبهة الانقاذ من وجهة نظري.

وكان حوار الرئيس مرسي الذي صمت فيه دهرًا، فقد تأخر إذاعة الحوار حتي بعد الثانية من منتصف الليل وهو ما يعد استهانة بالمواطنين ودليل على أن هناك جهات تدخلت بالمونتاج لتقويم الخطاب، حيث تضمن الحوار أخطاء بروتوكولية واجابات مراوغة، وأن محاولات بكاء الرئيس كانت مصطنعة، ولم تظهر حماسته إلا فى الأسئلة المتعلقة باستمراره فى منصبه وشرعيته التى اكتسبها من الصندوق.

كما أن حوار الرئيس شهد حالة من الاستهزاء غير المسبوقة بالمواطنين الذين انتظروا ظهور الرئيس لأكثر من 6 ساعات، فى عدد من المواقف قبل الحوار أولها إرجاء إذاعته أكثر من مرة دون إطلاع المواطنين على أسباب هذا التأخير، بخلاف التقليل من قدر الرئيس بكتابة جملة «حوار الرئيس مع الدكتور عمرو الليثى بعد قليل» وهو أمر فيه مغالطة بروتوكولية حيث ركز على المحاور وقلل من شأن الرئيس!!

بالرغم من أن الإعلامي عمرو الليثي كان من بين قيادات الإعلام بالحزب الوطني المنحل ومن المقربين لجمال مبارك ولجنة السياسات بالحزب، ثم أنه من المختارين من بين مستشاري الرئيس مرسي المرضي عليهم من قبل الاخوان، بالاضافة الي أن اسناد خبر اذاعة حوار الرئيس لوكالة الاناضول التركية وكان الاولي أن وكالة انباء الشرق

الاوسط هي التي تقوم بذلك لانها وكالة مصرية أولًا ومع رئيس مصر.. كما أن المواطنين لم يشعروا فى حوار الرئيس الذى إنتظروه طويلاً بالصدق، وظهر أداء الرئيس تمثيلياً ومفتعلاً وبعيداً عن الصدق والاقناع.. كما نتمني أن نري كلامًا جديدًا من الرئيس يطمئن الشعب علي مستقبل بلاده ومشروع قومي يلتف حوله الشعب بدلًا من مشروع النهضة المزعوم الذي يشبه الفانكوش في تأثيره الخيالي علي الناس!!

مظاهرات حركة تمرد لاشعال ثورة 30 يونيو

مع إقتراب العد التنازلي ليوم 30 يونيو المرتقب لبدء اعتصام القوي السياسية وقيادات حركة تمرد المكونة من عدد قليل من الشباب صغير السن أعلنوا عن حركتهم وأهدافها في مؤتمر بنقابة الصحفيين والذين أقنعوا أكثر من 15 مليون مصري بالتوقيع علي استمارة حملة تمرد للمطالبة بإنهاء حكم الإخوان والدعوة لاجراء انتخابات رئاسية مبكرة، فقد استعدت ميليشيات الإخوان لهذا اليوم عبر نشر أخبار عبر قنواتهم الفضائية والصحف والانترنت لترهيب الناس من النزول يوم 30 يونيو الي الميادين تحاشيا للصدام الدموي المتوقع والعنف المرتقب من هذه المواجهة مع ما دون الإخوان من المصريين ومن خلال التدريبات القتالية التي يقومون بها في معسكراتهم ليلًا ونهارًا والتي ببثتها مؤخرًا جريدة المصري اليوم عبر موقعها الاليكتروني وظهرت تصريحات لبعض قادتها مثل العريان والبلتاجي والكتاتني تهوّن من أحداث هذا اليوم وتؤكد عدم حدوث شيء علي الاطلاق بسبب الحر الشديد وإختفاء قطع الكهرباء وأن اليوم سيمر مرور الكرام وأن المعتصمين سيعودون الي أماكنهم مجددا في نهايته!

ولكن المعارضة ومختلف فئات الشعب – وأنا منهم – كان لهم رأي أخر وهو الاصرار علي النزول بقوة وبحشد الـ15 مليون مواطن والبقاء في الميادين حتي يتم تلبية مطالبهم برحيل مرسي والإخوان من سدة الحكم واجراء انتخابات مبكرة للرئاسة والاستجابة لرغبة 15 مليون مصري وقعوا علي استمارات تمرد.

ينبغي استكمال الموجة الثانية من الثورة والنزول الي الميدان وأمام الاتحادية من أجل إنهاء حكم الإخوان الذي أعاد مصر الي الوراء وجعلهم دولة غير ذات هيبة ومكانة بين دول العالم الخارجي بعد سياسة التسول الخارجي التي إتبعها مرسي وعشيرته وكارثة سد النهضة الاثيوبي وفضيحة الحوار الوطني السري المذاع وبسبب السياسة الخاطئة في ادارة الدولة منذ تولي مرسي حتي الان وسياسة العشيرة القائمة علي التمكين وليس المشاركة والسعي لاخونة الدولة بككل مؤسستها ناهيك عن حركة المحافظين الاخيرة التي سعي مرسي من ورائها لاجهاض يوم 30 يونيو بتعيين محافظين من الإخوان وبعض الاحزاب المرضي عنهم مثل غد الثورة الذي يرأسه أيمن نور صاحب الزيارة الشهيرة مع خيرت الشاطر، وتعيين محافظ للاقصر من الجماعات الإسلامية التي نفذت جريمة الاقصر في عام 1997 الامر الذي كان له أثر سيء علي السياحة عالميا، وغيرها من القرارات الرئاسية التي تثبت أن هذا الحكم لا يعمل لصالح مصر بل لاهداف الجماعة التي يمتد تنظيمها الدولي لاكثر من 75 دولة حول العالم وتريد تأسيس دولة الخلافة علي أنقاض الدولة المصرية، ناهيك عن عدم وجود رؤية أو مشروع حقيقي لهذه الجماعة التي لا تري سوي مصلحتها فقط و"طظ في مصر"، كما قال مرشدهم السابق مهدي عاكف.

أتمني أن يستجيب الدكتور **مرسي** لرغبة الـ15 مليون مواطن الذي طفح بهم الكيل كما طفح بغيرهم من المواطنين البسطاء فلا يستطيعون العيش الكريم أن الانفاق علي أنفسهم بعد موجة الغلاء التي إجتاحت كل شيء بعد تولي **مرسي** الحكم ولمدة عام لم يفعل ما هو متوقع من أول رئيس منتخب بعد ثورة 25 يناير، بل أعلنوها صراحة بأنهم يرفضون **مرسي** حاكمًا للبلاد ويطالبونه بالتنحي وترك السلطة بالسلام والانصياع للارادة الشعبية حقنًا للدماء ودخول مصر في الصراع الطائفي بعد تقسيمها الي ما يشبه الطوائف والدويلات وتجنب الفتن والانقسامات بين الشعب الواحد ويبدأ في اجراء انتخابات مبكرة بناء علي رغبات الشعب الذي هو مصدر السلطات وصاحب الكلمة العليا في كل ما يخص بلده ومستقبله، فسوف ينزل المتظاهرين بالملايين سلميًا يوم 30 يونيو وسيبقون بالميادين لن ينصرفوا الا بعد تحقيق مطالبهم المشروعة وأتمني الاستجابة من أجل مستقبل مصر الوطن أغلي الاوطان!

قوة مظاهرات تمرد بعد حرق مقارها!

كان أمر متوقع أن تقدم الجماعة الحاكمة للبلاد الإخوان بالتدبير لحرق مقر حركة تمرد الشبابية الوطنية التي دعت الي التظاهر والاعتصام يوم 30 يونيو القادم أمام قصر الاتحادية للمطالبة بسقوط النظام الذي فشل فشلًا ذريعًا في تحقيق أهداف ثورة يناير بعد عام كامل من تقلدهم أمور البلاد والدعوة لاجراء انتخابات رئاسية مبكرة بعد نجاح الحركة في جمع أكثر من 15 مليون استمارة من الشعب تطالب بإنهاء حكم محمد مرسي وتعبر عن رفض الشعب المصرى لنظام الإخوان، وتطلب إنهاء نزيف الخسائر الاقتصادية والتدهور في كافة المجالات مثل تراجع الاقتصاد وانخفاض احتياطي النقد وسوء الاحوال المعيشية وخطف الجنود علي الحدود والفشل في العثور علي قاتل جنودنا في رمضان والضباط الشرطة المختطفين في سيناء والتسول حول العالم للحصول علي المال وأخرها الفشل في ايقاف بناء سد النهضة الاثيوبي الذي يعني ان مصر مقبلة علي مجاعة مائية.

حركة تمرد التي تتعرض لحرب شرسة قبل أيام من مظاهرات 30 يونيو المترقبة، تهدف الى تحقيق تاثير سياسى وتأثير على الرأى العام الذى سيحدد طريق الحركة ومصير الرئيس مرسى، فالأهم عند الحركة أنها أظهرت الرئيس داخليًا وخارجيًا بمظهر الفاقد للشرعية من الناحية الشكلية، أما من الناحية العملية.. فالرئيس فقد الشرعية منذ إصداره الإعلان الدستورى المكمل الأول وما تبعه من إعلانات دستورية اغتصب بها حقوقًا لم تكن ملكه..

وقد صدر بيان عن الحركة ومؤسسها الشاب محمود بدر تقول فيه إن النظام يواصل أسلوب الحكم عن طريق الميليشات والبلطجة، الأمر الذي جعل هذا النظام القمعي الإرهابي يرتكب جريمتين في يوم واحد لا يفصلهما غير ساعات، الجريمة الأولي كانت الاعتداء بالضرب والبلطجة واقتحام اجتماع للتيارات السياسية في القلب منهم شباب تمرد بدمنهور، أما الجريمة الثانية التي تكشف طبيعة هذا النظام القمعي الذي يحكمنا بميليشات إرهابية مجرمة فكانت محاولة إحراق مقر حملة تمرد الرئيسي بالقاهرة، بما يكشف عجز وضعف وخوف هذا النظام الذي اقتربت

نهايته، على حد وصف البيان ويأتي هذا بعد الاعتداء الإجرامي على اجتماع الحركة بدمنهور، والاعتداء على عدد من أعضاء الحركة . كما أن تصريحات بعض قيادات الإخوان حول الحشد بالميادين، لمواجهة مظاهرات 30 يونيو، تسبب في الوقت نفسه حالة من القلق والخوف من حدوث صدام دموى حاد فى الشوارع بين مؤيدى ومعارضى الرئيس، كما شاهدنا في الاتحادية والتحرير بين الإخوان والثوار ورغم أن الجماعة لم تعلن موقفها الرسمى حتى الآن من تظاهرات يوم 30 يونيو الا أن التعليقات والتصريحات المتناثره لقيادات الإخوان تشير فى مجملها الى أن هناك تحركات وخطوات إستباقية لحماية أركان النظام مثلما قال عاصم عبد الماجد القيادي بمجلس شوري الجماعات الإسلامية بأنهم سيحمون شرعية الرئيس بالدم، بوسطة حركة موازية أسمها تجرد التي سوف تجمع أنصار لها وتنزل الي الميادين قبل 3 أيام من 30 يونيو ويأتي هذا مع تكثيف جماعة الإخوان المسلمين من التواصل مع بقية الجماعات والأحزاب الإسلامية لتوحيد الجهود وحماية الشرعية والدعوة للتكتل فى مواجهة الانقلاب مثلما عقد حزب الحرية والعدالة بقيادة سعد الكتاتنى اجتماعا مع أحزاب الوسط والأصالة والبناء والتنمية والحزب الإسلامى الذراع السياسي لجماعة الجهاد بهدف التوصل لموقف موحد بشأن تظاهرات هذا اليوم وهو 30 يونيو. أتمني أن يأتي يوم 30 يونيو بثماره ورسالته وأن تصل الرسالة الي رئيس الجمهورية بلا تطاحن ولا دماء وأن يقول الكلمة الشهيرة للرئيس التونسي السابق "خلاص فهمتكو" بدلا من أهلي وعشيرتي!!

الكلمة في 30 يونيو للشعب في مظاهراته!

لا أتفق تماما مع كل من يقف ضد أحلام وطموحات الشعب المصري في إختيار رئيسه وحكومته ووزراءه وواقعه ومستقبله فهو مصدر السلطات الحقيقي وهذا لا جدال فيه وحق لا يمكن لاحد ان ينتزعه منه بأي طريقة كانت. فقد تحمل هذا الشعب الازمات طوال تاريخه المديد وحضارته التي تمتد لاكثر من 7 الاف سنة بأهراماته ونيله، فقد واجه الشعب المصري أنواع شتي من الاحتلال وكان في صموده وصبره وايمانه كلمة السر في انتصاره علي الهكسوس بقيادة أحمس ومن قبله مينا موحد القطرين وبعده قاهر التتار بقيادة قطز ثم الظاهر بيبرس، انتصارنا في موقعة حطين ضد الصليبيين بقياد صلاح الدين الايوبي وغيرها من الانتصارات، كما تحمل الشعب فساد العصر العثماني لعقود عديدة والعصر الملكي في أسرة محمد علي حاكم مصر السابق وظل يقاوم الفساد والافساد فيه وظهرت شخصيات وطنية التف حولها الشعب بمسلميه وأقباطه مثل الزعيم أحمد عرابي وسعد زغلول ومحمد فريد ومصطفي كامل ومصطفي النحاس وجمال عبد الناصر والسادات وحتي الرئيس السابق مبارك رغم فساد عصره فقد كان هناك التفاف من الشعب ككتله واحده حتي وصلنا الي الانقسام بين وحدة الشعب الواحد حينما جاء رئيس ينتمي الي جماعة تسمي الإخوان وهي جماعة فاشية تمارس العنف والديكتاتورية ضد الشعب ولا تنظر الا الي مصالحها الخاصة فقط التي تنطلق من منطلق السمع والطاعة العمياء لفرد يسمي بالمرشد وهو الذي يعطي الأوامر وعلي أعضاء الجماعة التنفيذ فقط بما فيهم أحد أعضائهم الذي يجلس علي مقعد الرئيس!

وخلال عام واحد فقط علي حكم الرئيس مرسي لم تشهد مصر أي تقدم في أي مجال من مجالات الحياة بل تشهد كل يوم تراجع في الاقتصاد وإحتياطي النقد الدولي وأصبحت مصر تتسول الاعانات والقروض والمنح من الدول الخليجية والغربية وإستمرار أزمات نقص السولار والبنزين وإنقطاع التيار الكهربي بالاضافة الي الغلاء في شتي السلع الاولية التي يحتاجها الشعب المصري علاوة علي زيادة خطورة الانفلات الامني في الشوارع والطرقات حتي أصبحت اللجان الشعبية

هي وسيلة النجاة بعد تراجع دور الشرطة، ناهيك عن أخونة البلاد وتعيين أخونجية في منصب المحافظ ووزراء تتعلق بالإعلام والثقافة.. والفاجعة الكبري للرئيس هو التزامه الصمت حينما قام أحد الاشخاص الذي يحمل لقب "شيخ" وهو من التابعين لهم وقال بأن من يخرج من بيته يوم 30 يونيو من المصريين هو كافر!! وهناك قول لاحد الجهاديين بأن خروجهم لقتل كل من يخرج عن شرعية الرئيس مرسي وقال: "قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار"! وقول صفوت حجازي بأنهم سيدافعون عن الرئيس مرسي بالدم ضد من يعترض عليه من الشعب علاوة علي شتيمته للازهر الشريف وغيرهم من الافراد الذين يتاجرون بالدين ويشترون به ثمن قليلة! علاوة علي هجوم الاخواني محمد البلتاجي علي مؤسسة الجيش حتي أصبحت مؤسسات الدولة علي يد الإخوان أكثر إهانة وتدهورًا وانهيارًا.

لذلك فالكلمة يوم 30 يونيو وما بعدها لابد أن تكون للشعب المصري مصدر السلطات وصاحب الحق الحصري في الحياة والعيشة الكريمة علي أرض وطنه بلا خوف بشرط أن ينزلوا بكثرة في 30 يونيو ويصمدوا الي أقصي درجة في الشارع في هذه اللحظة الاخيرة والفارقة في تاريخ الشعب الذي فقد هويته علي يد الإخوان وفي الميادين كلها لمدة أربع أيام علي الاقل وينبغي أن نستعيد أجواء 25 يناير ونصمد حتي يتحقق الهدف المنتظر بطرد الإخوان الي غير رجعة حتي تعود مصر للمصريين بطبيعتها الشرقية الاصيلة وبالمسلمين بجد والاقباط معًا يأكلون ويعملون ويواجهون المخاطر بجانب بعضهم بعض وفي جو الوسطية والاعتدال وقبول الاخر والحرية والعدالة والكرامة الانسانية التي كان الشعب منتظرها ولم يجدها حتي الان!

تحية لمظاهرات حركة "تمرد" وجبهة 30 يونيو!

لم أتصور المشهد الذي رأيته يوم 30 يونيو في ميدان التحرير وفي محافظات مصر المختلفة من مظاهرات عارمة لم تحدث في التاريخ من حيث العدد الضخم للغاية ومختلف الشرائح المجتمعية تطالب بإسقاط حكم الرئيس مرسي بعد عام واحد من حكمه الغير موفق علي الاطلاق والذي أرجع البلاد الي الوراء عقود طويلة ولم يحقق أي هدف من أهداف ثورة يناير المجيدة التي راح ضحيتها الاف من الشباب دفاعا عن الوطن ومن أجل مستقبل مشرق لبلدنا الحبيب ونجحوا في إسقاط نظام ديكتاتوري وحمل شعارات لثورته عنوانها "عيش حرية عدالة إجتماعية"، ولكن الشعب لم ير أي شيء منها يتحقق بعد ثورته وإنتخابه لأول رئيس بعدها، فكانت الصدمة له حينما فوجيء برئيسه الاخواني لا يحترم القوانين ولا الدستور ولا ينفذ أحكام القضاء وعليه أحكام ومتهم بالخيانة العظمي ويقتل معارضية علي أبواب قصر الاتحادية مثلما قتل زميلنا الصحفي الحسيني أبو ضيف الصحفي بجريدة الفجر ومراسل محافظة بور سعيد أمام ديوان المحافظة وسط المتظاهرين السلميين يوم 30 يونيو وغيرهم من شباب الثورة الشهداء من الشباب النقي أمثال محمد الجندي وجيكا وخالد ومينا وغيرهم مما لا يتسع المقال هنا لذكرهم، ولكنه علي أيه حال فشل فشلًا ذريعًا في إدارة دولة بحجم مصر.

وحين إنتويت النزول الي ميدان التحرير القريب من منزلي وبعد الدعوات المتتالية لحركة "تمرد"، عبر الصحف ووسائل الإعلام المختلفة وبعد إقتناعي التام بهذه الحركة الشبابية وأهدافها النبيلة التي رأيتها وقرأت عنها كثيرا وكانت هي السبب الرئيسي في عودة الحياة في الشعب المصري الثائر مجددا، فكانت المفاجأة التي أطلقها مؤسس الحركة محمود بدر ورفاقه أن أعلنوا عن وجود أكثر من 22 مليون مواطن مصري قاموا بالتوقيع علي استمارة تمرد التي تطالب بإسقاط حكم مرسي وعشيرته بل إعلان سقوط شرعيته فعلا بعد جمع هذه الاستمارات فكانت بمثابة الضربة القوية للاخوان التي ستقضي علي تنظيمهم المجرم للابد، وجاء خطاب مرسي قبل أيام قليلة من 30 يونيو ليزيد من اصرار الشعب علي النزول لطرده من رئاسة

البلاد لاسيما بعد كلامه الهزيل وتهكمه علي الإعلاميين والسياسيين والصحفيين والاموات والشعب المصري في أطول خطاب لرئيس مصري منذ وحد مينا القطرين حيث أستمر الخطاب لثلاث ساعات الا ثلث!!

وبعد أن قمت بالتوقيع علي إحدي إستماراتها بالمطالبة بإنهاء الحكم الاخواني الفاشي الاقصائي التكويشي الفاشل بقيادة محمد مرسي الان وفورا بعد سلسلة الكوارث التي شهدها عهده الاسود خلال عام من تراجع الاحتياطي النقد الاجنبي الي الصفر وإزهاق أرواح العديد من شهداء حرية التعبير والرأي وغلق صحف وقنوات فضائية وحبس صحفيين وكتاب والسيطرة علي كل مؤسسات الدولة والصحف والإعلام والثقافة وتراجع الصناعة والاقتصاد والتسول عبر دول العالم من إجل جلب أموال لمصر دون التفكير في البحث عن البدائل الداخلية بالاضافة الي عدم تحقيق العدالة الاجتماعية التي منها الحد الادني والاقصي للاجور بالاضافة الي وجود أزمات في الكهرباء والسولار والبنزين والقمامة والمرور والغاز والتموين والأجور ناهيك عن عدم تطبيق القانون وأحكام القضاء وتفصيل قوانين تتفق مع أهدافهم فقط مثلما تم تأسيس جمعية لاعداد الدستور باطلة بحكم القانون وبطلان مجلس الشعب والشوري ولم ينفذ حكم القضاء ونقل الثروات المصرية الي غزة والدول الخارجية وعدم وجود رؤية ومشروع في النهوض بالدولة بالاضافة الي فشله في منع إقامة سد النهضة الاثيوبي الذي سيمنع عن مصر اكثر من نصف خصتها السنوية من المياه مما سيحدث تصحر للاراضي الزراعية ونقص المياة في كل مكان وتهديد للامن القومي للبلاد، وتلقي الأوامر من المرشد العام لجماعته وأعضاء مجلس شوري الجماعة والتحيز الكلي للاخوان وليس لجميع المصريين بالاضافة الي عدم شعور الشعب بجدوي الثورة.. الامر الذي جعل الشعب يقبل بالدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة في محاولة لانقاذ مصر من السقوط في بحور الظلام الجهل والتخلف والعنف والفاشية الدينية والعودة الي الوراء.

ومن أجل هذا كنت في بداية المشاركين في تظاهرات طرد الإخوان من البلاد الي الابد ومكثت مع المتظاهرين الشرفاء الانقياء من أهل بلدي المصريون الشرفاء الوطنيون الذين يعملون لصالح مصر فقط وليس لصالح أفغانستان وباكستان

وماليزيا مثلما يفعل الإخوان في مصر ودول أخري ولم أهتم بحرارة الجو أو الشمس الحارقة التي أصابتني بالتعب دون أن أدري ولكني أبيت أن اترك مكاني حتي يتحقق الهدف الي ننتظره جميعًا.

فقد وجدت مشهد مهيب للغاية لأعداد مهولة من المتظاهرين من الشباب والفتيات والاطفال والسيدات والرجال وكبار السن والمتقاعدين والسيدات الحوامل وغيرهم من مختلف فئات الشعب المصري الذي أدرك مبكرا خطورة ما تسير اليه البلاد من أخطار تتمثل في ضياع هويتهم ومرجعيتهم وطبيعتهم وشخصيتهم ووطنهم ومستقبل أبنائهم علي يد جماعة فاشية لها تاريخ دموي يعرفه القاصي والداني مثلما قتلوا النقراشي باشا والمراغي واطلاق النار علي الرئيس الراحل عبد الناصر في حادث المنشية الشهير بالاسكندرية.. والسعي الي تطبيق ما يسمي بالخلافة حول العالم تكون فيها مصر مجرد دويله بسيطة في مشروعهم الوهمي الخطير!

فلا شك أن الثوار الشباب من حركة "تمرد"، وحركة 6 ابريل التيار الشعبي المصري وجبهة الانقاذ وغيرها من الحركات التي القت حجر في المياه الراكدة في بحور السياسة العفنة بفعل جماعة الإخوان الحاكمة للبلاد منذ تولي مندوبها في رئاسة الجمهورية محمد مرسي اعادت الروح مجددًا وخلقت حالة جميلة من الوحدة المصرية بعد ان انقسمت بفعل الحكم الفاشي البراجماتي فلهم كل التحية وسيذكرهم التاريخ بكل الخير في حين أن الطرف الاخر سيكونون في مزبلة التاريخ جزاء وفاقا لاعمالهم العفنة بحق الوطن الغالي مصر.

مخاطر التظاهرات أحيانا

الحكومة دائما تؤثر السلامة.. وتكتفي بسياسة ردود الأفعال.. وبطبيعة الحال تكون هذه الردود في صورة استجابة لبعض أو كل مطالب الفئة المحتجة.. والنتيجة المؤكدة لهذه السياسة هي تحرك جميع الفئات في مختلف مواقع الانتاج لتحقيق انتصار وهمي لا يسمن ولا يغني من جوع.. سواء باعتماد كادر هنا أوهناك.. أو أقرار علاوة أو مكافأة.. لانه في النهاية لن تكون هناك قيمة حقيقية لهذه الأموال.. وسيكتشف كل من حصل عليها أنه أخذها من جيبه وسيبقي الحال علي ما هو عليه حيث يتجه من سيئ الي أسوأ.

ومن بين هذه الاحتجاجات والمطالب الفئوية مظاهرات المرشدين السياحيين.. وهم بطبيعة عملهم من الفئات المرموقة في المجتمع.. نظرا لتميزهم العلمي والأخلاقي والمادي أيضا.. فالمرشد السياحي يخضع لاختبارات صعبة تفوق أي مهنة أخري.. حيث يتقدم الالاف سنويا لنيل هذا الشرف الذي لا يفوز به سوي العشرات الذين يتم اختيارهم ممن يجيدون اللغات النادرة.

لكن رغم كل هذه الوجاهة المهنية والاجتماعية.. فإن لهم مطالب.. لتحسين أوضاعهم المهنية والمعيشية كغيرهم من باقي فئات المجتمع.. ولأن الموضة بعد الثورة هي الصوت الزاعق والتهديد بالإضراب عن العمل.. سواء كان جزئيًا أو كليًا.. فقد سار المرشدون علي نفس النهج.. وبدأو في توجيه عدة رسائل الي الحكومة ممثلة في وزارة السياحة التي لم تجد سبيلا سوي سياسة رد الفعل.. وبدأت القرارات الوزارية تصدر لتهدئة المرشدين السياحيين وإقناعهم بالعدول عن التصعيد.

للأسف.. لم تعد هناك مبادرات جادة لاحتواء هذه الازمات قبل وقوعها.. فالوزير يكابر.. والنقيب يكابر.. الكل يريد فرض شروطه.. إنها مباراة جديدة في دوري المطالب الفئوية بدأ شوطها الأول بدون حكام وامتلات المدرجات بالمتفرجين.. فيا تري لمن ستكون الغلبة؟ الشيء الأكيد أن مصر هي الخاسر في كل الاحوال.

فوضي الاعتصامات والتظاهرات

فوضي الاعتصامات والإضرابات طالت كل طائفة ومهنة، عمال المصانع – سائقو قطارات السكك الحديدية – عمال نظافة – عمال البريد – المعلمون – المراقبون الجويون في المطار – الباحثون في المركز القومي للبحوث – أعضاء النقابات – الدعاة أمام وزارة الأوقاف – الطلبة ضد عمداء الجامعات- حتي التلاميذ في المدارس وفي الواقع لم يبق سوي ربات البيوت اللاتي لم يعتصمن في البيوت لتحقيق مطالبهن الفئوية!

فوضي الاعتصامات والمظاهرات أقصر الطرق الي خراب مصر.

كما يقول خبراء الاقتصاد والعلوم الاستراتيجية وهذا ظهر جليًا في تشتت الجيش بين دوره الأصلي في حماية الحدود المصرية كما حدث في أحداث سيناء من ناحية والإدارة السياسية وما يتخللها من فض الاعتصامات والمسيرات وتأمين الطرق والسكك الحديدية، حماية الأقسام، القبض علي الخارجين عن القانون، تأمين المباريات الرياضية وغيرها يؤكد هذه المقولة مما يجعلنا نتساءل الي متي استمرار هذه الفوضي؟

فوضي الاعتصامات وتوقف عجلة الانتاج

مازالت عدوي الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات تسري في المؤسسات والهيئات والبنوك الحكومية وتحولت الأوضاع الي فوضي تهدد الاقتصاد القومي وتوقف عجلة الإنتاج.

وأكد خبراء الاقتصاد أن فوضي المطالب الفئوية تؤدي الي "الخراب"، وتنعكس سلبيًا علي الاقتصاد المصري وأن أصحاب المطالب اغتنموا فرصة المكاسب التي حققتها ثورة 25 من يناير لتحقيق مطالب مؤجلة.

قالوا إن هذه المطالب يمكن تأجيلها فترة لحين ترتيب الأوضاع وتبدأ عجلة الانتاج في الدوران. وفي حوارات صحفية مع هؤلاء عن المظاهرات الفئوية قام بها المؤلف أكدوا فيها الاتي:

د. حمدي عبدالعظيم "رئيس أكاديمية السادات سابقا" يري أن المطالب الفئوية التي برزت علي الساحة وانتقلت عدواها سريعًا جاءت في توقيت غير مناسب لأن تنفيذها يحتاج الي عودة الاقتصاد الي وضعه الطبيعي بعد أن شهد الواقع الاقتصادي تدهورا وخسائر كبيرة بعد أحداث الثورة والدليل تراجع معدل النمو الي أقل من 3% مقابل 5.3% قبل الأحداث بعد أن فقدنا دخل السياحة والإستثمار الأجنبي ودخل الصادرات وانخفاض حصيلة ايرادات الطيران المدني والاتصالات وقناة السويس

وأوضح أن الاضطرابات والاحتجاجات تسيء لمناخ الإستثمار في مصر أمام العالم حيث تظهر صورة الدولة بأنها غير مستقرة وغير آمنة مما يؤثر علي الإستثمار ات الجديدة وأنشطة البنوك العالمية مع مثيلاتها المصرية والتأثير علي السياحة وعلي مفردات التجارة مع الدول الأخري.

اختلال هيكل الأجور

أكد د. عبدالمطلب عبدالحميد "رئيس قسم الاقتصاد بأكاديمية السادات" أنه لابد أن تضع الحكومة في أولوياتها الخلل في هيكل الأجور التي تحتاج الي معالجة لأن هيكل الأجور لم يعدل منذ عام 1985 ويعد ذلك من أهم عوامل عدم الاستقرار في الوقت الحالي.

وقال إن هيكل الأجور عرض علي الرئيس المخلوع أربع مرات لكنه كان يرفضه.

وطالب د. عبدالمطلب بوضع برنامج زمني لاحتواء مطالب الفئات المختلفة وحصرها ورفع الحد الأدني للأجور والتقليل من التفاوتات الصارخة بين مستويات الأجور والاعلان عن هذا البرنامج بشفافية ووضوح حتي يهدأ المعتصمون.

أما د. علي محمود "أستاذ الموارد البشرية بجامعة عين شمس" فيري أن الحكومة جادة في وعودها بتحقيق مطالب الجماهير بدليل أنها وعدت بزيادة رجال الشرطة بنسبة 100% وحققت ونفذت وعدها. ويجب أن ينتظر المعتصمون لتحقيق مطالبهم تباعا وأن يعود الاستقرار الي البلد.

وأوضح **د. صلاح الدسوقي** رئيس المركز العربي للإدارة والتنمية أن المعتصمين والمحتجين وجدوا المناخ الحالي فرصة للتنفيس والتعبير عن مطالبهم لكن التوقيت غير مناسب نظرا لمساوئ وانعكاسات هذه الوقفات علي العمل والانتاج وخسائر الاقتصاد وتعطيل مصالح المواطنين ويجب أن تتحرك الدولة لتلبية هذه المطالب لأن التأخير سيؤدي الي مضاعفة الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد وزيادة معاناة المواطنين.

وطالب بتبني بعض المبادرات ذات الصفة العامة مثل الحد الأدني للأجور وتحديد حد أقصي للأجور بحد أدني 1000 جنيه وحد أقصي 15 الف جنيه ووضع جدول جديد للأجور يراعي الأقدمية والكفاءة والمؤهل ودمج أوجه الدخل الأخري كالحوافز والبدلات الي الأجر الأساسي والغاء هذه التشوهات وتقرير علاوة استثنائية لكل العاملين في الدولة لا تقل عن 50% من أجورهم الحالية يبدأ العمل بها من أول مارس والسيطرة علي الأسعار ووضع حد أقصي لهامش الربح بما يعادل 25% من التكلفة وإيجاد الية رقابية صارمة علي الأسواق تمنع التلاعب والجشع واستغلال ظروف المواطنين.

المظاهرات امتداد طبيعي للثورة

في حين يري اللواء كمال عامر "الخبير الاستراتيجي المدير الأسبق للمخابرات العسكرية" أنه عادة بعد أي انتفاضة شعبية تفجر بعدها ضغوط اجتماعية وما واجهنا هو أمتداد طبيعي جدا للثورة التي كانت الشرارة الأولي قد أشعلت كل فئات المجتمع وبيئتنا المصرية مهيأة تماما لذلك حيث طال الظلم كل فئة في البلد وانتشرت مشكلات الفقر والبطالة والعنوسة وتدني الأجور ومشاكل الإدارة والفاصل بين الإدارة والمرءوسين وغيرها من المشكلات التي تتأجج في المجتمع المصري منذ فترة طويلة ولابد للإناء المملوء بالبخار أن يفوح بما فيه بعد رفع الغطاء.

ويشير عامر الي أنه رغم كل تلك الأحداث الواهنة فإن الشعب المصري يحتفظ بسماته الأصيلة فهو شعب طيب يرضي بالقليل وليس طامعا وبالتالي فهو يسهل مخاطبته بأسلوب مناسب.

ويشير الي أن الحكومة الحالية تقوم بعدد من الاصلاحات السريعة واتخذت بالفعل إجراءات لمحاكمة الفساد والمفسدين ووضعت خططا وخطوات للإصلاح وتقوية نقاط الضعف في مجتمعنا وهناك دراسات كثيرة تمت بالفعل من أجل رفع الأجور وتحسين الأوضاع المعيشية لكن كل ما نطلبه الصبر لأن الدولة لا تملك عصا سحرية لحل كل تلك المشكلات مرة واحدة وطالما صبرنا سنين طوالا فنصبر هذه الشهور القليلة.

ويشير عامر الي أن كثرة الاعتصامات والاحتجاجات الحالية أوقفت عجلة الانتاج وهي بالتالي تهدد اقتصادنا وأمننا القومي.

ومن الحكمة أن نعطي الفرصة للمجلس الأعلي للقوات المسلحة كي يمارس عمله طبقا للإمكانات والخطط الموضوعة وليس عن طريق الخطوات السريعة غير المحسوبة لأن ذلك سوف يؤدي لنتائج عكسية والحكمة تقول أيضا أن نقضي علي الفوضي أولا وأن ننتهج الأسلوب المتحضر للتعبير عن مطالبنا من خلال قنوات مشروعة وليس كما نري الآن كل فئة تتعدي علي رئيسها في العمل دون أي احترام لشخصه أو مكانته ونادي عامر بضرورة القضاء علي الغوغائية.

ويري عامر أنه لابد من إشراك الشباب في مشروع قومي في الفترة الحالية واستقطابهم لذلك حتي تستقر أمور الدولة مثل مشروع النظافة الذي بدأوه في التحرير وفي محافظات مصر ولكن هذه المرة يكون بمقابل مادي وتكون تلك المشروعات تابعة لإحدي الوزارات وليكن مثلا المجلس القومي للشباب.

كما ينادي بضرورة استغلال طبقة المثقفين ورجال الدين وكل رموز المجتمع مخاطبة الشعب في كل مكان والنزول اليهم لإقناعهم بما لهم وما عليهم وضرورة معالجة الموقف الحالي والنظر للمستقبل بعيون أبعد والنظر للمصلحة العامة وتأجيل المصالح الخاصة لوقت قادم وبالتالي نلغي عملية الاحتقان التي تسود الشارع المصري ويقترح عامر وجود صندوق مالي معين توضع فيه كل الأموال المستردة والمسلوبة من الدولة بعد محاكمة الفاسدين وإضافة التبرعات وتكون مهمة الصندوق مساعدة الفقراء وفئات الشعب المحتاجين ويقع تحت إشراف الجهاز المركزي للمحاسبات.

الفصل التاسع

المظاهرات عبر تكنولوجيا الاتصال التفاعلي

من أقوي الأسباب التي دعت الي التجمعات الاولي لثورة 25 يناير كان عبر تكنولوجيا الاتصال التفاعلي أو الانترنت ووسائله المختلفة لاسيما وسائل التواصل الاجتماعي الفيس بوك والتويتر واليوتيوب ووسائل الشات ماسنجر وغيرها وكلها أمور عجلت بقيام مظاهرات تطالب بتغير نظام الدولة وعزل الرئيس وبطانته الفاسدة وأحداث نوع من التغير الاجتماعي متخذة شعار "حرية عدالة اجتماعية كرامة انسانية".

دائما ما يدهش الشعب المصرى العالم بخفة دمه، التى تبرز وتفرض نفسها حتى فى أحلك المواقف وأشدها صعوبة ومع بدء الثورة التى قادها الشباب بسلسلة من المظاهرات والاعتصامات منذ 25 من يناير الماضي وحتى الآن تمكن المصريون من إدهاش العالم.. بداية من الطرق غير التقليدية التى يتكيفون بها مع الأوضاع القاسية التى يواجهونها أثناء الاعتصام بميدان التحرير، وانتهاءً بالشعارات التى يرفعونها احتجاجا، وتلك النكات التى يطلقونها سخرية من أوضاعهم السياسية أو من الاتهامات التى يواجهونها من قبل البعض كالعمالة لدول أجنبية وخدمة أجنداتها الخارجية.

ومن بين النكات ما طرحه البعض من أسماء لمسلسلات ومسرحيات وبرامج تعبر عن المرحلة يغلب عليها ميدان التحرير والأجندات الأجنبية مثل:

فى بيتنا بلطجية، الأجندة السوداء، مدرسة المتظاهرين، محتجين ولا عملاء، رسايل التحرير، تزوير فى انتخابات رسمية، البحث عن الدستور، نحن لا نرمى المولوتوف، الأجندة لا تزال فى جيبي، عودة النت، أبي فوق الدبابة، مهمة فى ميدان التحرير، ليالى التحرير، لن أعيش فى ميدان التحرير، يوميات مندس، التحرير النهاردة، من قلب مظاهرة، اعترافات تحريرية.

فعلي مواقع شبكة التواصل الاجتماعي المعروفة بالفيس بوك نشرت الموضوعات الساخرة والمعبر عن الوضع السيء الذي وصلت اليه البلاد في عهد نظام مبارك والذي أوصل البلاد الي ما وصلت اليه في تلك الحقبة من التاريخ.

وهي موضوعات تدل على طبيعة المصرى الذى يكون دائما فوق الحدث، صحيــح هم يبكى وهم يضحك.

بيقولك واحد لقى الفانوس السحرى ودعكه طلعله العفريت وقاله: شبيك لبيك تطلب أيه؟ قاله: عايز كوبري بين القاهره وأسوان. العفريت قاله: دى صعبه قوى.. نقي حاجة تانية ل قاله: خلاص خلي صاحبنا يسيب الحكم!!! العفريت قاله: أنت عايز الكوبرى رايح جاى ولا رايح بس.

- تابع لأفلام جيل الثورة: جائنا الرئيس التالي، نحن لا نرمي المولوتوف، مهمة في تل حرير، الريس عمر سليمان، حرامية في لندن، البحث عن الدستور، ليلة القبض على عز، الأجندة لا تزال في جيبي.

- كيف تعرف العملاء: أي أشقر عميل أمريكي، أي واحد ملثم او مغطي وجه بقماشة تخفي معالم وجهه ويصعب التعرف علي هويته يبقى عميل لحماس، أي واحد اسمه "علي" أكيد عميل لإيران ! مش ممكن كم الاندساس في المكان!يعني وفقا لكلام الهزل هذا يبقي الشيخ علي جمعة مفتي الجمهورية الاسبق عميلا لايران ! وهذا هراء كبير.

- عاجل من التلفزيون المصرى: تم كشف فرقة سرية من سلاحف النينجا فى ميدان التحرير مع فرقة اخرى من البوكيمون وانباء تتردد عن مجىء الكابتن ماجد للاستيلاء على الحكم.

- الرئيس التونسى السابق يتصل بروتانا ويهدى أغنية "بستناك " لـــ.......؟، وفي مداخلة عاجلة لنفس القناة، صرح بأننا لسنا مثل تونس وأهدى الشعب المصرى أغنية "أخاصمك آه أسيبك لا ".

- من مسلسلات الثورة: لن أعيش في ميدان التحرير، من أطلق الرصاص على المتظاهرين، ليالي التحرير، حرمت يا ريس، يوميات مندس، ثائر وست متظاهرات، ومن البرامج من قلب مظاهرة، الميدان ميدانك، التحرير انهاردة.

- الرئيس الليبي في لقاء تليفزيوني مخاطبا شعبه إثر اندلاع الثورة في مصر قائلا: المرأه لازم تأخذ حقوقها كاملة سواء كانت "ذكر" أم أنثى!

- يعني إيه كوك زيرو؟ يعني نخلص امتحانات، والشرطة هي اللي تاخد أجازة نص السنة.

- عاجل من إيران: احتجاجات غاضبة على الإعلام المصري الكاذب: نحن نوزع وجبات مؤمن وليس كنتاكي يا كفرة.

- وبرزت أفكار لإعلانات جديدة بمشروب "كوكاكولا زيرو" تتناسب مع المظاهرات وترفع شعار: "يعنى إيه كوكاكولا زيرو: يعنى إحنا نعمل ثورة، والمساجين هما اللى يتحرروا".

- "يعنى مصر تعمل ثورة والجزائر تلغى قانون الطوارىء".

- "يعنى نخلص امتحانات والشرطة هى اللى تاخد لإجازة نص السنة".

- "يعنى الشعب المصرى كله يشترى علم مصر يتظاهر به والصين هى اللى تكسب".

وأشاد الكثيرون بفوائد المظاهرات، التى كان أهمها: "أن العيلة كلها بقت بتتفرج على الأخبار وبطلوا يتخانقوا يجيبوا أنهى قناة، وإن البنات تبطل تتفرج على المسلسلات التركية".

أما الاتهامات التى وجهت للمتظاهرين بتلقى وجبات مجانية من كنتاكى والعمل وفق أجندات خارجية، فكانت لها إفيهاتها الخاصة التى تبادلها المصريون على شبكة الإنترنت حيث حذر البعض فى نبأ عاجل من"أصحاب المؤامرة الإيرانية الأمريكية الحمساوية الإسرائيلية القطرية الإخوانية، لتدمير مصر يدفعون مئات الدولارات للمتظاهرين فى التحرير، ويبعثون لهم رسائل مشفرة بالأطباق الطائرة، ويتواصلون معهم بالتخاطر الذهنى وتحضير الأرواح، وكل متظاهر يأخذ وجبة "هابى ميل" باللعبة، وشقة فى مدينتى. لا تنخدع وتأخذ الوجبة بلا لعبة، إيّاك والانضمام الى القلَّة المُندَسَّة".

وقد انعكست خفة الدم المصرية أيضا على اللافتات التى يرفعها الباعة الذين يبيعون السندوتشات والبسكويت وغيرها من المأكولات للمتظاهرين، حيث كتب أحد الباعة عليها "هنا وجبات كنتاكى" فى مداعبة للمتظاهرين.

كما علق البعض الآخر على فيديو عقد القران الخاص بالشاب أحمد زعفانى وزوجته الذى تم بالأمس فى ميدان التحرير قائلا: "كشكول وأجندة يعقدان قرانهما في ميدان التحرير مع تصفيق وزغاريد جميع الأجندات، وتصاريح صارخة من كل وسائل الإعلام المصرية بأن الكشكول عميل إسرائيلي والأجندة إيرانية التجليد".

ولم يسلم التليفزيون المصرى بجميع قنواته من النقد والسخرية، لشعور الغالبية العظمى من المصريين بانعزاله المتعمد عن الأحداث الأخيرة وعدم التزامه الشفافية فى تغطيته الإعلامية، فاخترع الكثيرون منهم أنباءً سبقوها بكلمة عاجل التليفزيون المصرى، مثل: "عاجل التلفزيون المصرى: مرور بعض الأطباق الطائرة على ميدان التحرير ونفى شائعات الطائرات الحربية"، "عاجل من التلفزيون المصرى: تم كشف فرقة سرية من سلاحف النينجا فى ميدان التحرير مع فرقة أخرى من البوكيمون وأنباء تتردد عن مجىء الكابتن ماجد للاستيلاء على الحكم."، بينما رأى البعض على تويتر أن القناة الملتزمة الوحيدة التى ظلت على الحياد طوال الفترة الماضية هى "موجة كوميدى"!!

حتى الأضرار التى قد تسببها المظاهرات لبعض الفئات لم تتركها خفة الدم المصرية فانطلقت النكات لتعبر عن ذلك ساخرة، تقول إحداها إن أحد تلاميذ المرحلة الإبتدائية وجه نداء للمتظاهرين فى ميدان التحرير تبادله المصريون على تويتر والفيس بوك قائلا: "الى الثوار فى ميدان التحرير والحكومة: لا تنسوا أن تلك الأحداث ستدخل فى مادة التاريخ واحنا اللى هنتعب فى مذاكرتها اختصروا من فضلكم.. حددووا مطالبكم من بعض وخلصونا.. كده المادة هتبقى صعبة أوى".

بينما تزمر أحد الموظفين قائلا: (يعملوا بقى "سبت الخلاص" و"أحد الصمود" و"إثنين الإطاحة" و"ثلاثاء الإرادة" و"أربعاء التصميم" و"خميس الاعتصام"

و"جمعة الوداع"، ونضرب لنا أسبوع كمان يعملوا فيه "سبت الضياع" و"أحد الزهق" و"إثنين الفضا" و"ثلاثاء الخفة" و"أربعاء اللذاذة" و"خميس اللطافة" أصل احنا فاضيين.

أما اللافتات الاحتجاجية وما حملتها من شعارات تطالب الرئيس مبارك بالرحيل فلم تخل من الفكاهة، حيث التقطت عدسات المصورين والهواه لقطات لأحد المحتجين: يحمل طفله على كتفه حاملا لافتة كتب عليها "ارحل كتفى وجعنى".

وآخر يحمل لافتة كتب عليها "ارحل.. مراتى وحشتنى.. متزوج منذ 20 يوما".

وثالث كتب على لافتته "ارحل ايدى وجعتنى".

كذلك كانت هناك لقطات لأشخاص اتخذوا من الأوانى والأحجار وزجاجات المياة الفارغة وغيرها كأدوات واقية للرأس لمواجهة الهجمات التى تعرضوا لها من قبل البلطجية فى الأيام الماضية. كل تلك اللقطات قام أحمد عمارة بجمعها فى جروب على شبكة "فيسبوك" أطلق عليه "خفة دم الشعب المصرى فى المظاهرات" جمع فيه 50 لقطة فى البوم حمل اسم "كوميديا المظاهرات". سجل خلالها خفة الدم المصرية فى محاولة لاستخراج الطاقة الإيجابية داخل الجميع إيمانًا منه بأن المشاعر هى التى تجعل الظروف تبعا لها وليس العكس .

الفصل العاشر

مظاهرات وتحرشات

واجهت نساء مصر في الذكرى الثانية للثورة المصرية موجة عنيفة من الاعتداء الجنسي والجسدي لمنعها من المشاركة في المظاهرات، بدأت هذه الموجة العنيفة للتحرش الجماعي المنهج من يوم الجمعة الموافق 25 يناير 2013، وما زالت حلقاته مستمرة تحت سمع وبصر الجميع.

وأشارت مجموعة "قوة ضد التحرش والاعتداء الجنسي" اثناء حوارات صحفية للمؤلف معهم الى تلقيها تسعة عشر بلاغًا بخصوص اعتداءات جنسية جماعية في محيط ميدان التحرير، وصل بعضها الى محاولات قتل أوتسبب فى عاهات مستديمة، وقامت المجموعة بالتدخل في خمسة عشر حالة منها، قامت المجموعة فيها بإخراج السيدات من دوائر الاعتداءات وإيصالهن لأماكن آمنة أولمستشفيات لتلقى الخدمة الطبية اللازمة.

فيما أكد مركز "سواسية لحقوق الإنسان ومناهضة التمييز" تلقيه ما يزيد عن 23 حالة اغتصاب جماعي، شهدها ميدان التحرير خلال الذكرى الثانية من ثورة الخامس والعشرين من يناير حتى الآن، في مشهد يسيء لثورة 25 يناير، ويخرجها عن مسارها السلمي الذي أشاد به العالم.

وأوضح بيان المركز، أن تلك جريمة أخلاقية وقانونية وإنسانية ... تتناقض تماما مع مبادئ وقيم الشعب المصري الذي ظل صامدًا فى ميدان التحرير لمدة 18 يومًا لم نشهد خلالها حالة اغتصاب أو حاله تحرش واحدة ... مؤكدا أن تلك الجريمة لا تضر فقط بمسار الثورة المصرية المباركة ... وإنما تضر كذلك بسمعة ومكانة مصر ما بعد الثورة، فالشعب المصري معروف بتدينه وحفاظه على القيم والأعراف والتقاليد الدينية.

وتشير أغلب شهادات المعتدى عليهن والمتطوعين والأنماط التي رصدتها المجموعة والمنظمات النسائية، الى منهجة التحرش من حيث أسلوب الاستهداف والاعتداء وتوقيتهما وأماكن حدوثهما، بما يؤكد أن هناك درجة من التنظيم والتعمد تهدف في النهاية لإرهاب النساء المشاركات وإقصائهن من الفعاليات الثورية.

من جانبها أوضحت انتصار السعيد، مدير مركز القاهرة للتنمية، أن ما يتم في ميدان التحرير وميادين مصر كلها هو تحرش ممنهج، يهدف الى تخويف البنات وإقصائهن من المشاركة في المظاهرات، مؤكدة أن المنظمات الحقوقية والنسائية تقوم الآن بتوثيق شهادات الفتيات اللائى تم الاعتداء عليهن لرفع دعوى جماعية بأسمائهن.. وان شهادات الفتيات اللائى تعرضن للاعتداء الجنسي تؤكد أن المتحرشين مجموعات محترفة، تقوم بنفس الخطوات مع كل فتاة من خلال التجمهر حولها، والإصرار على تجريدها من ملابسها، وإذا حاولت الاستغاثة بشخص في المكان تتفاجأ أنه معهم.

أضافت السعيد: ويستهدف التحرش الجماعى الفتيات المشاركات في الثورة بصفة عامة، سواء كن نشاطات سياسيات أو مجرد فتيات عادية تشارك لأول مرة في المسيرة، لافتا الانتباه الى أن هذه الظاهرة زادت بشكل كبير بعد الثورة في ظل حكم التيار الإسلامى.

وأشارت مدير مركز القاهرة للتنمية الى أنها لا تعرف إذا كان خلف هذه الظاهرة النظام السياسي أم بلطجية الداخلية، لكن المؤكد أنه يستهدف ترويع الفتيات وإقصاءهن من المشاركة.

ومن جانبها أكدت الناشطة والإعلامية جميلة إسماعيل، أن ظاهرة التحرش الجماعي في ميدان التحرير هي أداة سياسية وسلاح لترهيب الفتيات والسيدات المشاركات في المظاهرة، لا تقل عن استخدام الغازات المسيلة للدموع وإطلاق الخرطوش على المتظاهرين.

وقالت جميله إسماعيل: إن هذه الظاهرة يقوم بها جماعات منظمة، بدليل ظهورها عقب كل مليونية، موضحة أن هذا السلاح ضد الفتيات يظهر كعنصر طارد للفتيات من المظاهرات، وفى نفس الوقت يهدف الى تشويه ميدان التحرير.

أضافت جميله إسماعيل: وتقوم المنظمات النسائية برصد الظاهرة وتعقبها من خلال بلاغات من الفتيات اللائى تم الاعتداء عليهن، للتأكيد على معلومات أنها منظمة ومدفوعة من جهة ما لإفساد الأجواء في التحرير.

وأشارت الإعلامية والناشطة السياسية الى أن هذه الظاهرة تستهدف النساء بصفة عامة، خاصة الناشطات السياسيات، مدللة على ذلك بأن الجمعة الماضية بمجرد دخول مسيرة نسائية من سيدات كبيرات في السن لم يسلمن من التحرش والاعتداء عليهن.

وبدورها أوضحت الناشطة السياسية والحقوقية "ندا القصاص"، أن ظاهرة التحرش بالفتيات في ميدان التحرير تظهر عقب المليونيات التي لا يشارك فيها التيار الإسلامي بنفس الظروف والاليات.

وقالت القصاص: من غير الطبيعي أن تتكرر الصدفة، بما يؤكد أن هذه الظاهرة مقصودة لإرهاب المشاركات في المظاهرات، مطالبة علاج أسباب المشكلة وليس أعراضها، وذلك بالتدخل الأمني لإحكام السيطرة على المتحرشين، وبالعلاج النفسي والاقتصادي لطبيعة المتحرش، والذي عادة ما ينتقم من المجتمع من خلال نسائه، باعتبار أن المرأة تمثل شرف المجتمع.

فضيحة حول التحرش الجنسى فى قلب مظاهرات مصر

التحرش في مصر بات مشكلة أمن قومي تهدد سمعه البلاد واستقرارها ما لم تتخذ السلطات والخبراء والمختصون خطوات حاسمة للحيلولة دون انتشارها واستفحالها بين طبقات المجتمع لاسيما بعد ثورة 25 يناير وثورة 30 يونيو.

كشفت دراسات مركز البحوث الاجتماعية والجنائية أن التحرشات الجنسية منتشرة وبشدة بين طبقات الشعب المصري المختلفة، وأن نسبة ما يتم الإبلاغ عنه من هذه الحالات لا تتجاوز 5% فقط مما يعني وجود فتيات وسيدات كثيرات يخشين الإفصاح عما جرى لهن خوفا من "العار" أو الفضيحة المترتبة عليها!

ومن المحزن حقا أن هذا هو نفسه الشعب الذي كان يتميز من قبل بالمروءة والشهامة والنخوة هو نفسه ذلك الشعب الذي يحدث مئات حالات التحرش يوميا في المواصلات العامة وأماكن العمل المغلقة وحتى في الطريق العام ولا يتحرك أحد لنجده من تقع عليها الاعتداءات بدافع من خوف (قد يكون المعتدي حاملا للسلاح الأبيض) أو سلبية (أنا مالي تلاقيها هيا الى شجعته) أو حتى بدافع "الفرجة" على ما يحدث!!

وهناك عددا من المصطلحات القانونية التي يتعامل القانون مع كل منها بصيغة تختلف عن الأخرى، فالتحرش معناه التعرض أو الإثارة أو الإغواء أو المضايقة أو المراودة عن النفس أو غيرها وهو يبدأ بالنظرة أو الحركة أو الفعل أو القول أو اللمس الجسدي وقد يصل الى حد هتك العرض أو الاغتصاب، ورغم خطورة الأمر الا أن المشرع المصري لم يضع معنى أو أطارًا محددًا للتحرش - كما الحال في كثير من دول العالم - وما تعرض له القانون المصري في المادتين 268، 269 في قانون العقوبات هو مسألة هتك العرض (ملامسة العورة) وعقوبتها السجن المشدد (3 - 7 سنوات) ويتم التشديد في حالة إذا كانت المجني عليها أو عليه أقل من 18 سنة، أو أذا كان الجاني من أصول المجني عليها أو أحد القائمين على رعايتها وتربيتها، وهنا قد ترتفع العقوبة الى 15 سنة وقد تصل الى المؤبد.

وهناك أيضا المادة 306 مكرر (أ) جنحة التي ذكرت أن "التعرض لأنثى على وجه يخدش حيائها في طريق عام يعاقب بالحبس حد أقصي عام وغرامة (200 – 500 جنيها) وإذا عاود نفس الجاني ارتكاب الجريمة مرة أخري، يعاقب بالسجن 3 سنوات وغرامة (500 – 3000 جنيها)، **ورغم وجود هذه المادة الا أنه للأسف لا يتم الإبلاغ أو الإفصاح عن وقوعها بسبب مشكلتين أساسيتين تذكرهما الدكتورة فاديه بأنهما:**

أولاً: الخوف من العار أو الفضيحة ولاسيما في مناطق العمل أو الدراسة.

ثانياً: مشكلة أمنية تتعلق برجال الأمن نفسهم: الذين يتعاملون باستخفاف شديد مع هذه النوعية من البلاغات، فكثير من ضباط الشرطة والنيابة لا يتعاملون بجدية مع الفتيات المبلغات وقد يقوموا بالسخرية منهن أو القاء اللوم عليهن باعتبارهن المشجعات على الفعل!!

وحول أسباب انتشار الظاهرة المزعجة، رصدت أبو شهبه 9 أسباب للتحرش وهي:

1- الابتعاد عن القيم الدينية والخلقية، وغياب منظومة الاسره عن القيام بدورها الأساسي في التربية والتنشئة الصحيحة واتجاهها نحو جمع اكبر قدر ممكن من المال في ظل ظروف اقتصادية بالغة السوء والصعوبة.

2- اختفاء دور التربية والتعليم كلاهما من المدارس والمعاهد والجامعات.

3- الفراغ الهائل الذي يعاني منه الشباب بسبب البطالة المتفشية واختفاء الساحات الرياضية التي يفرغ فيها الشباب طاقاته وتحولها الى مقالب قمامة!

4- تنامي ظاهرة العشوائيات التي تفرز مجرمين الى المجتمع.

5- ارتفاع سن الزواج وارتفاع تكاليفه وتفشي ظاهرة العنوسة (8 مليون شاب جاوزوا سن الخامسة والثلاثين بلا زواج).

6- تعاطي الشباب للمخدرات التي تفقد الوعي وتحث على ارتكاب التحرش أو الاغتصاب.

7 - سلبية المجتمع المصري واختفاء قيم الرجولة والشهامة والنخوة (بحيث أصبح شباب الحي يعتدون على جاراتهم في الحي ذاته!!).

8 - إجراءات الإثبات والشهود المعقدة التي تعرقل إثبات التحرش (ومن هنا يجب أن تكون القضية قضاء مستعجلًا بسبب موضوع الإثبات والإشهاد).

9 - انتشار الفضائيات والمواد التليفزيونية الإباحية واللا أخلاقية.

ولابد أن يقوم المشرع المصري بتعديل بعض نصوص المواد الدستورية التي عاف عليها الزمن (مثل قانون الدعارة الذي لا تزال غرامته 25 جنيها) واستحداث مواد ونصوص أخرى كالتحرش الجنسي وأنواعه ودرجات العقوبة في كل منها.

كما يري خبراء النفس أن مفهوم التحرش يعد من المفاهيم المستحدثة عالميا، على الرغم من وجد أفعال التحرش منذ أوقات قديمة سابقة، فالمفهوم ظهر بالولايات المتحدة منذ السبعينات، وارتبط ظهوره وانتشاره بالتزامن مع إعلان حقوق الإنسان والمفاهيم العديدة المنبثقة منها.

ومن العجيب أن الولايات المتحدة التي لا يوجد بها قيود اجتماعية أو أدبية من أي نوع ينتشر بها التحرش بصورة هائلة (83% من النساء الأمريكيات يتم التحرش بهن سنويًا) وهو الأمر الذي يدفعنا للقول ان التحرش لا وطن له، وهو ليس بالضرورة مرتبط بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإنما هو تعبير عن حالات مرضية "سادية" تجد متعتها في التلذذ بإيذاء الآخرين حتى ولو كان مشبعًا لجميع احتياجاته الغريزية بصورة طبيعية!!

كما أن المرأة دائما هي المتهم في نظر المجتمع ورجال القانون، فحتى في الولايات المتحدة دائما ما تشير أصبع الاتهام الأولى الى النساء (اللاتي من الممكن أن يكن متزوجات) وذلك في محاولة تبرئة الجاني دائما وإيجاد الأعذار له، وحتى الادعاء بأن هذا الفعل قد يكون بسبب مرض نفسي أو خلل في الشخصية لا ينفي انه جريمة، وحتى الشخصية العدوانية مجرمة وليست مبرئة!

والتحرش لم يعد ظاهره فردية مختفية تمارس في الخفاء ولكنها أصبحت بالفعل مشكلة أمن قومي وهذا ما قاله وزير السياحة "أبو جرانه"، في احدي اللقاءات التي عقدت مؤخرا، ومن المعروف أن وزارة الخارجية الأمريكية توزع على رعاياها من السائحين منشورات بالأماكن "الخطرة"، التي لا يجب التواجد فيها الا بجامعات وكذلك قائمة بالكلمات التي تعبر عن التحرش ليحذرها السائحات، وذلك باعتبار القاهرة على رأس قائمة الدول التي تحدث فيها التحرش في العالم.

اكدت الدكتورة سهير عبد المنعم استاذ القانون الجنائى بمركز البحوث الجنائية والاجتماعية انها قامت بعمل بحث ميدانى محدود على ظاهرة التحرش الجنسى وخاصة فى المظاهرات والاحتجاجات السياسية والتقت بالضحايا والجناة وخلصت

من البحث ان الظاهرة التى لم تكن موجودة ايام الثورة الاولى وطوال فترة 18 يوما من التواجد المشترك للرجال والنساء فى الميدان ظهرت بسبب شعور الجناة بالامان من العقاب وبسبب الغياب الامنى فى كثير من الاحيان اضافة الى عدم ابلاغ الضحايا عما تعرضوا له.

واكدت ان حالات التحرش التقليدية كانت تستهدف الانفراد بالضحية فى مكان بعيد أو مهجور لسهولة الاعتداء عليها وعادة كانوا الجناة من عمال النظافة أو السائقين اما الحالات الجديدة فتعتبر تحرش سياسى وجماعى ضد السيدات والفتيات وتظهر بآلية "عمل دوائر" بادعاء انها حماية للسيدات المتظاهرات والحفاظ عليهن من التحرش بهن وتظهر دائرة داخلية أخري من مجموعة من الشباب العاطلين الذين يطلقون شائعات على احدى الفتيات "او على عدد منهن"، بحملها لقنبلة أو أنها جاسوسة لاحدى الجهات ويبداون فى تضييق الخناق عليها وعزلها عن المجموعة والاصرار على خلع ملابسها بدعوى تفتيشها.

واوضحت الدكتورة سهير ان هذه الدوائر من الشباب العاطل والذى ينتمى عادة للاحياء العشوائية وتنتشر فيه ظاهرة تعاطى المخدرات بكل انواعها تكون متعمدة ومدروسة ويتم اشهار السلاح الابيض فى وجه الضحية اما لاصابتها او تهديدها بعدم العودة للتظاهر مرة اخرى ويصعب على الاخرين انقاذها من ايدى هؤلاء الجناة بسبب صعوبة الدخول للدوائر المتداخلة واشهار السلاح بشكل صريح.

واكدت الدكتورة سهير ان هدف التحرش الجماعى فى الحصول على متعة جنسية من الشباب هو هدف غير مستبعد اضافة الى هدف الانتقام الشخصى أو أرهاب السيدات والفتيات سواء كانوا من المرشحات أو الإعلاميات أو الناشطات وابعادهن عن المشاركة السياسية أو الظهور فى الاحتجاجات كما يلعب الترويج لعودة المرأة للبيت وعدم الخروج بشكل عام والتى انتشرت على السنة بعض النشطاء السياسيين عاملا اضافيا للاستهانة بالاعتداء على المرأة واشارت الى ان تبنى الدفاع عن حقوق وحريات المرأة من القيادات السياسية جاءت بسبب ان العنف يبعد السيدات عن

العمل أو أى نشاط ويحد من التصرفات الطبيعية ويعتبر اعتداء صريح على حريتها فى الاختيار أو التعبير عن نفسها.

واكدت استاذ القانون الجنائى ان الوعى الإعلامى والجرأة التى تميزن بها السيدات المبلغات بالجريمة هى التى وضعت القضية على الاجندة الحكومية والسياسية والاجتماعية وطرحتها للنقاش على جميع المستويات للبحث عن حلول عملية لها خاصة انها اصبحت تؤثر على سمعة مصر فى الخارج وعلى السياحة ومعدلاتها واكدت ان انتشار البطالة وخاصة فى المناطق العشوائية والمخدرات اضافة الى شعور الشباب بالتجاهل المجتمعى لاوضاعهم الاجتماعية السيئة والتفوت الكبير بين مستوى معيشة احيائهم والاحياء الاخرى.

واشارت الدكتورة سهير عبد المنعم الى ان الثلاث فئات الاكثر ضعفا فى المجتمع وهم المرأة والطفل والمسنين يتعرضن لسوء المعاملة خاصة فى المستويات الاجتماعيه المتدنية والتى تنظر لكل فئة منها على انها ضعيفة ويمكن الاعتداء عليها دون رد فعل مقابل منها ودون عقاب واكدت على دور الإعلام فى تغيير هذه الثقافه والنظرة الدونية لهذه الفئات خاصة انها الاولى بالرعاية وليس بالاعتداء.

مظاهرة ستات مصر فى ميدان التحرير

مظاهرة فتيات مصر فى ميدان التحرير، هى مظاهره قامت بها ستات مصريات ورجاله فى ميدان التحرير فى القاهره يوم 8 مارس 2011 للمطالبه بحقوقهم، لكن اتعرضوا لهجمات لفظيه معاديه لحركة مساواه وتحرير الست المصريه وتم التحرش بهم جنسياً عن طريق رجاله اتجمعوا ضد المظاهره. بالاضافه الى ذلك اتهمت بعض منظمات حقوق الانسان الدوليه مثل منظمة العفو الدوليه السلطة - آنذاك- بتعذيب الستات وتعريتهم وتقديمهم لتحقيقات ومحاكمات عسكريه.

وقد دعا نشطاء الحركه النسائيه لعمل مظاهره مليونيه يوم الثلاثاء 8 مارس 2011 للمطالبه بالمساواه بين جميع المواطنين المصريين بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الطبقه الاجتماعيه. لكن لم يحضر من المصريين المؤيدين لحقوق البشر فى المساواه غير 1000، وفوق كده اتحولت المظاهره لهتافات معاديه للستات والرجاله المطالبين بالحقوق.

ورفع المتظاهرين يفط بتطالب بدوله مدنيه مصريه مش دينيه ولا عسكريه، وبدستور مدنى بيحترم المواطنه وبيلغى التمييز بين المصريين وبتشارك الستات فى صياغته.

المعاديين للمساواه فى الحقوق هتفوا ضد المتظاهرين: "الرجاله رجاله والستات ستات وعمر ده مايتغير، - قرن فى بيوتكن- فذلك اماكنكم المناسبه".

المنظمين اللى روجوا للمظاهره بإسم "مليونية المرأة". ما قدروش فى الواقع يجمعوا من المصريات والمصريين اكتر من 1000 من المطالبين بالمساواه . المنظمين كانوا اعلنوا عن المظاهره على الفيس بوك وقالوا انهم مابيطالبوش بحقوق اقليات لكن بتمثيل سياسى له مغزى.

تعتبر أكبر نسبة تحرش في تاريخ مصر هي التي كانت خلال مظاهرات الشعب المصري خلال ثورة 25 يناير وثورة 30 يونيو في ميدان التحرير بوسط القاهرة وميادين المحافظات المختلفة وهذا وفق الاحصائيات التي اجريت في هذا المجال

ورصدت العديد من حالات الاغتصاب والتحرش الهمجي من قبل المصريين بالبنات والسيدات المصريات والعرب والاجانب وهذا حدث أمام أعين الناس وشاشات الفضائيات وفي وضح النهار.

تحرش رجال فى ميدان التحرير جنسياً بالنساء والبنات المتظاهرين بهمجيه واعتدوا عليهم وعلى الرجاله اللى كانوا معاهم بعد ما اتهموهم بإنهم اجانب. دخلت ايدين المتحرشين فى بلوزات وهدوم الستات والبنات وكانوا حايغتصبوهم.

فى دراسه اتعملت فى مصر سنة 2008 عن طريق المركز المصرى لحقوق المرأه بينت ان 98% من الاجنبيات (سواح ومقيمات) و83% من المصريات اتعرضوا لتحرش جنسى فى مصر. وقت مظاهرات ميدان التحرير ضد حكم الرئيس حسنى مبارك كما اتعرضت مراسلة "سى بى ايس" للتحرش الجنسي العنيف عليها.

كما أن مركز حقوق المرأه المصريه اللى بيحاول النهوض بحال البنت المصريه وتحسين حالتها اضطر انه ينهى برنامج التوعيه السياسيه بسبب قلة الاهتمام، لكن المركز لسه لغاية النهارده بيحاول يوعى الستات بحقوقهم.

كما تعرضت الفتيات للاغتصاب والتحرشات حيث تم تعذيبهم عن طريق ضربهم وكهربتهم وتعريتهم وتصويرهم عن طريق عساكر رجاله وهما بيتفتشوا وخالعين هدومهم وبعد كده اتعمل عليهم بالقهر والإجبار كشف بكاره واتهموا بإنهم موامس وداعرات. منظمة العفو الدولية اكدت إن كشف البكاره بالإكراه هو نوع من التعذيب ووظيفته الحط من مكانة الست كست وذلها وطالبت الدكاتره اللى بيعملوا الكشف ده انهم يمتنعوا عن عمله. بنت عندها عشرين سنه حكت ان بعد ما اتقبض عليها اتاخدت على سجن حربى فى الهيكستب وهناك اجبرت هى وبنات وستات تانيين على قلع هدومهم وفتشتهم حارسة سجن والبيان والشبابيك مفتوحه وكان العساكر بيتفرجوا عليهم وبيصوروهم وهما عريانين. الكشف على بكارتهم حصل فى اوضه تانيه عن طريق راجل لابس بالطو ابيض من بتوع الدكاتره واتهددوا بإن "اللى حايتلاقوا مش عذارى ".. منظمة العفو قالت ان فيه واحده قالت

انها عذراء لكن الكشف بين انها مش كده فضربوها وعذبوها بالصعقات الكهربيه. اتعرضت الستات اللى اتقبض عليهم على المحاكمه العسكريه فى 11 مارس وافرج عن عدد منهم بعد التنكيل بيهم جسمانياً ونفسانياً يوم 13 مارس لكن فيه غيرهم اخدوا سنه سجن. البنت اللى عندها عشرين سنه دانتها المحكمه العسكريه بسؤ السلوك وتدمير املاك شخصيه وحكوميه وعرقلة حركة المرور وشيل سلاح.

وفي يوم الجمعه 3 يونيه 2011 حصل اعتداء مرعب على ماريان عبده المذيعه فى قناة سى.تى.فى. ماريان عبده وهى مصريه مسيحيه بشرتها وشعرها فاتحين راحت ميدان التحرير مع تيم القناه لعمل تقرير عن "جمعة العمل". لكن فجاءه اتجمهر الرجاله حواليها وهجموا على الميكرفون والكاميرا، فطلب المخرج وقف الشغل والانسحاب من الموقع. لكن التجمهر زاد وابتدوا يضربو المذيعه وكل اللى اتجمعوا حواليها لحمايتها. حجة المهاجمين كانت اشاعه طلعوها بإنها اسرائيليه من أصل المانى. فضلت المذيعه ماريان تصوت وفضل المهاجمين اللى اعدادهم كانت كبيره يضربوا فيها واتقال انهم قطعو هدومها. بعد صراع طويل قدر ظابط بوليس وعسكرى مرور انهم ينقذوها من الهجوم الهمجى اللى مش ممكن تبريره حتى لو كانت بجد اسرائيليه من أصل المانى!!

ويذكر انه من ايام مصر المجيده، من حوالى أكثر من ستين سنه، فى فبراير 1951 قادت دريه شفيق مظاهره فيها 1500 ست مصريه اقتحمت بهم بكل شجاعه مبنى البرلمان المصرى وطالبت من النواب بحقوق الست المصرية.

التحرش بالنساء في المظاهرات

روت احدى ضحايا التحرش الجماعي بالتحرير واقعة الاغتصاب الجماعي التي تعرضت لها على يد بعض المتحرشين في ميدان التحرير، وحكت تفاصيل الحادث الاليم الذي تعرضت له بداية من هجوم المتحرشين بها ونزعهم لملابسها وخطفها وشدها وقضم بعض أجزاء جسدها بوحشية وصولا الي نهاية الاغتصاب البشع الذي طالها، فقد تفاجأ الجميع بجرأة الفتاة التي سردت الناشطة. ياسمين البرماوي تفاصيل بشعة منها اختطاف المتحرشين لها وتقطيع الملابس التي ترتديها بالأسلحة البيضاء .

وتحدت ياسمين تقاليد المجتمع الذي يتهم من تجاهر بتعرضها لمثل هذه الجرائم بسوء السمعة، لكن ياسمين تجاوزت خوفها من الفضيحة وخرجت على الجميع في مشهد يصعب تكراره تحكي بكل شجاعة ماحدث لها وذلك من خلال لقاء تلفزيوني في برنامج "آخر النهار" مع الإعلامي المصري محمود سعد.

يذكر أن حالات الإعتداء الجنسي الجماعي ليست وليدة الذكرى الثانية لثورة 25 يناير فالظاهرة موجودة، لكنها استفحلت أخيرًا بشكل غير مسبوق، والحالات التي تم الإبلاغ عنها أو توثيقها لا تمثل جميع الوقائع، بل هناك حالات كثيرة فضلت عدم الإبلاغ أو الكشف عما تعرضت له.

وأثار تقريرا كشف عن وقوع 23 حالة اغتصاب جماعي في ميدان التحرير، يومي 25 و26 ينايرالماضي، ردود فعل واسعة في مصر، وتناقله العديد من الصحف ووكالات الأنباء، وناقشته العديد من البرامج في الفضائيات المصرية.

المصريات الحرائر بين فساد السلطة وإنتهاك شرفهن!!

تحدث موقع "يورونيوز" الإخباري عن ازدياد عمليات الاغتصاب بشكل مقلق خلال المظاهرات التي يتم تنظيمها في مصر، حيث أشار الى أن النساء اللاتي تشاركن في المظاهرات تتعرضن للخطر على نحو متزايد.

وقد لاحظت العديد من المنظمات غير الحكومية ظاهرة ازدياد عمليات الاغتصاب وقررت تنظيم أنفسها من أجل حماية النساء. فقد أصبحت في الواقع الاعتداءات الجنسية وعمليات الاغتصاب شائعة وبصفة خاصة بالقرب من ميدان التحرير، رمز "ثورة النيل" في القاهرة.

ومثلما يظهر في أحد الفيديوهات، فإن النساء يتعرضن للتحرش من قبل أشخاص يستفيدون من الارتباك في وسط الحشود. وترى المعارضة المصرية أن هؤلاء المعتدين يتلقون أموالا من النظام من أجل ترويع النساء، حتى لا تجرؤ على الخروج والتظاهر في الشارع.

وأورد موقع "يورونيوز" شهادة إحدى المصريات التي قالت: "خلال الشهرين الماضيين، تعرضنا لاعتداءات خطيرة للغاية خلال الاحتجاجات. لذلك، هدفنا الآن هو محاولة منع عمليات الاغتصاب قبل وقوعها". كما قالت سيدة عجوز: "النساء تمثل نصف المجتمع وهناك تمييز ضدهم. لذلك يجب أن نناضل"!

ويعد الأعضاء في المنظمات غير الحكومية في حالة تأهب لمراقبة أي تحرك مريب خلال المظاهرات في مصر. وقد تم الإبلاغ عما لا يقل عن عشرين حالة اغتصاب خلال أسبوع واحد!

ظاهرة التحرش والإغتصاب الجماعي تنتشر في ميدان التحرير

بينما ينشغل الساسة المصريون بالصراع على السلطة، وفيما تشتعل الأوضاع في الكثير من المدن، وقع نحو23 حالة اغتصاب جماعي لفتيات في ميدان التحرير خلال يومي 25 و26 يناير 2012. فقد كشفت ناشطة حقوقية لـموقع "إيلاف" عن تفاصيل مروعة في تعرض الفتيات للإغتصاب الجماعي، مشددة على ضرورة أن يتنبه السياسيون وأعضاء الأحزاب الى تشكيل مجموعات لحماية النساء أثناء الفعاليات الإحتجاجية، في ظل تزايد ظاهرة الإغتصاب الجماعي في ميدان التحرير والمنطقة المحيطة به.

وقالت الدكتورة داليا عبد الحميد، مديرة البرنامج النوعي الإجتماعي وحقوق النساء في المبادرة المصرية للدفاع عن الحقوق الشخصية، لـ"إيلاف" إن منظمات نسائية إستطاعت توثيق 19 حالة اغتصاب جماعي بحق نساء وفتيات في ميدان التحرير، خلال إحياء الذكرى الثانية للثورة.

وأشارت الى أن المجموعات الميدانية التي تعمل لحماية النساء أثناء الإحتجاجات، ومنها حركة "قوة ضد التحرش والإعتداءات الجنسية"، و"شفت تحرش"، تلقت عشرات البلاغات بشأن تعرض فتيات ونساء للتحرش والإغتصاب الجماعي في ميدان التحرير.

ولفتت داليا عبد الحميد الى أن تلك المجموعات استطاعت التدخل لإنقاذ بعض الضحايا، وتقديم الدعم الصحي والإجتماعي للضحايا، فيما فشلت في إنقاذ كثيرات.

طعنة في الفرج

نبهت داليا عبد الحميد الى أن حالات الإعتداء الجنسي تقع في أطراف ميدان التحرير، "فالجناة عادة ما يشكلون حلقة حول الضحية، ويبدأون عملية التحرش بها واستدراجها خارج الميدان، بعد أن يقسموا الأدوار في ما بينهم".

تضيف: "يتولى البعض عملية استدراج الضحية والإنقضاض عليها، بينما تتولى مجموعة أخرى منهم عملية خداع الجماهير أو من يحاول إنقاذ الضحية، عبر إيهامهم بأن تلك الفتاة من الفلول وأنها تشتم شباب الثورة، أو أنها سارقة أو أنها تبيع المخدرات، أوتحمل حول وسطها حزاما ناسفا، فينفض الناس من حولها، ولا يستمعون الى استغاثاتها، وفي حالة إصرار بعض الشباب على إنقاذها، يتم التعدي عليهم بالأسلحة البيضاء".

وقد تم توثيق أقسى حالات الإنتهاك، ترويها داليا عبد الحميد وهي تتنهد بحرقة. تقول: "استطعت توثيق حالتين، هما الأقسى والأبشع على الإطلاق، الحالة الأولى لفتاة تعرضت للإغتصاب بوحشية، ثم طعنها الجناة بسكين في فتحة المهبل، ليخرج نصل السكين من فتح الشرج، والفتاة تصارع الموت في أحد المستشفيات".

أما الحالة الثانية، فهي لفتاة تعرضت للإغتصاب بوحشية أيضًا على أيدي العديد من الأشخاص، وتركوها في حالة غيبوبة. وقالت عبد الحميد إن تلك الفتاة خضعت لعملية جراحية لاستئصال رحمها، وهي ترقد في أحد المستشفيات أيضًا في حالة سيئة للغاية.

إستفحال الجريمة

قالت داليا عبد الحميد إن حالات الإعتداء الجنسي الجماعي ليست وليدة الذكرى الثانية للثورة، "فالظاهرة موجودة و استفحلت أخيرًا بشكل غير مسبوق، والحالات التي تم الإبلاغ عنها أو توثيقها لا تمثل جميع الوقائع، بل هناك حالات كثيرة فضلت عدم الإبلاغ أو الكشف عما تعرضت له".

وأشارت الى أن هناك عوامل عمدة ساهمت في تفشي ظاهرة الإعتداء الجنسي الجماعي ضد النساء في ميدان التحرير، منها طبيعة المجتمع الذكوري، وغياب دولة القانون. قالت: "غالبية الضحايا لا يلجأن الى الشرطة، بسبب عدم الإهتمام بتلك النوعية من الجرائم من جانب الحكومة، فضلًا عن التشكيك في سمعة الضحية،

وسوء التعامل معها أثناء الإستماع الى شكواها أو التحقيق معها، ما يزيد من متاعب الضحية النفسية.

ونبهت الى أن الإعتداءات الجنسية تستهدف النساء لمجرد أنهن نساء، بهدف إذلالهن وقهرهن، منوهة بأن تلك الجرائم صارت تتخذ شكلًا ممنهجًا في الآونة الأخيرة، وبمعدلات أكبر مما سبق.

وقالت: "النساء يدفعن ثمنًا باهظًا مقابل الحرية التي يطالبن بها"، محمّلة السلطة الرسمية والأحزاب السياسية المسؤولية عن ارتفاع معدلات تلك الجريمة واتخاذها أشكالا بشعة، ومتهمة الجميع بالتخاذل. كما دعت الأحزاب السياسية التي تقود عمليات الإحتجاج ضد السلطة الى تشكيل مجموعات لحماية النساء المشاركات في التظاهرات.

وحول كيفية التعامل مع الضحايا، أو نوعية الدعم المقدم لهن من قبل المنظمات النسائية، قالت داليا عبد الحميد إن الدعم يتخذ عدة أشكال منها، الدعم القانوني أو الدعم الإجتماعي والنفسي. وأضافت: "الدعم القانوني يتمثل في إقامة دعاوى قضائية لصالح الضحية، أو عقد جلسات تأهيل نفسي لهن بعد الحادث.

أحراش النضال المزيف

نشر موقع ايلاف تقريرًا مفصلًا حمل عنوان: "ناجية من الإغتصاب الجماعي: هذا ما فعلوه بي في التحرير". وأثار التقرير الذي كشف عن وقوع 23 حالة اغتصاب جماعي في ميدان التحرير عام 2011، ردود فعل واسعة في مصر، وتناقله العديد من الصحف ووكالات الأنباء، وناقشته العديد من البرامج في الفضائيات المصرية.

وكتب وائل قنديل، مدير تحرير جريدة الشروق اليومية، مقالين إستند فيهما لما نشر، حمل الأول عنوان "الفرار من الحوار"، إنتقد فيه تجاهل الساسة المصريين لهذه الجريمة. قال: "يتعامل البعض مع فكرة الحوار فى مصر باعتبارها عملًا مشينًا، بينما لا تسمع لهؤلاء المحترمين صوتا عن شهادات ضحايا حفلات الاغتصاب الجماعي في ميدان التحرير – وباسم الثورة – التي تجاهلها إعلام العار المختبئ في أحراش النضال المزيف.

أضاف: "الشهادات عن وقائع اغتصاب فتيات بشكل كامل فى الميدان مفزعة، وكما نقل موقع "إيلاف" الالكتروني عن الدكتورة ماجدة عدلي، مديرة مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف، فإن المركز استطاع توثيق ثلاث حالات اغتصاب جماعي في ميدان التحرير في الذكرى الثانية للثورة، وتحديدًا يوم السبت 26 يناير 2012، حيث كانت عمليات الاغتصاب تتم بطريقة ممنهجة.

وتابع قائلًا: "عجبًا لمن يخجلون من الجلوس الى الحوار للبحث عن مخرج من الجحيم المشتعل في مصر، بينما يتعاملون مع هذه المصائب الأخلاقية وكأنها لم تقع، أو أنها شيء عادي لا يستحق الاهتمام أو الشعور بالخجل.

هتك عذرية الثورة

وحمل مقال قنديل الآخر عنوان: "من هتك عذرية الثورة"، قال فيه: "إذن، فقد دخل الضمير الثوري في غيبوبة، أو أغفاءة، وربما يتصنع الغفلة وعدم القدرة على الإبصار".

أضاف: "إن أحدًا لم ينتفض غضبًا أمام ما عرضته بالأمس، نقلًا عن موقع "إيلاف الالكتروني"، متضمنًا تصريحات مرعبة لمديرة "مركز النديم" لتأهيل ضحايا العنف عن توثيق ثلاث حالات اغتصاب على الأقل لنساء شاركن في التظاهرات العارمة".

وإنتقد قنديل ما اعتبره إزدواجية التعامل مع الإنتهاكات بحق النساء في مصر، وضرب مثلًا قضيتي كشوف العذرية، والإغتصاب الجماعي. قال: "لقد انتفض الضمير الوطني من قبل على إيقاع خبر توقيع كشوف العذرية على المتظاهرات أيام تولي المجلس العسكري السلطة، واشتعلت الميديا المحلية والعالمية بالصخب والإدانة والتنديد بمثل هذه الممارسات البشعة، وكأن الشرف يكال بمكيالين، فإذا كان يمثل وقودًا إضافيًا لاستمرار نار الغضب مشتعلة ومتأججة فهو يستحق الدفاع عنه والحشد من أجله واستثماره الى أبعد مدى.. أما إذا كان المساس بالشرف ذاته يشوش على المد الثوري، فهو ليس جديرًا بالانتفاض والغضب.

المــراجع والمصــادر

1- إسماعيل إبراهيم، فن التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: دار الفجر للنشر)، 1998.

2- أديب خضور، مدخل الي الصحافة نظرية وممارسة، ط2 (دمشق: المكتبة الإعلامية)، 2000.

3- أمال سعد المتولي، فن التحرير الصحفي، ط1(القاهرة: دار مكتبة الإسراء)، 2003.

4- أحمد حسين الصاوي، طباعة الصحف وإخراجها، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر)، 1965.

5- أحمد العطار، دراسات في القسم الخاص من قانون العقوبات المصري، (القاهرة: د.ن)، 2004.

6- فاروق أبوزيد، فن الكتابة الصحفية، ط1 (القاهرة: دار المأمون للنشر)، 1981.

7- فاروق أبوزيد، فن الخبر الصحفي، ط4 (القاهرة: عالم الكتب، 2000).

8- محمود علم الدين، الفن الصحفي (القاهرة: مطابع أخبار اليوم)، 2004.

9- محمد يسرى إبراهيم، الحياة الاجتماعية للمدمن في الثقافات المختلفة، (القاهرة: وكالة النبأ للنشر)، 1994.

10- دعاء عبد الفتاح عبد العظيم، نوعية الحياة بين متعاطي المخدرات: دراسة لبعض الملامح الاجتماعية الاقتصادية، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 2000.

11- محمد شفيق، البغاء جريمة اجتماعية، (القاهرة: مجلة الدراسات العليا أكاديمية مبارك للأمن، العدد الثاني، يناير 2000).

12- محمد عبد الحميد، دراسات الجمهور في الإعلام، ط1، (مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية)، 1987.

13- محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية مج 4(القاهرة: دار الفجر)، .2003

14- حسني أحمد الجندي، قوانين التدليس والغش، (القاهرة دار النهضة العربية)، 1986.

15- عفيفي كامل عفيفي، جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية، (القاهرة: د.ن) 2000.

16- نوال السعداوي، الأنثي هي الأصل، ط 1(القاهرة: مكتبة مدبولي).1977

17- محمد حافظ الرهو، مكافحة الفساد شرط لإزم لتحقيق الأمن والتنمية، (القاهرة: مجلة كلية الدراسات العليا، أكاديمية مبارك للأمن، العدد الخامس)، يوليو 2001.

18- سعيد سيف النصر، عمليات غسيل الأموال ومواجهتها مصرفيا، (القاهرة: مجلة كلية الدراسات العليا، أكاديمية مبارك للأمن). العدد الأول، يوليو1999.

19- المجلس الأعلى للصحافة (تقارير الممارسة الصحفية خلال عام 1999)، القاهرة: المجلس الأعلى للصحافة.

20- مني الحديدي، الإعلان (القاهرة: الدار المصرية اللبنائية)، 1999.

21- كرم شلبي، معجم المصطلحات الإعلامية، ط 1(القاهرة: دار الشروق)، 1989.

22- محمد كمال القاضي، الدعاية الانتخابية والنظام البرلماني المصرى، (القاهرة: مكتبة مدبولي)، 1987.

23- عبد المجيد هنداوي، من الآيات المكية في سورتي الإنفال والتوبة: دراسة بلاغية تطبيقية، (القاهرة: مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد الرابع، عام 2004) جامعة الأزهر.

24- ليلي عبد المجيد، تشريعات الإعلام: دراسة حالة على مصر، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع)، 2001.

25- محسن فؤاد فرج، جرائم الفكر والرأي والنشر: النظرية العامة لجرائم التعبير، (القاهرة: دار الغد العربي)، 1987.

26- أسماء حسين حافظ، المعالجة الصحفية لأخبار الجرائم والإنحرافات المتصلة بالطفل: دراسة للمضمون والقائم بالاتصال، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مركز بحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد الثاني، العدد الثالث يوليو سبتمبر 2001.

27- يسر أنور على، شرح قانون العقوبات: نظرية الجريمة، (القاهرة: د.ن، 2003).

28- بهاء الدين حسن، حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان، (القاهرة: دار المستقبل العربي)، 1995.

29- ليلي عبد المجيد، تشريعات الصحافة في الوطن العربي، ط1 (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع)، 1990.

30- سليمان صالح، أخلاقيات الإعلام، (بيروت: مكتبة الفلاح)، 2002.

31- د.فتحي حسين، مقالات منشورة في موقع اليوم السابع خلال 2012-2013 .

32- د.فتحي حسين، مقالات منشورة في موقع حوادث أون لاين خلال 2000-2014.

33- قانون التظاهر - جريدة الشروق – 2014.

34- اعداد من جريدة اليوم السابع والمصري اليوم والشروق خلال(2012-2013) واعداد من جريدة المصري اليوم 2016.

35- SJ. Ball-Rokeach، the origins of Individual Media system Dependency a sociological frame work، Communication Research، vol. 12 ، No. 4، October 1986، PP. 485-510.

36- عبد الجواد علي، المطالب الفئوية هل لها من أخر، مقال منشور بمجلة الاهرام العربي، (القاهرة: مؤسسة الاهرام للنشر، 3-3-2012).

37- أميمة علم الدين،موقع الحرية اليوم، 3-10-2012 .

39- فتحي حسين أحمد، أخلاقيات نشر الجريمة في الصحافة، (القاهرة: دار إيتراك للنشر، 2006) .

40- فتحي حسين، صرخة شعب: عن خريف ثورة 25 يناير، (القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، 2012).

41- فاروق الأول وعرش مصر، لطيفة محمد سالم، دار الشروق، الطبعة الأولي 2005.

42- اسرار ثورة 23 يوليو- الجزء الأول، جمال حماد، الزهراء للإعلام العربي، 2006م.

فهــرس الكتــاب



د. فتحي حسين عامر

الوظيفة:

- صحفي بوكالة الاهرام للصحافة ورئيس تحرير جريدة 30 يونيو والنبأ المصري والاتحاد الدولي.
- عضو نقابة الصحفيين والجمعية العمومية لنقابة الصحفيين واتحاد الصحفيين العرب.
- عضو هيئة تدريس بالجامعات والمعاهد العليا ومستشار اعلامي .

المؤهلات العلمية:

- ليسانس أداب قسم اعلام كلية الاداب جامعة حلوان 1999 بتقدير جيد جدا.
- ماجستير في الصحافة بتقدير ممتاز عن رسالة بعنوان "أخلاقيات الصحافة المصرية الخاصة في نشر الجريمة" عام 2004.
- دكتوراه بتقدير "ممتاز في الصحافة عن رسالة بعنوان "معالجة الصحافة المصرية للقضايا العربية وعلاقتها بمستوي معرفة الجمهور المصري بها" 2007.

كتب صدرت للمؤلف:

- جرائم الأسرة .. بداية الانهيار، مركز الحضارة العربية للنشر 1999.
- أوهام وأوجاع في بلاط صاحبة الجلالة عن مركز الحضارة العربية للنشر 2001.
- أخلاقيات الصحافة في نشر الجرائم عام 2002 .
- الإعلام ومعالجة الوطن العربي لقضاياه، دار العربي للنشر2008.

التواصل: **fatthypress@yahoo.com**